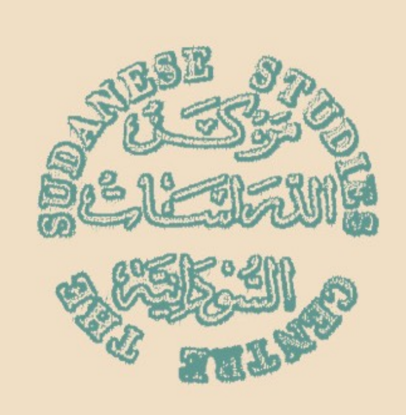


محمد محجوب عثمان



والسياسة في السودان

دراسة
في
حركة
١٩ يوليو
١٩٧١

الطبعة الأولى - القاهرة-١٩٩٨-

مركز الدراسات السودانية

يحاول مركز الدراسات السودانية المساهمة في توثيق السودان - تاريخيا وثقافة وفكراً - لأن هناك الكثير المجهول عن السودان عمداً أو سهوا.

هناك تاريخ - مثلا - مسكوت عنه بسبب المجاملة أو العاطفة أو الوأد.

ضمن مجهود الكشف عن تاريخ آخر لم يعط حقه من البحث والحوار، ينشر المركز كتاب الاستاذ محمد محجوب عثمان عن حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ ولم يكن المؤلف بعيدا عن الحدث او مجرد مراقب بل كان جزءاً - بطريقة او أخرى - من خلفية الحدث ومن نتائجه.

جمع الاستاذ محمد محجوب عثمان بين العمل العسكري والفكري لذلك امتلك موضوعه وقدم لنا كتابا مليئاً بالتساؤلات والاشكاليات في موضوع علاقة الجيش والسياسة فى السودان منطلقا من نتائج حركة ١٩ يوليو ١٩٧١

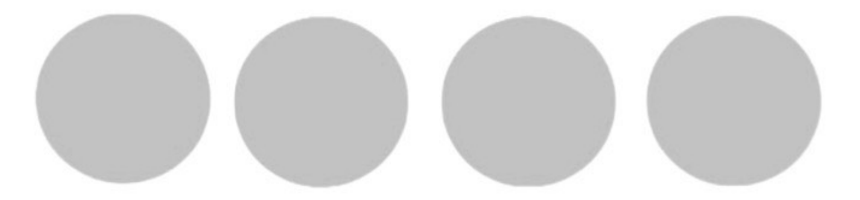


محمد محجوب عثمان

الجيش

والسياسة في السودان

دراسة
في
حركة
١٩ يوليو
١٩٧١



الطبعة الأولى - القاهرة-١٩٩٨-

مركز الدراسات السودانية

الطبعة الأولى - القاهرة-١٩٩٨-

مركز الدراسات السودانية

القاهرة- جمهورية مصر العربية ٧ شارع معروف شقة ٥
تليفون/فاكس ٢٠٢-٥٧٨٧١٤٢
E-mail ssc @ africamail com

\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`\`

التجهيزات الفنية والطباعة - مركز الدراسات السودانية

سلسلة: التاريخ الآخر (١)

محمد محجوب عثمان

الجيش
والسياسة في السودان

دراسة في حركة ١٩ يوليو ١٩٧١

المحتويـــــــــــــات

في ذكرى شهداء ١٩ يوليو

المقدم بابكر النور – الرائد هاشم العطا – الرائد فاروق عثمان حمدالله – العقيد عبدالمنعم محمد أحمد – المقدم محجوب إبراهيم – المقدم محمد أحمد الريح – المقدم عثمان حاج الحسين (أبوشيبة) – الرائد بشير عبدالرازق – الرائد محمد أحمد الزين – النقيب معاوية عبدالحى – الملازم ثانى أحمد عبدالرحمن الحردلو – الملازم ثانى أحمد جبارة مختار – الجندى محمد إبراهيم – عبدالخالق محجوب – جوزيف قرنق – الشفيع أحمد الشيخ.

* ولم يجد لأوزيريس تحنيطاً، أو مراسيم دفن، ومن ثم فإن إسطورة أوزيريس تقدم السلوى للذين يموتون بلا أمل فى مراسيم جنائزية، نؤكد إن الحياة مع ذلك تعقب الموت".

Eric Hodning أريك هودننج - وادى الملوك.

* فى المجتمع قوتان حاسمتان: حركة الجماهير المنظمة، والجيش".

فردريك إنجلز فى مؤلفه - دور القوة فى التاريخ.

* الجسارة، الجسارة، ثم المزيد من الجسارة"

دانتون "حول شروط الإنتصار الثورى.

* "١٩ يوليو كانت البداية للمسار الصحيح لوضع الأمور فى نصابها، دعوة للسلام ووقف الحرب، والحرية القائمة على الديمقراطية التعددية، وحق التنظيم، والعدالة الإجتماعية".

من إشارة حولية فى ذكرى ١٩ يوليو ٧١- الميدان عدد يوليو/أغسطس ١٩٩٧.

* "لا تستوحش طريق الحق لقلة سالكيه".

على أمام المتقين.

* "أحسن النبل أن نقاسى من سياط القدر الغاضب فنستكين؟ أم نحمل السلاح ضد بحر من المتاعب، فنهزمها؟ هذه هى قضية الحياة".

ليام شكسبير.

* "موت أى إنسان يأخذ من بدنى، لأنى فى الأسرة البشرية. لا تسل إذن لمن تدق الأجراس. إنها تدق لك".

جون دون John Don.

* "إيتها الرياح كونى على لسانى بشيراً للنبؤة.

للأرض التى لم تستيقظ بعد.

ان بعد الشتاء الربيع.

SHELLEY شيللى

مقدمـــــــة

تتناول الوثيقة الصادرة عن الحزب الشيوعى السودانى تحت عنوان ١٩ يوليو ١٩٧١، قضايا نظرية وسياسية فى غاية الأهمية، تتعلق التى أحاطت بقيام الحركة المسلحة التى قادها الرائد هاشم العطا فى صيف عام ١٩٧١، ضد نظام جعفر نميرى وأنتصارها ثم إنتكاستها الدامية بعد ثلاثة أيام. وتأتى أهمية الوثيقة من أنها لا تتناول قضية ذات طابع طارىء أو عابر، فهى تتصدي لقضايا فكرية وسياسية كانت ولا تزال لصيقة بنضال ذلك الحزب، وعلى إرتباط وثيق بإستراتيجيته وتكتيكاته، أى بكامل بنية مشروعه السياسى بمعنى آخر.

إن نشر الوثيقة والدعوة العامة لمناقشتها تتيح إمكانية تناولها على المفتوح، سواء على النطاق العام للحركة السياسية السودانية، أو على المستوى الداخلي للحزب. وأحسب أن هذا سيساعد كثيراً على تنقية الأجواء حول قضية أثارت ولا تزال كثيراً من الجدل، وأضفى عليها طول الصمت كثيراً من الغموض والتفسيرات المتضاربة حول سلامة المشروع السياسى للحزب، ومواقف قادته من الشهداء مدنيين وعسكريين.

يرتكز المنهج الذى إستندت عليه الوثيقة فى تفسيرها لوقائع ما حدث فى ١٩ يوليو ١٩٧١، على المفاهيم النظرية التى صاغها الحزب عبر تجاربه الذاتية تجاه المؤسسة العسكرية، ووضعها فى المجرى العام لتطور الثورة السودانية. ويمكننا القول أن تلك المفاهيم هى جزء من الجهد النظرى الذى تم التوصل إليه، على أساس معطيات نابعة من تطور الحياة السياسية السودانية، بعد إنقلاب الجنرال عبود فى ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨، ودخول العنف فى الحياة السياسية للبلاد. وكان لابد لهذا الجهد أن يتواصل بعد إنقلاب مايو ١٩٦٩، فى ظروف إتسمت، بدرجة عالية من التعقيد، وحدة الصراع السياسى والإجتماعى. لم تكن القضية تنصبّ فى إجراء أبحاث أو تمارين نظرية حول الجيش، بقدر ما أريد للوصول عبرها إلى معالجات تفضى إلى إيجاد صيغة صحيحة بين العمل الجماهيرى، والعمل المسلح كقضية غدت منذ طرحها، ذات إرتباط بالإستراتيجية العامة للحزب.

وأرى لزاماً هنا عليّ أن أقول أن ما سيرد في هذا الكتاب ليس عملاً أكاديمياً قائماً على المنهجية والصرامة التي يتطلبها البحث العلمي، هو في بدايته وخاتمته محاولة متواضعة، أرجو لها أن تشكل حتى ولو جانباً صغيراً في مناقشة المشروع السياسي للحزب حول المؤسسة العسكرية والعمل المسلح بشكل عام؛ هذا على إرتباط بالقاء الضوء على بعض جوانب الحركة العسكرية المسلحة التي جرت في ١٩ يوليو ١٩٧١ في السودان.

ويقيناً أنني ما شرعت في هذا من باب جرد الحساب، أو الرد على كل ما ورد في تلك الوثيقة التي أصدرها الحزب، والتي يتوجب عليّ ان أقول أنها بغض النظر عن عدم إتفاقي مع أجزاء منها، فأنها تعكس ضمنياً سعياً حقيقياً لتحقيق آفاق أرحب من الحرية، والمشاركة المفتوحة لتناول مواقف الحزب التاريخية.

ولا بد لي هنا من أن أشير، إلى أن غياب معالجة أحداث ١٩ يوليو ١٩٧١، والإجابة على أسئلتها وتوضيحها للحركة الشعبية وعضوية الحزب كل تلك السنين؛ لا يجوز تعليله بظروف السرية، أو حالة المطاردة التي يعيشها الحزب؛ لأن كل هذا لا يقوم عذراً لأرجاء هذا الواجب المقدم، الذي يرتبط في جزء منه بتجديد الحزب وتطوير برنامجه وشعاراته في الساحة السياسية. وربما كان سبب التأخير مرتبطاً بالقرار الذي أصدرته اللجنة المركزية، بإرجاء مناقشة أحداث ١٩ يوليو ٧١ على مستوى الحزب إلى حين إنعقاد المؤتمر الخامس، وهذا ما لم يحدث حتى اليوم. ولعل تقادم العهد هو الذي دعى إلى صدور الوثيقة مؤخراً، بالصورة التي هي عليها؛ وهي خطوة مقدرة على أية حال.

ومع ذلك فإن البعض ومنهم كوادر حزبية قيادية لم يلتزم بقرار اللجنة المركزية، وأخذ لنفسه الحق للخوض في هذا الموضوع من زاوية نظرته الذاتية، مستبقاً صدور الوثيقة؛ إلا ان وجودها الآن والذي يمثل رأي الحزب الرسمي، قد تجاوز الإجتهادات الفردية التي كان أغلبها يستمد رؤيته من أفق ضبابي الصورة والوقائع.

إن الجو المشحون بالأزمات، والفوضى المريكة، ما سبق منها ١٩ يوليو ١٩٧١، أو تلاه، سيظل في حاجة إلى مراجعة وبحث قد تمتد لفترة، لتحقيق الموازنة لعناصر حدث هام في معادلة صعبة؛ بغرض إستجلاء وتركيز جوهره في مجرى الصراع السياسي سواء في الحاضر، أو في مستقبل الأيام.

وثيقة سبتمبر ١٩٧١

لقد سبق أصدرت اللجنة المركزية للحزب وثيقة فى سبتمبر عام ١٩٧١، أى بعد أشهر من هزيمة حركة ١٩ يوليو ٧١ كتقويم عاجل لتلك الحركة، لخلق أرضية تتوحد حولها مجاميع العضوية، فى ظروف لم تجف فيها الدماء بعد، المجازر التى إرتكبها نظام نميرى ضد العسكريين الذين قادوا الإنتفاضة، والتى شملت أيضاً أبرز قادة الحزب بتهمة إنهم دبروا وخططوا لحركة الرائد هاشم العطا.والمطّلع على تلك الوثيقة يرى إنها لم تورد بصورة كافية تحليلاً سياسياً لما حدث بالإستناد على خلفية تبرز لنا عمق الصراع السياسى والإجتماعى الذى ميّز الفترة التى سبقت وقوع حركة ١٩ يوليو. كان هذا صراعاً سريع الإيقاع، إنعكس بحدة على المؤسسة العسكرية، التى أصبحت أهم وأخطر مراكز الصراع بحكم موقعها المركزى من السلطة التى جاءت عن طريق إنقلاب عسكرى عام ١٩٦٩، وأعلنت أنها تحكم بإسم القوات المسلحة؛ وما تولد عن هذا من إستقطاب، بحكم سياسيات وتوجهات تلك السلطة، ما تعلق منها بالمؤسسة العسكرية، أو تلك التى على صعيد المسرح السياسى بشكل عام.

وبما ان الحدث لا يمكن تناوله بمعزل عن الظروف التى نشأ فيها، فإن الإحاطة بما كان يجرى فى الساحة السياسية من صراعات حتى قبل وقوع إنقلاب مايو ١٩٦٩، والشعارات التى كانت تطرحها الحركة الجماهيرية لثورة التغيير الإجتماعى، كانت ستوفر للدارس خلفية فى المستويات التى دخلها الصراع بعد وقوع إنقلاب مايو ١٩٦٩.ومن هنا يمكن القول أن وثيقة سبتمبر ١٩٧١ وقفت فى حدود الوصف العام لما جرى فى تلك الأيام الثلاثة التى إنتصرت فيها حركة ١٩ يوليو ٧١ ثم الهزيمة الدامية التى منيت بها بعد ذلك. ولقد جنحت الوثيقة إلى تغليب الجانب العسكرى على ما عداه فى تقصيها لأسباب الهزيمة؛ وحصره فى نطاق قصور الترتيبات العسكرية التى إتخذتها السلطة الجديدة، وعجزها عن تأمين إنتصارها بإجراءات أمنية تحوطية ضد خطر التحرك المضاد.

واضح أن الإقتراب لقيام وهزيمة حركة ١٩ يوليو من هذه الزاوية فقط -رغم أهميته- غير كاف. ما من أحد يجادل، أن الثغرات فى الجانب العسكرى قد لعبت دوراً هاماً فى الهزيمة. لكننا أمام حدث سياسى بأدق محتواه، حتى لو إتخذ شكلاً عسكرياً فرضته ظروف موضوعية حاكمة، قضت بأن تتفجر بؤرة الصراع داخل الجيش، وقد عبرت تلك الظروف بالفعل عن قوانينها بتلك الصورة.

قضايا نظرية حول الجيش فى أدب الحزب:

أعلن الحزب فى برنامجه المجاز فى المؤتمر الرابع فى إكتوبر ١٩٦٧، إن الطريق السلمى لتداول السلطة ديمقراطياً، هو الطريق الأوحد الذى يجنّب حركة الشعب آلام المواجهات المسلحة، وما قد يتبع هذا من تداعيات على السياسة والإجتماع والإقتصاد. ولكن بعد حدوث إنقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨بقيادة الفريق إبراهيم عبود، الذى نفذته القوي اليمينية لقطع الطريق أمام حركة التغيير الإجتماعى، مشهرة فى وجهها السلاح، فإن الخيار المتاح أمام الحركة الشعبية يبقى مواجهة العنف بالعنف.

وبنظرة إلى الوراء وفى أعقاب إنقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ والذى حدث فى منعطف حاد فى المجرى العام للصراع السياسى والإجتماعى، توصل الحزب الشيوعى السودانى إلى إستنتاج مفاده أن العنف المسلح قد دخل الحياة السياسية السودانية؛ بعد أن لجأت القوى الرجعية لإشهار السلاح فى وجه الحركة الجماهيرية مستخدمة ذراعها العسكرى، الذى تمثلت رموزه فى مجموعة من الجنرالات المتنفذين فى قمة المؤسسة العسكرية، والذين دبروا إنقلاباً عسكرياً أطاح بالتجربة الديمقراطية الأولى فى السودان. هكذا جاء إنقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، بمثابة الطلق النارى الأول الذى صوّب تجاه ما تم التعارف على تسميته حتى ذلك الوقت" بقومية القوات المسلحة السودانية"، والمفهوم السائد حول خضوعها للدستور مثلها مثل بقية إجهزة الدولة الأخرى.

لا جدال فى أن هذه القضية لم تحظ آنذاك بإهتمام يذكر فى أدبيات الأحزاب الوطنية الكبرى، إلا إذا إستثنينا البيانات السياسية التى كانت تصدرها تلك الأحزاب فى معارضة النظام العسكرى الدكتاتورى الحاكم دون الوصول إلى تحليل نظرى لطبيعة النظام، أو القوى الإجتماعية التى يستند عليها ويمثل مصالحها، أو البرنامج الذى يستند عليه فى فلسفة الحكم. ومن نافلة القول إن معالجة كتلك لم تكن ترقى للمستوى، خاصة إذا أخذنا فى الإعتبار أن ذلك الإنقلاب قد أطاح بأحدى حكومات تلك الأحزاب التى تعاقبت على الحكم فى فترة ما بعد الإستقلال، منفردة أو مؤتلفة.

تجاه هذا كان التحدى الأساسى أمام الفكر السياسى السودانى، ينصّب فى الضرورة الملحة للإرتقاء برصيده النظرى حول الجيش والسياسة، بعد أصبح من الصعب إقصاء المؤسسة العسكرية، كعامل مؤثر فى الحياة السياسية السودانية.

فى ٢١ إكتوبر إنتصرت الإرادة الشعبية، وأطاحت حركة الجماهير بدكتاتورية عبود العسكرية، فواصل الحزب تطوير مفاهيمه النظرية حول دور القوة فى الصراع السياسى، وحول دور الجيش، وأستخلص إستنتاجات منها:-

(أ) أن الحزب وهو يؤمن بتداول السلطة ديمقراطياً يرى من الضرورى إتخاذ إجراءات لحماية الحركة الجماهيرية فى إنعطافاتها العليا نحو التغيير الإجتماعى، بعد دخول العنف فى الحياة السياسية فى البلاد.

(ب) إن الجيش ما عاد مؤسسة معزولة، محفوفة بالصمت والأسرار، بل صار جزءاً من حركة المجتمع، يتأثر بالصراع السياسى، بهذا المستوى أو ذاك، عبر قنوات لصيقة بخصائصه وتكويناته وتنظيمه؛ رغم القوانين التى صيغت لإضفاء طابع الحس الجمعى عليه، وبأنه مؤسسة فوق المجتمع. وتياراته المتصارعة.

(ج) إن الجيش لا يشكل طبقة، بمعنى إنه ليس جسماً واحداً متجانساً، لأن صفوفه تنحدر من طبقات وفئات إجتماعية مختلفة، تتأثر بعض أقسامها من الجنود والصف، والرتب الصغيرة والوسيطة من الضباط بحركة الشعب، وقد تنحاز بعض أقسامها إلى تلك الحركة فى المنعطفات الحادة من الصراع، أو تلعب -على الأقل- دوراً كابحاً لشل يد غلاة العسكريين المحافظين من ذوى الإتجاهات اليمينية مانعاً من قهر التحركات الجماهيرية بالسلاح. ولكن هذا لا ينفى أن الجيش بطابعه مؤسسة تقليدية ومحافظة، وهو بحكم وضعه كأداة قمع فى يد الدولة، فإنه بهذا مفتوح على الجانبين من ناحية ولائه فى مجرى الصراع السياسى.

(د) إن مصائر الثورة لا يمكن أن تترك للأقسام المتعاطفة مع الحركة الجماهيرية، وسط الضباط والجنود، فالبرغم من تقدير دور هؤلاء. إلا أن صغر حجم تأثيرهم ومحدوديته كان واضحاً فى عملية الإطاحة بالدكتاتورية، التى إتخذت طابعاً جماهيرياً، وإستخدمت سلاح الإضراب السياسى العام، والعصيان المدنى، والإنتفاضة الشعبية، كقوة ضاربة لتركيع النظام.

(هـ) تأسيساً على ذلك، طرح الحزب فكرة تكوين فرق شعبية، وتم حث الجماهير فى مواقعها المتقدمة، لإبتداع أدوات حماية ظهر الثورة فى منعرجاتها الحادة، كل حسب قدرته. واجب بناء أدوات الحماية الذى طرح لما يزيد من أربعين عاماً لم يفقد أهميته حتى اليوم، بل إن دلالاته وأوزانه قد برهنت على صحتها فى الظروف الراهنة، بعد أن توصلت قوى المعارضة المنضوية تحت راية التجمع الوطنى الديمقراطى، بأن الإضراب السياسى، والعصيان المدنى، رغم إنهما صارا جزءاً من إستراتيجية الثورة السودانية، إلا إنهما لوحدهما ما عادا كافيين للإطاحة بنظام الجبهة الإسلامية القومية، وإن الإنتفاضة الشعبية لابد أن تتوفر لها الحماية المسلحة، فى اللحظات الفاصلة التى تتأرجح فيها مصائر الثورة فى الميزان.

عمل الحزب فى القوات المسلحة

تعود بداية تطبيق مشروع الحزب السياسي داخل المؤسسة العسكرية إلى بداية الخمسينات، فى شكل صلة مع أفراد من ضباط الجيش، إرتبطوا بصداقات أو علاقات زمالة مدرسية سابقة مع بعض الكوادر الحزبية.وإقتصرت تلك الصلة على المعرفة الشخصية والروابط الخاصة، ولهذا يمكن القول إنها صلات غير مؤطرة بالروابط التنظيمية المعروفة، وأنها لم تتبلور فى إطار تنظيم بالمعنى الدقيق لتلك الكلمة، لهذا لا يمكن إعتبار ذلك جزء من عملية التأسيس.

يعود تاريخ النشأة الحقيقية، وعملية التأسيس إلى ما قبل الإستقلال السياسى للسودان بداية عام ١٩٥٤، وما صحب هذا من زخم، وأنفتاح ديمقراطى نسبى، أتاح الفرصة لعناصر متفتحة من الحركة الطلابية، لولوج المؤسسة العسكرية، رغم القيود الثقيلة التى كبلتها بها قوانين الإدارة البريطانية الإستعمارية السابقة.وفى تلك الظروف تفتحت الفرص أمام مجموعات من الطلاب ذوى الميول الديمقراطية، وآخرين من أعضاء "رابطة الطلبة الشيوعيين" للدخول للكلية الحربية والتخرج منها كضباط صغار داخل الجيش.ولقد شكل ذلك النواة الأولى لتنظيم الضباط الشيوعيين، والذى تقتضى الأمانة التاريخية القول بأن القدح المعلى فى عمليات بنائه قد قام على أكتاف المقدم بابكر النور؛ هذا فضلاً عن الجهد الذى بذله فى بناء تنظيم الضباط الأحرار *، بإعتباره وعاءاً تنظيمياً لتحالف الضباط الديمقراطيين والشيوعيين داخل الجيش.

يعتبر هذا فى حد ذاته تطوراً خلاقاً، ومأثرة تاريخية متفردة للحزب الشيوعى على المستوى العملى، واكبت عمله الفكرى والسياسى، وتوافقت مع مشاريعه وتوجهاته فى تلك الفترة من منطلق الضرورة الموضوعية لبناء رصيد وطنى ديمقراطى للحركة الشعبية داخل الجيش. وعلى المستوى النظرى كانت بعض الوثائق الحزبية تضع صغار الضباط والصف والجنود، ضمن قوى الحلف الوطنى الديمقراطى، بغير تبيان وضع محدد لتلك الفئات العسكرية فى حركة التغيير الإجتماعى. ونذكر هنا أن المرجعية الفكرية للحزب كانت تستمد أساسها التاريخى، من نشأة الحزب التى قامت على أساس التلاحم بين حركة،

---

* لعل التسمية جاءت بتأثير ثورة يوليو المصرية، التى قادها تنظيم الضباط الأحرار. وكان أول من أطلق هذا الأسم على التنظيم هو الضابط يوسف صديق، الذى كان أحد أعضائه، وأحد الذين شاركوا فى التحرك ليلة ٢٣ يوليو التى أطاحت بالعرش الملكي فى مصر.

الطبقة العاملة مع تكويناتها النقابية، وطلائع المثقفين الثوريين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية.

ولقد ظل الحزب منذ تكوينه يسعى إلى أن يصبح حزباً للطبقة العاملة وقائداً لها، ولقد إنعكس هذا فى أدبيات الحزب ومؤتمراته، ومشاريعه المتعددة لتأهيل الحزب، يصبح حزباً شيوعياً، وتأهيل الطبقة العاملة تصبح الطبقة القائدة، خلال معارك النضال وبأقتناع الطبقات والفئات الإجتماعية الأخرى ذات التوجه الديمقراطى. وكتنظيم سياسى يتصدى لمهام التقدم الإجتماعى طرح الحزب فى برنامجه للمؤتمر الثالث عام ١٩٥٦ المسمى "سبيل السودان لتعزيز الإستقلال والديمقراطية والسلم." فكرة بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية؛ لتكون وعاءاً طبقياً لتحالف ليسعى إلى إقامة سلطته، والمضى فى إستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية.

وظل الحزب يتمسك فى طرحه بمبدأ أن بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية، تكتيك إلزامى، بمعنى أنه غير خاضع لتقلبات الحياة السياسية صعوداً وهبوطاً. ثم ظهرت بعد سنوات، الدعوة لبناء حزب جماهيرى تحت شعار "أجعلوا من الحزب الشيوعى السودانى قوة إجتماعية كبرى". غير أن السؤال الملّح الذى ظل يطرح نفسه، هو كيف السبيل إلى هذا؟ هل تستخدم عمليات بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية معبراً لبناء الحزب الجماهيرى؟ أم أن القصد هو بناء الأثنين على مستويين متوازيين؟

فإذا أخذنا الدعوة، لبناء الحزب الجماهيرى نجد أن الهدف من إقامة تحالفات سياسية جماهيرية مع إجنحة من مكونات الحركة السياسية السودانية من قواعد أحزاب وتنظيمات عمالية وفئوية، وهو كسبها لصالح برنامج إقتصادى إجتماعى سياسى يلبى متطلبات المرحلة، ويفتح أفقاً لتأطير تلك القوى فى شكل حزب. ولكن هذا من ناحية أخرى ظل يختلط ببناء الجبهة الوطنية الديمقراطية، والدعوة لإقامة سلطتها. وهذا بدوره يختلط بشعار ينادى بتوحيد القوى الثورية، بغير تحديد لأطراف تلك القوى أو مكوناتها أو مواقعها بين الحركة الشعبية.

لقد دخل الحزب على فترات تاريخية فى جبهات وتحالفات، وطرح مشاريع مستمرة مباشرة لأشكال حزبية* تتطور نحوها تلك الجبهات، بغرض إنشاء حزب طليعى ثوري،

---

* الجبهة المعادية للإستعمار ١٩٥٤-١٩٥٨ – حزب العمال والمزارعين- الحزب الإشتراكى عام ١٩٦٦.

يوجد طلائع الثورة السودانية، غيرأن بناء الحزب الجماهيرى، رغم الأفق الذى لاح بعد قيام الجبهة المعادية للإستعمار لم يتم؛ ولم تتبلور الجبهة الوطنية الديمقراطية بشكل ملموس؛ ما عدا جيوب متفرقة لتحالفات حزبية وسط الأقسام المتقدمة من العمال والمزارعين، والطلاب والنساء. ولم يف هذا بالغرض، وظل الحزب ينمو ببطء لا يتناسب مع تاريخه ومشاريعه المتقدمة لبناء وطن ديمقراطى، يسير على طريق التقدم الإجتماعى.فى ضوء هذا تبرز هنا بعض الأسئلة:-

هل الظروف الذاتية والموضوعية لطرح شعار بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية، كانت قد وصلت بأفق النضال الوطنى الديمقراطى إلى مستوى طرح شعار بناء الجبهة؟ إذا كان هذا صحيحاً، فما الذى عاق تبلور تلك الجبهة لفترة شملت مرحلة تاريخية بأكملها، جعلت منها تجربة مستقرة من تجارب الحزب، وهدفاً نضالياً لسنين طويلة؟

كان الحزب أول من سعى لتوعية الطبقة العاملة برسالتها التاريخية، وتأهيل الطبقة العاملة لتصبح الطبقة القائدة فى المجتمع؛ ونجح فى فترة فى الوصول إلى قيادة النقابات؛ ولكن هل أصبح الحزب حقيقة حزب الطبقة العاملة؟ وما هو دور الطبقة العاملة فى السودان بالقياس لحجمها، ومستوى تطور قوى الإنتاج؟ وما هو حجمها ودورها داخل الحزب؟ وهل أن العددية هى المعيار لفعالية دور الطبقة العاملة فى الحياة السياسية؛ أم أن المعيار هو درجة الوعى ومستوى التنظيم بين صفوفها؟

أرى من المهم البحث فى هذه المسألة والوصول إلى إستنتاجات صحيحة فى علاقة الحزب بالطبقة العاملة؛ لتطوير ما تم التوصل إليه ليلائم سودان اليوم وعمليات الحراك الإجتماعى التى تمت بداخله. وفى كل الأحوال تظل الركيزة الأساسية فى إستراتيجية الحزب هى التسليم بأن الدور الحاسم فى حركة التغيير الإجتماعى هو دور الجماهير.ولكن العنصر الجديد الذى تم التوصل إليه خلال عمليات النضال، أن العمل المسلح قد أضحى أحد الطرق التى قد تقتضيها ظروف الصراع السياسى وتراكماته فى ظروف معينة تتداخل فيها أشكال النضال السلمى والعنيف.

فى ضوء هذا نتساءل ما هى إنعكاسات هذا على البنية العامة لإستراتيجية الحزب؟ وما هى المعالجات التى حدثت لتجديد بنائها فى إطار المعادلة القائمة أى جدل العلاقة بين النضال الجماهيرى والعمل المسلح؟

لأن إستكمال هذه الجوانب من الناحية النظرية يرتبط بمهام عملية لتوفير الأدوات النضالية الضرورية على المستوى العملى، وما يستوجبه هذا من توفر آلية المتابعة والتنفيذ. وهذه قضية ترتبط من جانب بسياسات عملية تتناول طرق توفير أدوات الحماية للحركة الجماهيرية فى اللحظات الوثابة للثورة السودانية؛ كواجب تم طرحه لأربعين عاماً ونيِّف خلت.

فى ترابط الطرح النظرى والمهام العملية تبرز أيضاً المعالجات النظرية حول المؤسسة العسكرية والتى ترجع إلى تواتر الإنقلابات العسكرية فى البلاد. هنا لا نرى خطأً واضحاً يقودنا إلى مكان هذه المسألة فى إستراتيجية الحزب التى كما ذكرنا تتمحور حول العمل الجماهيرى بوصفه مركز الثقل فى أحداث الثورة السياسية الإجتماعية. وفى هذا الصدد يمكن القول بثقة أن أثراً بليغاً قد تخللّ سيرة الحزب السياسية لعدم التحديد الصارم لدور ما تم تعداده ضمن الحلف الوطنى من تلك المجموعات العسكرية من ضباط وصف وجنود، مما كان سبباً فى تبلور تصورات مهولّة وأطلاقية حول دور الجيش فى السياسة؛ لدى كوادر قيادية فى الحزب، مما أفضى إلى صراع سببه تهافت تلك الكوادر على السلطة الإنقلابية المايوية التى كانت بالنسبة لهم بمثابة تجسيد لطموحهم السياسى، مما أدى إلى الإنقسام الشهير الذى جرى داخل الحزب فى أغسطس عام ١٩٧٠، حول إستراتيجية الحزب وتكتيكاته بعد حدوث إنقلاب نميرى فى مايو عام ١٩٦٩.

المؤسسة العسكرية فى المنظور الإقليمى والعالمى فى الستينات

لم يكن السودان بالطبع بمعزل عن التطورات التى كانت تجرى فى المحيط العربى والأفريقى والعالمى فى حقبة الستينات، حيث شكلت ظاهرة الإنقلابات العسكرية فى كثير من بلدان المنطقة، أحدى أبرز الظواهر السياسية التى جذبت المؤسسة العسكرية إلى دائرة الضوء، بعد أن ظلت حتى ذلك الحين منزوية خلف ستار الصمت.

ولقد تعرضت الكثير من البلدان التي نالت استقلالها في المنطقة العربية والافريقية، وشرعت في التصدي لمهام النهضة الاقتصادية والاجتماعية في ظروف شاقة ومعقدة لظاهرة الانقلابات العسكرية.

في هذا السياق تبلورت مفاهيم نظرية لعب فيها المفكرون السوفييت * دوراً اساسياً فى بحث الجيش والسياسة في بلدان العالم الثالث. وكانت تلك المفاهيم تقترب من هذه المسألة من زاوية مستقبل تحالف الاتحاد السوفيتي مع أنظمة حركة التحرر الوطني العالمية. وأخذ هذا الفهم منحي آخر بعد أن تم الارتقاء بتلك المفاهيم العامة الي مستوي نظرية سياسية متكاملة، تم تبنيها في سياسات الدولة الرسمية تجاه الكثير من الأنظمة الوطنية الأفريقية والعربية التى تسلم مقاليد السلطة فيها حكام عسكريون.

ولقد إستندت تلك المفاهيم على تحليل طبقى للجيش، ومن أن التمايز بين صفوفه يتم على أساس الأصل الطبقى، ومن أن الشعور الوطنى بين الجنود، والرتب الصغرى للضباط يجعلهم ينحازون إلى صف الثورة فى المنعطفات الحاسمة.وفى تصنيف تلك الشرائح ذهب بعض المفكرين إلى إعتبارهم ضمن فئات المثقفين الثوريين من ذوى البزة العسكرية. كما جرى التركيز على خصائص الجيش، بوصفه مؤسسة عالية التمركز، تتميز بروح الإنضباط، والحس الجمعى، المستمد من التوحد التقنى والوظيفى، وما يوفر لها هذا من قدرات على التحرك السريع، وحسم المواقف بالسلاح.

---

* من ابرز اولئك الذين كرسوا جهداً في هذا الموضوع هما الباحثان السوفيتيان، اوليانو فيسكي، وبوريس بونماريوف.

ويكتمل البناء المنطقى لهذا الطرح، حين يقال إن النمط الكلاسيكى للثورات (الثورة البلشفية ١٩١٧ وإكتساح قصر الشتاء) لا يمكن حدوثه فى ظروف العالم المعاصر، وفى بلدان العالم الثالث على الأخص، حيث تتميز تلك البلدان بميوعة الخطوط بين الطبقات الإجتماعية، بالإضافة إلى ضعف التكوينات العمالية فيها، وكذلك ضعف القوى الديمقراطية الساعية إلى إحداث تغييرات إجتماعية راديكالية.

ويلاحظ ان المثال الكوبى قد سطع فى ذلك الوقت: وجود حزب شيوعى يتمتع بنفوذ واسع، إستطاع حشد الجماهير، وفئة صغيرة مسلحة تتسم بالتصميم والإرادة الموحدة، يطيحان سوياً بالدكتاتور باتستا، ويفتحان الطريق للثورة السياسية الإجتماعية فى كوبا. وفى تلك الحقبة أيضاً برزت فى العالم العربى أنظمة تبنت شعارات تقدمية، يقودها عسكريون. منها تجربة ٢٣ يوليو المصرية، خاصة بعد الإنعطاف الذى حدث فيها بعد إعلان الرئيس جمال عبدالناصر لقرارات صيف عام ١٩٦١ ذات الطابع الإشتراكى، وما تلى ذلك من تطورات صاحبت الثورة المصرية. كما كانت هناك أيضاً تجربة الجزائر بعد الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس هواري بومدين عام ١٩٦٥. كما كان هناك صعود التيار اليساري لحزب البعث العربي في سوريا بقيادة صلاح الجديد، ويوسف زعيّن، وماخوس، بالاضافة الي انقلاب حسن البكر في العراق وقرارات تأميم البترول والسياسات التقدمية المعلنة. وقامت في المنطقة الافريقية انظمة، وصلت الي الحكم عن طريق الانقلاب العسكري رافعةً شعارات اشتراكية.

هكذا وجدت الدعوة التي تعتمد علي الجيش نوعاً من الرواج، بعد أن تم رفعها الي مصاف نظرية متكاملة، وجرت تسمية قيادات تلك الانظمة "بالديمقراطيين الثوريين"، وشملت تلك المظلة كثيراً من القيادات علي غير أساس، بالرغم من السلبيات التي كانت تعج بها تلك الأنظمة من مصادرة الديمقراطية باسم حماية الثورة، واحتكار العمل السياسي بواسطة فئة قليلة في قمة السلطة أو الحلف الحاكم، والغياب الكامل لدور الجماهير، فضلاً عن محدودية وضآلة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية لصالح الشعب. وليس عجيباً أن تجد القوي الرجعية داخل تلك البلدان الطريق مهيئاً للاجهازعلي تلك الانظمة في فترات لاحقة، وكان حتماً أن يجري ذلك، لأن تلك النظرة كانت تُغلّب التحالف مع تلك الأنظمة، علي حساب القوي الديمقراطية، والماركسيين داخل تلك البلدان، بعد التقليل من دور تلك القوي في المراحل للثورة الوطنية الديمقراطية. ووفق تلك النظرة لم يكن امام القوي التقدمية من أفق غير التحالف مع تلك الأنظمة حتي علي حساب استقلالها السياسي والتنظيمي والفكري، علي حسب منطوق تلك النظرية التي أريد لها أن تسود علي

نطاق بلدان حركة التحرر الوطني.

وهنا يبرز السؤال، عما اذا كان التوجه الفكري للحزب قد تأثر بتلك الآراء؟

علي مستوي التحالفات يتحتم القول بان الحزب خاض معارك شجاعة وجرئية، على أيام نميرى، ضد تلك الأفكار الداعية إلى التحالف مع ذلك النظام، بلا خطوط تماين، بما يعنى الذوبان فيما سمى بالإتحاد الإشتراكى السودانى أى نظام الحزب الواحد السلطوى. كان ذلك الموقف نتاجاً لتحليل ناقد للأنظمة الوطنية فى المنطقة العربية والأفريقية التى تقاطعت مع مسيرة نضال الحزب، والإستنتاجات والتجارب الغنية التى خرج بها تجاه تلك الأنظمة.

ففى الستينات، حينما كانت قاعدة القوى الداعية للإشتراكية فى العالم العربى تتسم بالضيق، رحب الحزب بالتحولات الإشتراكية التى أعلنها الرئيس جمال عبدالناصر صيف عام ١٩٦١، ورحب بدعوته إلى الإشتراكية التى تبناها بعد تجريبية قامت على الخطأ والصواب. والجوهرى هنا، على الرغم من جوانب القصور فى التجربة الناصرية، كان تشجيع المدارس الإشتراكية المتفرقة داخل حركة التحرر الوطنى العربية، وحفزها لتوسيع دعوتها، وجذبها إلى حوار مثمر حول محتوى الإشتراكية، وتقريب المواقف.وبعد نكسة حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، عالج الحزب فى أدبياته، جوانب القصور فى التجربة الناصرية، من زاوية إنعدام الديمقراطية، وغياب المشاركة الجماهيرية، والإنفراد بالسلطة، ونظام الحزب الواحد...الخ*

وهناك أيضاً نظرة الحزب الناقدة للأنظمة الوطنية فى القارة الأفريقية التى قادها عسكريون، رافعين شعارات إشتراكية، والإستنتاجات النظرية غير الدقيقة للباحثين السوفيت حول طبيعة تلك الأنظمة وقياداتها التى تم تضخيم دورها فى المراحل الوسيطة للثورة الوطنية الديمقراطية، بحكم أنها تتولى زمام السلطة. وقد عززت الأيام التأكيدات على سلبيات تلك الأنظمة التى جمدت ثورات تلك البلدان، ولم تمعض بالتحولات الإجتماعية الإقتصادية إلى نهاية الطريق، ولم تعد مصدر الهام أو جذب للقوى الثورية والوطنية فى بلدانها، كما حدث فى أثيوبيا والصومال، ووصل ما بقى منها إلى نقطة الجمود كما هو الحال فى أنغولا وموزمبيق.

---

* انظر التقرير السياسى "الماركسية وقضايا الثورة السودانية"

ومهما يكن وضع المؤثرات الخارجية فإن تركيز الجهد النظرى على الجيش فى تلك الفترة، كان يتم وفق معطيات نابعة من تطور الحياة السياسية السودانية ألا وهو تواتر الإنقلابات العسكرية فى البلاد.

رغم هذا فلابد من القول بأن المناخ الخارجى تسبب فى تصورات مبالغة لدور الجيش عند كوادر قيادية فى الحزب تقف على النقيض من إستراتيجيته التى تعتبر العمل الجماهيرى مركز الثقل فى نشاطه، مما كان له إثراه على نواحى مسيرته السياسية، والذى تجسد فى الصراع الذى دار داخل الحزب وأدى إلى الإنقسام الشهير فى أغسطس عام ١٩٧٠.

ولربما برز رأى أيضاً وسط بعض أطراف الحركة السياسية ان للحزب موقفاً مهادناً تجاه المؤسسة العسكرية، أو أن قيادة الحزب إعتمدت ضمن أساليب التغيير والوصول إلى السلطة مسألة الإنقلاب العسكرى منذ الخمسينات.

مواقف من منطلق
الوطنية الســــــــــودانية

ربما كان الخلط فى الفهم العام لطرق الحزب للوصول إلى السلطة فى تلك الحقبة التاريخية، يعود إلى أن الحزب، وفى سياق النضال الوطنى، فى تلك الفترة كان يتصدى فى خطابه السياسى للدفاع عن العسكريين وهم يواجهون المحاكم العسكرية الميدانية، فى أعقاب كثير من الإنقلابات العسكرية التى منيت بالفشل والتى إستهدفت نظام الفريق إبراهيم عبود الدكتاتورى (١٩٥٨-١٩٦٤)*

لقد لعبت تلك الإنقلابات بالفعل دوراً فى فتح ثغرات فى جدار الدكتاتورية الأصم، وهزت هيبتها أمام الحركة المناضلة فى الشارع السودانى، ومع ذلك فليس صحيحاً أن الحزب جزءاً من التآزر العام لقوى وطنية واسعة مع أولئك العسكريين الذين حاولوا الإطاحة بنظام الجنرال عبود، الذى كان أول من فتح الباب على مصراعيه للإنقلاب والإنقلاب المضاد، بعد أن قام ذلك النظام بالزج بالجيش كطرف فى الصراع السياسى لأول مرة فى تاريخ سودان ما بعد الإستقلال.

فى الواقع كان الشيوعيون كانوا يتلقون النصيب الأوفر من الملاحقة والضربات إبان حملات القمع الوحشى فى أعقاب كل إنقلاب يجهض، دعك من الضرر الذى عادة ما يحيق بالحركة الجماهيرية جراء إعلان حالات الطوارىء، وسن مزيد من القوانين المقيدة للحريات.

لقد أطلق الحزب على حركة مارس ١٩٥٩ العسكرية إسم الإنتفاضة؛ وجاء تقييمه فى العدد الخاص الذى أصدرته مجلة "اللواء الأحمر" وهى إصدارة جماهيرية للحزب، بتاريخ ١٩٥٩/٥/١٣، بمناسبة مرور ٦ أشهر على أنقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ الرجعى بقيادة الفريق إبراهيم عبود كما يلى:-

"بنضال عمال السودان وحزبهم، الظروف المناسبة ليرتفع صوت الوطنيين فى الجيش، فجاءت حركة ٤ مارس. ورغم أن هذه الحركة لم تصل إلى نتائجها المنطقية حتى اليوم، من توفير حكم مدنى للبلاد، وإرجاع حقوق الشعب الديمقراطية، إلا أن الطريق

---

* فى مارس عام ١٩٥٩ جرى إنقلاب قاده الأميرالاى عبدالرحيم شنان قائد الفرقة الشمالية، بمشاركة الفرقة الشرقية تحت أمرة الأميرالاى محى الدين احمد عبدالله، وأدى ذلك الإنقلاب إلى تغيير تركيبة التشكيلة الحاكمة المسماه بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة بإقصاء أكثر العناصر اليمينية المحافظة فيه ودخول قائدى الإنقلاب إلى ذلك المجلس.

أصبح مفتوحاً لذلك الهدف- فالشعب السودانى وبجانبه الكتلة الوطنية فى الجيش أقوى بكثير من الرجعيين والمغامرين والطائشين".

وجدير بالذكر أن التردد فى قيادة حركة ٤ مارس العسكرية، وعدم وضوح برنامجها أو أهدافها، أدى إلى رؤيتها فى أعين المراقبين، بأنها مجرد صراع على السلطة بين العسكريين. كان ضعفها كامن أيضاً فى غياب الوعاء التنظيمى المعبر عن وحدة الإرادة للضباط الوطنيين الذين قادوا الحركة.هذا بالإضافة إلى أن تحركات الجماهير الشعبية لم تكن قد وصلت إلى مستوى القوة والتنظيم الكافيين لحماية إنتفاضة ٤ مارس العسكرية، وقد شكلت جميع تلك العوامل أسباباً للقعود بها عن تحقيق مراميها.

وبعد أشهر (٢٢ مايو ١٩٥٩) عندما تحركت نفس قيادة تلك الحركة ومجموعة الضباط القائمين على أمرها فى القيادة الشمالية والقيادة الشرقية بمحاولة أخرى لتصحيح الأوضاع، فقد واجهت تلك المحاولة الفشل لنفس عوامل الضعف السابقة، وشهدت البلاد فى أعقاب هذا قيام المجلس العسكرية الإيجازية العليا لمحاكمة أولئك الضباط بتهمة التمرد، وشن الحرب على النظام الحاكم فى جو من الغرائز البدائية المفعمة بروح الإنتقام. وكانت حصيلة المحاكمات، تصفية كثير من الضباط من القوات المسلحة وصدور أحكام على عدد كبير منهم من مختلف الرتب، بلغ مجموع الأحكام فيها على عشرة ضباط فقط ١٤٠ (مائة وأربعين عاماً)*

فى تلك المناسبة أصدر الحزب الشيوعى منشوراً جاء فيه: "إيها الضباط والجنود الأحرار لئن إستطاعت عصابة ١٧ نوفمبر بتوجيه الإستعماريين المباشر، أن تدفع بلادنا إلى هذا الدرك المشين من الفساد والإستبداد، وإجراء هذه المحاكمات الغادرة للضباط الوطنيين، فنحن نعلم إنه إنتصار مؤقت، ونؤمن تمام الإيمان، إنه يوم تتحد كلمتكم -وهو يوم ليس ببعيد- تسندها إرادة الشعب، ستطحيون بحكم الرجعية والإستعمار إلى الأبد، وتعيدون إستقلال بلادنا نظيفاً، وكرامتها موفورة، وديمقراطيتها كاملة. ولكنكم اليوم يجب أن ترفعوا أصواتكم عالية بوقف هذه المحاكمات الجائرة وتبرئة ساحة الضباط الأحرار ورد إعتبارهم. إتصلوا بقادتكم وأرفعوا لهم رغبتكم، بل رغبة جميع السودانيين، فى وقف هذه المحاكمات وإطلاق سراح الضباط المعتقلين".

---

* السجن المؤبد للأميرالاى عبدالرحيم شنان، والأميرالاى محى الدين أحمد عبدالله، وللبكباشية (المقدمين) حسن إدريس، وعبدالحفيظ شنان، ومحمد على السيد، وللصاغ (الرائد) أحمد محمد ابوالدهب، والسجن ١٥ عاماً لليوزباشى (النقيب) محجوب بابكر سوار الدهب، والسجن عامين لكل من النقيب أسامة المرضى، والنقيب عثمان كيلة.

حركـــــة ٩ نوفـمبر ١٩٥٩
العسكريــة المسلحــة

تقول وثيقة ١٩ يوليو ٧١، إن الحزب قد شارك فى كافة الإنقلابات المضادة لنظام الفريق إبراهيم عبود، وهذا قول يحتاج إلى دليل وإسناد، لأن هذا لم يرد فى أى وثيقة صدرت عن الحزب، أو حتى فى خطاب داخلى تيم تعميمه على العضوية.وإذا سلمنا فرضاً، إن هذا صحيحاً، يبقى من الضرورى أن تشمل وثيقة ١٩ يوليو، سرداً تاريخياً لموقف الحزب منذ تلك الفترة، للتأكيد بأن الحزب إعتمد الإنقلابات العسكرية فى عمليات التغيير، وهذا بالطبع ما يتعارض مع ما هو معلن فى المشروع السياسى التاريخى للحزب تجاه المؤسسة العسكرية، ووضعها المحدد فى إستراتيجيته وتكتيكاته، والأدوات التى يتوسل بها فى نضاله وسط الحركة الجماهيرية، وفق الوجهة العامة لبرنامجه، كوثيقة سياسية يهتدى بها فى نشاطه فى المراحل المختلفة من مراحل النضال.

بعيداً عن الأحكام الإطلاقية بأن الحزب قد شارك في كل الإنقلابات العسكرية المضادة لحكم الفريق إبراهيم عبود، فإن شهادتى للتاريخ، ومن مواقع تجربتى الذاتية، لابد أن أتطرق هنا لمشاركتى فى حركة البكباشى على حامد التى جرت فى ليلة ٩ نوفمبر ١٩٥٩.

كنت أحد المشاركين فى حركة ٩ نوفمبر، حدث إننى كنت وقتها أعمل ضابطاً برتبة ملازم بكتيبة سلاح الخدمة بالشجرة، ضمن المنطقة العسكرية لحامية الخرطوم، وكان الشهيد فاروق عثمان حمدالله وقتها ضابط ملازم يعمل فى سلاح المدرعات التابع لحامية الخرطوم.

وقد كان هو أول من أطلعنى على أن حركة من الضباط الوطنيين، تنوى القيام بعملية إنقلابية ضد سلطة ١٧ نوفمبر، وأنه أحد المشاركين فى تلك الحركة، وأنه يرغب بحكم الثقة المتبادلة ورابطة الصداقة الحميمة بيننا -كنا قد تخرجنا سوياً من الكلية الحربية فى الدفعة العاشرة فى مايو ١٩٥٨- يرغب فى ضمى للحركة لمعرفته ميولى المعادية للنظام. وقد كان من المفترض أن يتم أول لقاء لى مع عنصر أساسى من قادة الحركة بغرض التنوير، وقد أخبرنى حمدالله ونحن فى طريقنا إلى اللقاء أننا سنقابل الرائد بشير محمد على القائد الحقيقى للحركة، وكان وقتها آمراً لرتل من الدبابات فى حامية الخرطوم. لكننا

وجدنا فى إنتظارنا النقيب عبدالحميد عبدالماجد الذى تم على سطح فندق الأكروبول بالخرطوم، تلقيت شرحاً لطبيعة الحركة وأهدافها، وأنها فى مرحلة التخطيط، وإن واجبى بعد الإنضمام إلى الحركة أن أقوم بترشيح عناصر موثوق بها، تخضع للفحص بواسطة قادة الحركة للموافقة على ضمهم" وإفترقنا على ذلك وكانت هذه بداية الطريق.

فى وقت لاحق علمت أن الرائد بشير محمد على كان قد تلقى معلومات من جهة صديقة، بأن جهاز الإستخبارات العسكرية، كان يرصد تحركاته كالظل، وكان عليه أن يلجأ إلى التمويه، وأن يقلص تحركاته إلى أدنى حد، وما كانت تلك الجهة الصديقة على علم بما كان يجرى فى الخفاء.وفى هذا المفترق برز المقدم على حامد من سلاح مدرسة المشاة، وأحد كبار المعلمين بالكلية الحربية، كقائد فعلى لحركة ٩ نوفمبر.

وتوالت إجتماعاتنا هنا وهناك لتدبير أمر الحركة، وكشفت اللقاءآت، عن مجموعة من الضباط المشاركين، ممن يتميزون بالحس الوطنى العالى، والإقدام وشدة البأس والمراس. أكثر من هذا، هو أنهم كانوا موزعين على قيادات عسكرية تملك قوات ضاربة وأسلحة ذات كثافة نيران عالية، فى سلاح الدبابات ومدرسة المشاة، وغيرها، مما يوفر عنصراً هاماً لقدرة الحركة على الإنتصار. على أن النقص الذى لازم الحركة خلال جريان الأحداث، وضح فيما بعد، فى ثغرات قاتلة فى نواحى التنظيم، وعدم القدرة على المحافظة على السرية، مما أودى بالحركة فى لحظات قيامها.

إن داء السياسة السودانية العضال هو غياب التوثيق، خاصة بين العاملين فى الحقل السياسى من الأفراد والأحزاب، فحتى اليوم تكتنف حركة ٩ نوفمبر، التى شاركت فيها أسئلة لا جواب عليها. إذ تقول بعض الروايات، غير موثوقة المصدر إن القيادة العامة، قد إكتشفت أمر الحركة قبل وقوعها؛ بل أكثر من هذا أن اللواء حسن بشير نصر (نائب القائد العام آنذاك): قد إرتاب فى تحركات المقدم على حامد، وإستدعاه ولفت نظره إلى خطورة ما يجرى، وهذا فى رأيى حديث لا يصدّق. ولكننا كنا قد لاحظنا ان تكليفات متواترة كانت تصدر من القيادة العامة للمقدم على حامد، للسفر إلى مدينة جبيت لمعاينة صلاحية المنطقة التى كان قد تقرر أن تنقل إليها مدرسة المشاة التى كانت حتى ذلك الوقت فى أم درمان (مكان السلاح الطبى حالياً). وما فات علينا هذا، إذ تطرقنا لهذا الموضوع عدة مرات فى إجتماعاتنا، وأثيرت حوله أسئلة: هل تصرفات القيادة العامة كانت بالصدفة المجردة؛ أم أنها كانت تعلم أمر الحركة، فلجأت إلى إلهاء المقدم على حامد بسفريات متتالية يضطرب بها حبل إستقراره فى العاصمة؟ أم أن القيادة العامة كانت تتصرف بعفوية وتتخبط فى الظلام؟ تلك أسئلة يصعب التكهن بالإجابة عليها حتى اليوم.

وسرنا فى طريقنا، وكنت قد إنخرطت بكامل عزمى فى الحركة، وإستطعت أن أجند لصفوفها ضباطاً آخرين من ذوى الثقة، أذكر منهم الملازم أول وقتها عبدالمنعم محمد أحمد (الهاموش)، العقيد وقائد اللواء الأول مدرعات فيما بعد الذى إستشهد ضمن قادة حركة ١٩ يوليو ٧١، كما قمت بتجنيد ضباط آخرين. وبعد أكثر من تأجيل، إستقر الرأى على ليلة ١٩ نوفمبر ميقاتاً للتحرك. وكان فى أولوية الأهداف، إلى جانب السيطرة على القيادة العامة، وبقية مرافق الإتصالات ونقاط العبور ... الخ، هو إعتقال جميع أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، رأس السلطة. ولم يحدث هذا، فكانت هذه أولى الضربات المربكة التى واجهت الحركة؛ إذ تبين فيما بعد إن تعميماً قد جرى على أعضاء المجلس لترك منازلهم، والتجمع فى مكان آمن لمراقبة الموقف، وإدرة عمليات مقاومة الحركة وإجهاضها. وهذا ما واجه المقدم يعقوب كبيدة، والرائد عبدالبديع على كرار، اللذين أوكلت لهما مهمة إعتقال أعضاء المجلس، فى اللحظات الأولى من بداية الحركة.

نجم الأخفاق الثانى عن ملابسات جرت، وعاقت خروج الدبابات التى تحت إمرة الرائد بشير محمد على، والملازم فاروق حمدالله، اللذين تم إعتقالهما داخل منطقة حامية الخرطوم، بينما كانا يتأهبان للسيطرة على المرفق بكامل أسلحته ومعداته.

جرت صدامات فى أماكن متفرقة فى أم درمان، منها ما جرى بين سلاح المهندسين غير المتعاطف، ومدرسة المشاة المتجاورين فى المكان، وبدأ الإنتصار نائياً فى الأفق لتحط الهزيمة على الحركة، وكان ما كان.

محاكم عسكرية ميدانية تعقد بإشراف الأميرالاى المتشدّد عبدالرحمن الفكى (رئيس القضاء العسكرى آنذاك) يساعده فى الإتهام كل من الرائد مزمل سليمان غندور* .

* (تخرج مزمل والشهيد على حامد، فى دفعة واحدة، وكانا يسكنان فى منزلين متجاورين بالمنطقة العسكرية بأم درمان.) ما بين عامى ٥٦-١٩٥٨ وكنا عندها طلاب فى الكلية الحربية عرفته لأول مرة وكان وقتها ضابط برتبة رائد. كان يأتينا أحياناً لينوب عن العمد عبدالرحمن الفكى -فى حالة غيابه- ليتابع معنا محاضرات فى القانون العسكرى. كان فى طبعه إزدهاء وطموح جامح للأضواء.

في مايو ١٩٧١ نما إلى علم تنظيمنا من العقيد عبدالمنعم محمد، والمقدم أبوشيبة - تمكنا من إختراق تنظيم "الضباط الأحرار"، أن مناقشة جرت بتصفية مزمل سليمان غندور جسدياً. وأتخذ هذا القرار لأن معلومة قد وصلت إليهم بأن العميد (م) مزمل سيسافر إلى خشم القربة تحت ستار أعمال تجارية ولكنه فى الواقع كان يخطط للإلتقاء بقطب المعارضة الشريف حسين الهندى على الحدود السودانية الأثيوبية.

بوصول الخبر لتنظيمنا أقترح الرائد هاشم العطا، أن يتم الإتصال بمزمل ليتوخى الحذر فى تحركاته، وأضاف هاشم إنه يفعل هذا لأن مجموعة "مجلس الثورة" لو سمح لها أن تخطو على هذا الطريق الدموى، فلن يكون لها وازع من المضى فيه مع الذين يختلفون معها فى الرأى، حتى النهاية. وأذكر أن أحداً من أعضاء التنظيم لم يبد تحمساً لنقل التحذير لمزمل، فهو لم يكن فى حساباتنا إلا ضابط محافظ ويمينى التفكير. أمام هذا فقد إلتزمت أنا بالقيام بتلك المهمة. وإستعنت فى هذا بالصديق المحامى كمال رمضان لمعرفتى بصلة بينه وبين مزمل، وقد قام كمال بإبلاغ التحذير لمزمل. وبعد عودة مزمل من خشم القربة تم إعتقاله رأساً من مطار الخرطوم، وتم التحفظ عليه فى مكان معزول. فى ٢٢ يوليو حيث بدأ القتال يدور فى الشارع، تمكن نميرى من الهرب من معتقل القصر. مزمل إنتهز الفرصة وهرب فى أجواء الفوضى أيضاً من مكان إعتقاله فى القصر، وبدأ يطلق فيضاً من الإختلاقات والتصريحات بأن هاشم العطا وزملاؤه هم الذين أعتقلوه، وحرموه من الأكل والشراب وإنه لولا ما حدث لكان فى عداد الموتى... ثم ما كان من أمر ركوبه الموجه وإدعاءاته بأنه خرج مع "الرئيس القائد" وإن هذا فالاً حسناً لأن قلبه كان دائماً مع "ثورة مايو" منذ أن تفجرت بقيادة رجالها الميامين... وما إلى ذلك.ومنذ حينها بدأ مزمل بالتسلل إلى دهاليز السلطة، لو أن هذا ليس جحوداً ونكراناً للجميل، فماذا يمكن أن يكون؟

والذى كان يمكن له أن يتفادى دور ممثل الإتهام لو أراد؛ والرائد محمد عبدالحليم، اللذين أظهرا عداءاً تجاوز الحدود فى أدب الخطاب القانونى، للواقفين فى قفص الإتهام.

وتم تشكيل المحكمة العسكرية العليا برئاسة اللواء محمد أحمد التجانى، وعضوية كل من العقيد إبراهيم النور سوار الدهب *؛ والعقيد يوسف الجاك طه، فأصدرت أحكاماً عجلى لا رجعة فيها، جاءت على الوجه التالى:-

الإعدام شنقاً لكل من:-

المقدم على حامد.

المقدم يعقوب كبيدة.

الرائد عبدالبديع على كرار.

النقيب (طيار) الصادق محمد الحسن.

النقيب عبدالحميد عبدالماجد.

كما صدرت أحكام بالسجن المؤبد على كل من:-

الرائد عبدالرحمن كبيدة - السجن المؤبد

النقيب عبدالله الطاهر بكر - السجن المؤبد.

الملازم أول محمد جبارة - السجن المؤبد.

الملازم ثانى محمد محجوب عثمان - السجن مدى الحياة.

الرشيد الطاهر بكر المحامى - السجن خمسة سنوات.

---

* كتب هذا العقيد فى احدى الصحف المحلية قبل عام، إنه كان قد إعترض على صدور أحكام بالإعدام، ولكن بقية الاعضاء هم اللذين أصروا على تنفيذها !

وقررت المحكمة إخلاء سبيل كل من:-

النقيب عبدالحليم شنان (كان فى زيارة لأهله فى شندى وقت حدوث الحركة).

سيد بخيت - موظف البريد والبرق، الذى أوكلت له عملية قطع الإتصالات السلكية واللاسلكية.

كذلك شمل التحقيق العديد من الضباط وفى مقدمتهم الرائد بشير محمد على؛ الذى أخلى سبيله وواصل الخدمة العسكرية، وأصبح بعد سنوات رئيساً لهيئة أركانحرب الجيش، ثم قائداً عاماً ووزيراً للدفاع على أيام نظام جعفر نميرى. كما أخلى سبيل الملازم فاروق حمدالله الذى أصبح وزيراً للداخلية، بعد إنقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ إلى وقت أبعاده من "مجلس الثورة" فى ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ مع المقدم بابكر النور، والرائد هاشم العطا، وقد إستشهد ثلاثتهم بعد هزيمة ١٩ يوليو ٧١ وكانوا أبرز قادتها. كما تم إبعاد أربعة عشر ضابطاً، أذكر منهم الملازم حسن مكى، والملازم فايز حسين وآخرين.

كانت حركة ٩ نوفمبر واحدة من موجات الإنقلابات التى إستهدفت نظام الفريق إبراهيم عبود، وكانت أول حركة يتم فيها إعدام ضباط وطنيين على أيدى سلطة سودانية، منذ الإعدامات التى تمت لضباط اللواء الأبيض عام ١٩٢٤ على أيدى الإدارة البريطانية الإستعمارية. ولأول مرة يجئ تنفيذ حكم الإعدام على قادتها مخالفاً لقوانين القوات المسلحة التى تقضى بأن تتم أحكام الإعدام على العسكريين، رمياً بالرصاص، وليس على حبال المشانق. ولقد صدّم الضمير الوطنى، أيما صدمة خاصة وإن الخطاب السياسى الوطنى العام، أبدى تعاطفاً ملحوظاً مع مجموعات العسكريين وهم يمثلون أمام المجالس العسكرية الإيجازية بعد فشل الإنقلابات التى توالت ذلك الزمن.

الحزب الشيوعى
وحركة ٩ نوفمبر ١٩٥٩

لم يكن الحزب الشيوعى مسئولاً عن هذه الحركة فكرة أو تخطيطاً، أو مشاركة، بناءاً على قرار صادر عن القيادة الحزبية.

ولكن مشاركتى فيها كضابط وعضو فى الحزب تمت على أساس موقف تآمرى لعضوين من أعضاء اللجنة المركزية الذين كان معظمهم رهن الإعتقال ذلك الوقت ما عدا هذين العضوين وهما أحمد سليمان المحامى ومعاوية إبراهيم سورج. إذ أذكر أنى نقلت لهما ما تم من إتصال لضمى إلى الحركة، لأن إلتزامى الحزبى يقضى بذلك، وبعد عدة لقاءآت معهما جاءنى ما يفيد بأنهما على إتصال بأعضاء اللجنة المركزية داخل المعتقل، وإن قراراً مركزياً قد إتخذ بضرورة المشاركة فى الإنقلاب لأنه من غير الممكن أن ننعزل عن حركة يقودها ضباط وطنيون. وهذا ما حدث فقط.

شاركت ووقع الإنقلاب وآل إلى الفشل على نحو ما ذكرت؛ ولقد دفعت الحركة الوطنية ثمناً باهظاً لما حدث.

وتكشفت للقيادة الحزبية فيما بعد ان العضوين المذكورين كانا يتصرفان وفق أهوائهما ومن منطلقات وتقديرات ذاتية، وإن قراراً لم يصدر عن اللجنة المركزية بالمشاركة على الإطلاق، وإن القيادة لم تكن أصلاً تعلم بما كان يدور فى الخارج، إذ أنهم لم يتعرفوا على الإنقلاب إلا بعد وقوعه من الإعلام الرسمى عن طريق الإذاعة. وقد أعلن المعتقلون والمسجونون السياسيون بالسجن المركزى (سجن كوبر) جميعاً الإضراب عن الطعام إحتجاجاً على أحكام الإعدام التى صدرت ضد الضباط.

وقبيل إنعقاد المؤتمر الرابع للحزب فى ٢١ إكتوبر ١٩٦٧ كلفتنى القيادة برفع تقرير لها عن ملابسات مشاركتى فى ذلك الإنقلاب، وقد فعلت. وعند صدور التقرير السياسى المجاز من المؤتمر بإسم "الماركسية وقضايا الثورة السودانية" * لم يتعد التعرض لتلك القضية عدة أسطر، ثم إختزال وصفه بالتفكير اليسارى. ولم يكن ذلك بالطبع كافياً لتقييم ما حدث، أو تحليل سياسى لتجربة دفعت فيها الحركة الوطنية ثمناً باهظاً، وتركت أثراً سلبياً على المناخ السياسى العام. إذ جاء فى التقرير السياسى المذكور بصدد حركة ٩ نوفمبر ما يلى:-

---

* صادر عن دار الوسيلة، الخرطوم (ب.ت) ص ١٢٠- ١٢١

بداية أقول إن الإحاطة بالمستوى الذى وصله الحزب فى إتجاه بناء أدوات موجبات العمل المسلح، هو أمر لا أدعيه، لأن هذا يظل دائماً فى نطاق السرية الصارمة كما تقتضى الظروف.كل الذى أريد التطرق إليه أن واجب بناء أدوات حماية الحركة الجماهيرية الذى بادر الحزب بطرحه فكرته أبان حكم الفريق إبراهيم عبود، وما بعد ثورة إكتوبر الشعبية فى عام ١٩٦٤، أمام كافة القوى الوطنية والديمقراطية، قد وضع على الحزب إلتزاماً، بأن يبدأ شق طريقه فى هذا بحكم ما قد تمليه ضرورات العمل الثورى.

فى هذا المنعرج أود أن أسجل شهادة للتاريخ بتوفر فرصتين نادرتين كانتا كفيلتين بإحداث نقلة نوعية فى جبهة التعامل مع السلاح. فخلال أيام مسئولياتى الحزبية فى جبهة العمل الخارجى، أبان عهد دكتاتورية مايو، وصلت عن طريقى إلى الحزب عدة نداءآت من كافة الفصائل الحزبية الفلسطينية، تبدى فيه إستعدادها لإستقبال مجموعات من عضوية الحزب لتدريبهم على الأعمال القتالية تعبيراً عن تضامن حركة المقاومة الفلسطينية مع الحزب والحركة الشعبية فى السودان. وهذا وارد فى إطار علاقات التضامن والقواسم السياسية المشتركة فى نضال القوى الوطنية والديمقراطية على صعيد حركة التحرر الوطنى العربية. ومن المعروف أن للحزب علاقات تاريخية بقوى سياسية واسعة فى المنطقة العربية والإفريقية تنظر إليه بعين الإحترام، سواء أكان هذا بسبب إطروحاته السياسية المتقدمة حول قضايا المنطقة، التى تتقاطع خطوطها مع نضالات الحركة الشعبية فى السودان، أو بسبب مواقفه التضامنية الشجاعة والمبرأة عن الغرض مع الفصائل الطليعية داخل حركات التحرر الوطنى الإفريقية والعربية منذ الخمسينات، وإتساع دائرة علاقاته الخارجية، وتوثق صلاته بتلك الفصائل فى مراحل ما بعد الإستقلال.

وللتاريخ أقول ان كافة إجنحة المقاومة الفلسطينية* كانت تلّح فى تقديم المساعدة فى نواحى العمل المسلح بما لها من دور فى تعزيز القدرات الدفاعية للقوى الديمقراطية، فى ظروف كانت فيها تكلفة تدريب وإعداد الفرد على إساليب القتال الحديثة عالية، لا قبّل للحزب بها.

---

* الحزب الشيوعى اللبنانى بالإضافة إلى:-

* الفصائل التى عرضت مساعداتها هى:- فتح- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين- الجبهة الشعبية (القيادة العامة- بقيادة أحمد جبريل)- فتح (المجلس الثورى-أبونضال)

ربما يقال إن الحزب كان يمر بحالة حصار، أو أن الترتيبات الأمنية، وما يستلزمه هذا العمل من سرية، لم تكن متوفرة لإيفاد دفعات لتلقى التدريب فى الخارج، أو لربما ان للحزب مسالك أخرى تغنيه عن هذا الباب، ولكن من المؤكد أن نقلة كبيرة كان يمكن أن تحدث، لو أن الموضوع عولج بما يستلزم من الضرورة والأهمية التى يستحقها، وإية ضرورة يمكن أن ترقى إلى مستوى بناء ذراع واق للحزب والقوى الديمقراطية فى تلك السنين وما تلاها إلى حاضرتعيشه الآن ولم نتداركه.

حتى لو تطرقنا للإمكانيات التى وفرتها الظروف داخل البلاد، فلا بد أن أذكر إنه فى السبعينات، أيام إعادتى للخدمة فى القوات المسلحة، حيث كان العقيد عبدالمنعم محمد أحمد قائد اللواء الأول مدرعات يقوم بإعادة تنظيم وتوسيع سلاحه بالتجنيد لكتيبة جديدة لقواته؛ أذكر إنه قد إتصل بى طالباً أن أنقل للحزب أن يبذل قصارى جهده لدفع أكثر عدد من أعضاء الحزب الذين تتوفر فيهم الشروط، للتقدم للإلتحاق بالعمل فى سلاح المدرعات. طلب منى أن يقوم الحزب بإقناع مجموعة من أعضائه ممن أكملوا دراستهم الثانوية العليا، أو حتى من هم فى المراحل الأولى للدراسة الجامعية بجدوى التقدم للإلتحاق بالسلاح، لما يعنيه هذا من فرص الحصول على التدريب القتالى وإستيعاب خصائص الأسلحة التى بين أيديهم، لما لهم من مستوى تعليمى ووعى سياسى بكل ما هذا بالنسبة لمستقبل العمل المسلح. وقد تم توصيل تلك الرسالة للقيادة المشرفة على منطقة الخرطوم وهى قلب الحزب النابض ومركز الثقل فى نشاط الحزب على مستوى المركز. وبعد الإنتظار وصلت قائمة لم تزد على خمسة عشر إسماً، لمرشحين للتقدم للإلتحاق باللواء الأول مدرعات، الذى كان مشروع يهدف تجنيد كتيبة كاملة.

هذه مسائل لاتثار هنا من باب مؤآخذة القيادة التى تحملت أعباء النضال فى ظروف صعبة؛ ولكنها تقال، لأنها تتعلق بمشاريع ومناهج نابعة من معطيات سياسية ملموسة، مؤشرة ودالة على الوجهة التى قد يتخذها الصراع السياسى في منعرجاته المستقبلية الوعرة، التى لابد من الإستعداد لها بما تستلزمه من بناء أدوات الحماية؛ تلك المهمة التى طرحت على مستوى التنفيذ منذ زمن بعيد. إن منطلقى فيما ذكرت ينصّب علي قضايا تتعلق بالطرق المتعددة لمداخل العمل المسلح، أكثر مما هي على إرتباط بتفاصيل، قد لا تحمل الآن كثيراً من الوزن.

فى هذا فإنه من الضرورى النظر إلى تلك القضية من خلال بؤرة عدسة أوسع، تقود إلى إستنتاجات ملموسة؛ يصح أن يدخل بعض نواحيها فى جوهر إستراتجية الحزب، سواء تلك التى تتعلق بالمساحة المتاحة للدور الذي يمكن أن تلعبه عناصر من المؤسسة العسكرية؛ أو تلك التى على إرتباط بدور الفرق الشعبية، والتى لا يستبعد، ان تتداخل عناصرهما فى أحد المنعطفات.

كنا قد ذكرنا فيما سبق ان العلاقة بين العمل الجماهيرى والعمل المسلح -كما تدل الشواهد- ذات طابع تبادلى وليس تطابقي، بمعنى إنهما لا يجيئان وقع الحافر على الحافر، فقد يستبق أحدهما الآخر فى فتح رأس جسر لقوى التغيير فى المنعرجات الحاسمة. والسؤال الذى يتبادر هنا إلى الذهن هو: ماذا لو أن توازن القوى الذى قد يقوم مستقبلاً حكم ان يفرض من جديد تدخل أقسام ديمقراطية من المؤسسة العسكرية فى تلك اللحظات كأداة تفجير لتلتحم بالحركة الجماهيرية؟

هل يرفض هذا، بإعتبار إنه ليس على إتساق مع حسابات الثورة، فى الإستراتيجية التى يتبناها هذا الحزب أو ذاك؟ ورغم التقدير الكافى لإختلاف الظروف، فإن قضية كهذه تستحق أن تثار، وان تخضع للتفكير لأن لها شواهد ملموسة فى العالم. ففى البرتغال أدى تدهور الأوضاع فى مستعمراتها فى إنغولا وموزمبيق، بالإضافة إلى عوامل أخرى، إلى تمرد قطاعات واسعة من قوات الجيش المرابطة هناك على "المتربول" أو المركز.وقد أدى الأخذ بالتوجه الذى إقترحه الڤارو كونيال، سكرتير الحزب الشيوعى البرتغالى قبل سنوات من إنهيار دكاتورية سالازار، على ضرورة التركيز على العمل داخل الجيش لكسب عناصر منه، أو تحييد أقسام منه كشرط لا مناص منه، لمنازلة دكتاتورية عالية التمركز، تملك فى يدها سيطرة لا حدود لها على جهاز الدولة، مستخدمة القمع الدموى فى أبشع صوره، ولا سبيل لتحقيق إنتصار عليها إلا بكسب طلائع الجيش إلى صف الثورة.

وبعد أن تم التغيير الذى لعبت فيه أقسام من القوات المسلحة دوراً بارزاً فى "ثورة القرنفل" إبريل عام ١٩٧٤، إكتسح الزخم الجماهيرى حركة الشارع السياسى، ليفرض كثيراً من بنود شعاراته الديمقراطية، المناوئة بالأصلاح الإقتصادى السياسى الشامل، ونشر ألوية الديمقراطية القائمة على التعددية، وتفكيك ركائز النظام الشمولى الدكتاتورى السابق.

وحتى بعد أن أعادت القوى اليمينية، تنظيم صفوفها بعد حين، بدأت فى شن هجومها للإنتكاس بمكاسب ثورة إبريل مثل الإصلاح الزراعى وباقى الإجراءات الإقتصادية لصالح قوى العاملين؛ فإنها لم تستطع الأجهاز كلياً على تلك المكتسبات لأن توازن القوى الجديد

الذى أنتظم المجتمع، فى ظروف إشاعة الديمقراطية، وكفالة الحقوق الدستورية ، وعودة إزدهار مؤسسات المجتمع المدنى، شكل سداً منيعاً أمام قوى الثورة المضادة من تحقيق إنتصار كامل على حركة الشعب.

لعبت الحركة الجماهيرية المنظمة نفس الدور فى أسبانيا بعد سقوط نظام فرانكوعام ١٩٧٤، وكذلك فى اليونان بعد الأطاحة بما أطلق عليه نظام "الكولونات السود"، أى النظام العسكرى الدكتاتورى الذى جاء عن طريق إنقلاب.

أثبتت تجربة تلك البلدان على عدم وجود تناقض بين الأداة المباشرة لضرب الأنظمة الدكتاتورية مع حدوث الأزمة الثورة، وبين الطاقات الهائلة لحركة الجماهير وإندفاعها فى ظل الإنفراج للقبض على أعنة قضاياه المصيرية وإكتساح السدود بتيارها الديمقراطى الكاسح.

أورد هذا كفضاء للتفكير فى بحثنا المشروع لصيغ مناسبة لبلادنا، تتناول كافة أشكال العمل المسلح فى مختلف أبعاده وشموله؛ وإمكانيات دراسة التجارب الأخرى بإنفتاح عقلى يساعد على فتح الطريق لتقدم الثورة السودانية.

فى هذا المسعى، فليس من الصالح النظر عبر بؤرة العدسات التى تصور المواقف والسياسات بطريقة سلبية، عاكسة صوراً باهتة لحركات مثل التوباماروس والطريق المنير أو نظريات فرانز فانون، وكأنها قمة ما يتمثله المناضلون فى السودان، لأن طموح العمل الثورى عندهم، لا يتوقف فى تلك المحطات المتطرفة.

فى رأيي أن البحث عن إقتراب أفضل لسد الثغرات فى نظرتنا للعمل المسلح تتصل أيضاً بتطوير شعاراتنا حول المؤسسة العسكرية. لنأخذ مثلاً الشعار الذى ظل الحزب يطرحه والقائل بأنه ضد الإنقلابات اليمينى منها واليسارى. من نافلة القول إن أى شعار أو إعلان موقف، لا يشكل بحد ذاته سياجاً لدرء الإنقلابات أيا كان نوعها. ومن المؤكد أن هذا الشعار تولد من باطن الآثار السلبية التى نجمت عن تحالف الحزب قصير الأجل مع نظام مايو، وتعمق بعد الردة التى أعقبت هزيمة إنتفاضة هاشم العطا العسكرية فى يوليو ١٩٧١.

لأن توقف الرؤيا فى دائرة هذا الشعار ما أفاد ولن يفيد. فالحزب يتكلم عن رصيد ديمقراطى وشيوعى داخل الجيش، فإذا أفترضنا -مع إعتبار كل الذى أصاب ذلك الرصيد من ضربات- إن بعض مواقفه ظلت سليمة، أفلا يمكن إستخدام ذلك الرصيد بفعالية أنفع وأجدى من التمرس خلف ذلك الشعار المصكوك؟ ماذا لو تحول الموقف ليتخذ طابعاً

عملياً، لتحديد دور قاطع لمجموعات الضباط الشيوعيين والديمقراطيين فى إطار توجه جديد، تصبح معه مهمتهم التى يخضعون لها فكراً وتنظيماً وإستعداداً قتالياً؛ هى ضرب أى إنقلاب يمينى قد تتعرض له البلاد فى مسيرتها الديمقراطية.ولنتصور كيف كان يمكن أن يكون الحال، لو أن تلك القوى تكفلت بإجهاض إنقلاب الجبهة الإسلامية القومية فى ٣- يونيو ١٩٨٩؟ وهى تدافع عن ميثاق الدفاع عن الديمقراطية، ومدى الخدمة التى كانت ستزجيها للوطن لدرء ذلك الشر المستطير الذى حاق بالبلاد.

التحالف مع الإنقلابيين المايويين

من المؤكد أن الأجواء التى سادت الحياة الداخلية للحزب كانت فى غاية التعقيد عند وقوع إنقلاب مايو ١٩٦٩ فى السودان. والواقع أن الأفكار الإنقسامية قد برزت قبل فترة سبقت مايو ببعيد. فلقد توتر الفكر الإنقسامى داخل الحزب بسبب قضايا كثيرة منها مسألة التحالفات. كما أن الصراع حول هذه وقضايا أخرى، قد إنعكس على تركيب اللجنة المركزية التى تم إنتخابها فى المؤتمر الرابع الذى عقد فى ٢١ إكتوبر عام ١٩٦٧، والتى أملاها تاكتيك التوازنات السياسية. فبرغم أن تكوينها قد روعى فيه قدرات أعضائها القيادية: كادر جماهيرى، عمالى، تنظيمى، أجهزة سرية...الخ وصدر قرار بأن يتولى كل عضو فيها أحدى المسئوليات لمكتب مركزى، إلا أنها ولتركيبها الضعيف، بحكم دخول عدد من الكادر الذى يحمل فكراً إنقساميأ فيها، قد تم دعم مكاتبها بكوادر حزبية مقتدرة تتسم بالثبات، لرفع مستوى أدائها كأعلى هيئة حزبية ما بين المؤتمرين.

عند حدوث إنقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ تفاقمت حدة الصراعات داخل الحزب وفقاً للأوضاع التى سادت الحياة السياسية وما إتخذته قسماتها وملامحها من أشكال جديدة، بحكم أن عملية التغيير قد حدثت بإنقلاب عسكرى، إتسمت معظم شعاراته المرفوعة فى أيامه الأولى من مواقف معلنة للحزب الشيوعى، وأدى هذا بدوره لتوازنات وأستقطاب جديد لقوى داعمة لعملية التغيير وأخرى معادية على صعيد الساحة السياسية.

فى ضوء هذا فإن الأجواء التى فرضت على الحزب التحالف مع الإنقلابيين المايويين تستدعى التوضيح:-

أولاً: لابد من وضع إعتبار للمحاولات المتكررة التى بذلها الحزب عندما نما إلى علمه، فى مارس ١٩٦٩، بأن مجموعة من الضباط يعدون لحركة إنقلابية. لقد تمركزت تلك المحاولات فى ضرورة إقناعهم بأن الحركة الجماهيرية تضع أقدامها على عتبة وضع تستقبل فيه إنعطافاً إلى أعلى من ناحية قدراتها وبرنامجها وتحالفاتها السياسية؛ وهذا مؤشر على ان التوقعات لأفق التغيير ستأتى أرحب فضاءاً وسترفع من مستوى العمل الجماهيرى إلى أعلى، مما سينعكس إيجابياً على توازن القوى القائم.

ثانياً: لهذا وبسببه، فإن التغيير بعملية عسكرية، سيأتى بترتيب حسابات جديدة، قد لا

تكون فى صالح عملية التغيير المتوقعة القائمة على المشاركة الجماهيرية الواسعة وبرنامجها لمعالجة قضايا المرحلة. الأمر أذن ليس عملية إنقلاب عسكرى وقفز على المراحل، بكل ما يحمّل هذا الحركة الثورية من مخاطر أو خسائر على الأمد المنظور أو البعيد.

ثالثاً: الضغوط التى تعرض لها الحزب فى تلك الفترة، سواء ما جرى داخل تنظيم الضباط الأحرار لصالح القيام بحركة إنقلابية رغم جهود الضباط الشيوعيين لإقناع الآخرين بالتخلى عن هذا الموقف، أو الضغوط الناجمة عن إنحياز عناصر قيادية وكوادر حزبية مع فكرة الإنقلاب، شملت فيما بعد التحاق بعضهم حتى بأجهزة أمن مايو، ودعوتهم الصريحة لحل الحزب، والدخول فى الإتحاد الإشتراكى، تنظم السلطة الأوحد*، بعد هجرانهم صفوف الحزب والإنقسام عليه.

رابعاً: بوقوع إنقلاب ٢٥ مايو ٦٩، أصدر الحزب خطاباً سياسياً داخلياً (خطاب دورى رقم واحد) تناول بالتحليل طبيعة الإنقلاب، والأصل الطبقى لمجموعة الضباط الذين جاءوا على قيادته، وإستنتج إمكانية التحالف مع النظام الجديد، وطرح فكرة تحويل الأنقلاب إلى ثورة شعبية وبيّن صعوبة هذه العملية التى من أولى شروطها، إستعدادات السلطة الجديدة للتمسك بالشعارات التى ترفعها الحركة الجماهيرية وبرامجها لحركة التغيير الإجتماعى، والإنفتاح على الجماهير وإشاعة الديمقراطية.

وكان جزءاً من أصحاب فكرة تحويل الإنقلاب إلى ثورة شعبية قد وضع فى إعتباره إلى جانب العمل لتوفير ظروف ذاتية وموضوعية داخلية؛ التطورات التى كانت تجرى على صعيد المنطقة العربية، والزخم الذى شهدته فى ظل أنظمتها الرافعة لشعارات راديكالية فى مصر الناصرية والعراق واليمن والجزائر، مما أدى إلى أضعاف وتحجيم دور الأنظمة الرجعية فى المنطقة.

---

* انقسام اغسطس ١٩٧٠ الذى جرى بعد المؤتمر التداولى حول تكتيكات الحزب شهد هزيمة العناصر الإنقسامية وتمخض عنه خروج إثنا عشر عضواً من اللجنة المركزية بالإضافة إلى كوادر وسطية وقاعدية.

إن تطور الموقف حول فكرة الإنقلاب الذى تبنته عناصر القوميين العرب من ضباط تنظيم الضباط الأحرار والذى لاقى إعتراضاً من الحزب فى إجتماع المكتب السياسى فى مارس ١٩٦٩، ما كان له أن يحدث لولا الكتلة التى دعمت فكرته داخل اللجنة المركزية التى إستطاعت تمرير موقفها على المستوى القيادى. وهذا ما يفسره لنا وقوف غالبية أعضاء اللجنة المركزية مع فكرة المشاركة فى حكومة مايو على المستوى الوزارى بعد رفضها للإقتراح المقدم من السكرتير العام للحزب بعدم قبول كراسى وزارية، من زاوية ما يتيحه هذا من حرية فى إتخاذ القرار السياسى وإستقلاليته، كشرط لرفد فكرة التحالف الناقد والإيجابى لكل خطوة إيجابية تتخذها السلطة لصالح الحركة الجماهيرية، مع كفالة حرية النقد للقرارات التى تحد من إندفاع الحركة الشعبية.

فى هذا الإطار فإن دخول المقدم بابكر النور والرائد هاشم العطا إلى عضوية "مجلس الثورة" لم يكن عملاً فردياً ليتم إنتقاده بنفس مستوى إنتقاد قبول الحزب مناصب وزارية كما ورد فى وثيقة ١٩ يوليو ١٩٧١. لأن هذا التشطير، يعطى إيحاءاً وكما لو أن العسكريين كانوا يتصرفون خارج دائرة الوجهة العامة للحزب وبمحض أهوائهم الذاتية وإختيارهم. غير ان الحقيقة تبقى ان موقف اللجنة المركزية وقبولها المشاركة فى الحكومة، هو المناخ الذى هيأ دخول العسكريين للمجلس وهذا لم يتم من وراء ظهر الحزب أو دون علمه.

فقد شارك العسكريون الشيوعيون فى العملية الإنقلابية، بتوجيه من الحزب، ودخلوا فى ساعات الصباح الأولى القيادة العامة وقاموا بتأمينها والإستيلاء عليها بجسارة أذهلت بقية الإنقلابيين الآخرين. ولو أن تيار رفض المشاركة فى أجهزة السلطة المبنى على الموقف المبدئى في التعامل مع سلطة مايو، كان قد قيض له الإنتصار داخل اللجنة المركزية، لما كان للمقدم بابكر النور والرائد هاشم العطا أن يقبلا "دخول "مجلس الثورة" رغم ما يعلنه الحزب رسمياً من مساندة لها؟ غض النظر عن تيارات الصراع الظاهرة والمستترة على المستوى القيادى وموقفها من إنقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩. لقد عددت وثيقة ١٩ يوليو ١٩٧١ كثيراً من أوجه القصور والإهتزاز فى تكتيكات الحزب فى الفترة التى أعقبت حدوث إنقلاب مايو ١٩٦٩.

ولعل أخطر ما كان يحدث أن الصراع الذى كان يجرى داخل الحزب حول قضايا تهم الوطن بأكمله كانت تختفى خلف ستار كثيف ولم يتم نشره وإلقاء الضوء عليه وتعميمه على الحركة الجماهيرية، مما أدى إلى طمس وعدم وضوح موقف الحزب، حتى بعد أن انفض تحالفه مع سلطة مايو بعد أحداث ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ كمؤشر دال على إنعطاف

السلطة نحو مواقع اليمين، وتجلى موقفها المعادى للحزب والحركة الديمقراطية فى خطاب جعفر نميرى فى ١٢ فبراير ١٩٧٠؛ الذى نادى فيه بذبح الشيوعيين، وتدمير حزبهم، إلى نهاية تحالفه المعلن مع القوى اليمينية فى مهرجان ميدان سباق الخيل فى إبريل عام ١٩٧٠، ورفعه لشعار "الثورة للجميع" وإتهام الحزب بأنه يخطط للهيمنة على الثورة، إلى آخر تلك الأجواء التى تم فيها حل المنظمات الديمقراطية، وقيام الإتحاد الإشتراكى كمنبر وحيد، وتكريس نهج مصادرة النشاط المستقل، لكل أطراف الحركة السياسية والمنظمات النقابية والفئوية فى البلاد.

تميزت تلك الظروف بصراعات عميقة كان ينبغى أن تُكشف حقائقها الجماهير الشعبية وهى المعنية بنتائج ذلك الصراع فى نهاية المطاف، وليس لحزب أن ينوب عنها فى إدارة ذلك الصراع بتعميم خطابات داخلية لمجموعة أعضائه فقط.

الصراع داخل الجيش
بعد إنقلاب مايو ١٩٦٩

نشأ تنظيم الضابط الأحرار كصيغة تحالف بين الضباط الشيوعيين الذين بادروا ببنائه، وبين الضابط الوطنيين والديمقراطيين من جهة أخرى كما أسلفنا. ولقد ظل ذلك التنظيم سرياً، إلا أنه ممثلاً فى بعض أعضائه، قد لعب دوراً ملموساً فى ثورة إكتوبر ١٩٦٤ ضد الدكتاتورية العسكرية الحاكمة برئاسة الفريق إبراهيم عبود وقد تجلى ذلك الدور فى الضغوط التى مارسوها لتحييد قطاعات الجيش فى العاصمة بالإمتناع عن إطلاق النار على المظاهرات الجماهيرية؛ هذا إلى جانب الدور المؤثر الذى لعبه ذلك التنظيم فى عملية إرغام المجلس الأعلى للقوات المسلحة على حل نفسه إبان أيام غليان ثورة إكتوبر الشعبية المجيدة فى السودان.

وبعد إنتكاسة ثورة إكتوبر، تعرض الكثيرون من أعضاء التنظيم لإجراءات إدارية وإنتقامية منْ ضمنها تشتيت أكثرهم وإلحاقهم بوحدات متفرقة نائية بأنحاء السودان لإبعادهم عن القطاعات العسكرية المرابضة بالعاصمة وتقليل تأثيرهم عليها. ولقد تم تسريح العديد منهم من العاملين بقوات الجنوب بعد الحادثة الشهيرة(.....) التى قاموا فيها بإعتقال القائد العام الفريق محمد أحمد الخواض وعبدالحميد صالح وزير الدفاع أنذاك وهما فى رحلة تفقدية للقوات العاملة فى الجنوب. كان ذلك بسبب التذمر من الأوضاع المزرية التى كانت تعانى منها قوات الجنوب. من ناحية العتاد والسلاح والإمدادات، وتقاعس القيادة العامة عن إيجاد الحلول لها مما إنعكس على الروح المعنوية للمقاتلين. مع ذلك يمكن أن يقال أن تنظيم الضباط الأحرار إستطاع أن يحافظ على كيانه بهذا القدر أو ذاك حتى الفترة التى بدأت فيها إرهاصات إنقلاب ٢٥ مايو ٦٩ تبرق فى الأفق.

كان التنظيم رأس الرمح فى تنفيذ العملية الإنقلابية فى مايو، تلك العملية التى نبعت فكرتها فى المبتدأ من داخل هذا التنظيم ودافع عنها حتى تحولت إلى حقيقة واقعة، بعض أفراده من المتأثرين بأفكار القوميين العرب، رغم الإعتراض المبدئى لفكرة الإنقلاب من أعضاء التنظيم من الشيوعيين، وبعض الضباط الديمقراطيين.

وبعد وقوع الإنقلاب تسنمت بعض عناصر التنظيم عضوية "مجلس الثورة"؛ وتم إقناع

أصلب العناصر التى شاركت فى العملية الإنقلابية بأدوار حاسمة أن تكوّن ما سمى بـ "مجلس ظل" يحل مكان المجلس المعلن فيما لو تعرض من أعضاؤه لتصفية بدنية من جهات معادية. ووضح فيما بعد، إن هذه كانت أكبر خدعة يتم تمريرها على بقية أعضاء التنظيم، بدعاوى ما قيل أنها إجراءآت أمنية تحسبية لإستمرارية السلطة، وتفادياً لما قد يحدث من فراغ على المستوى القيادى.

ولم يمض على إنقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ شهرين حتى تم الإنتكاس على إتفاق سابق يقضى بحق تنظيم الضباط الأحرار، فى الرقابة على أداء المجلس فى كافة المستويات سواء تلك الخاصة بالقوات المسلحة، أو تلك ذات الطابع السياسى على مستوى الدولة، وأن تخضع هذه وتلك لإستشارة أعضاء التنظيم قبل أن تصبح إتجاهات رسمية. وأعتبر المجلس المعلن أن ذلك يشكل قيداً عليه وإن دور التنظيم قد إنتهى بعد إنتصار العملية الإنقلابية، وإن النظم العسكرية لا تسمح بقيام تنظيمات داخل الجيش، ولهذا فقد صدر قرار بحل تنظيم الضباط الأحرار، ورغم أن هذا القرار قد وجد معارضة واسعة فى إجتماع عاصف فقد تم تطبيق القرار رسمياً، إلا ان التنظيم ظل محافظاً على كيانه سراً، بإستثناء أولئك الذين آثروا الدخول إلى أروقة السلطة من باب التعاون مع "مجلس الثورة".

لم تمر فترة حتى قامت إجنحة القوميين العرب داخل المجلس بتكوين ما سمى بتنظيم "أحرار مايو" بدلاً من تنظيم الضباط الأحرار، الذى حملهم إلى السلطة، الأمر الذى أثار كثيراً من الإستياء، وفتح الباب إلى عملية إستقطابات داخل المؤسسة العسكرية، وقيام تنظيمات سرية أخرى يرتبط البعض منها بأحزاب سياسية وتنظيمات جهوية، وكان هذا بمثابة أسفين فى تماسك وحدة القوى الديمقراطية والوطنية بين الضباط.

وقد لعب دوراً أساسياً فى هذا كل من الأخوين محمد عبدالحليم، وأحمد عبدالحليم، الذين أعيدا إلى الخدمة فى أولى القرارات التى إبتدر بها مجلس الثورة أعماله فى الأيام الأولى للإنقلاب. فقد تم تعيين العميد أحمد عبدالحليم قائداً لسلاح الدبابات؛ وتسلم العميد محمد عبدالحليم إلى جانب منصبه فى الجيش حقيبة وزارة المالية.

لقد كان لهذين الضابطين القدح المعلى فى إستمالة بعض الضباط للإنضمام إلى تنظيم "أحرار مايو" وإستخدما فى ذلك كافة سبل الإغراءات؛ كما عملا أيضاً على إفساد كثير من ضباط الصف والجنود فى سلاح الدبابات بالرشاوى المالية أو توزيع راديوهات الترانزستور والتلفزيونات عليهم وإلحاقهم بذلك التنظيم الذي لم تكن إرتباطاته الخارجية فوق مستوى الشبهات.

كما هو معروف جاء الإنقلاب بجعفر نميرى كرئيس لمجلس الثورة *، وكان أحد خيارين فى المشاورات التى أجراها الأنقلابيون فى مرحلة التخطيط؛ إذ كان العميد أحمد الشريف الحبيب هو المرشح الآخر فى عملية الإختيار. وقد وقع الإختيار على جعفر نميرى الذى كان يعمل وقتها فى مدرسة المشاة فى جبيت، وتم إستدعاؤه من هناك قبيل أيام قليلة، بحجة فحوصات طبية فى الخرطوم، ليكون على رأس الإنقلاب. ومن الجدير بالذكر أنه وطيلة الفترة التى أعقبت ثورة إكتوبر، وما أعقبها من أجراءات متشددة فى حق الضباط الديمقراطيين والوطنيين لدورهم الذى لعبوه داخل المؤسسة العسكرية، لدعم ثورة الشعب، كان العقيد جعفر نميرى يميل إلى الإبتعاد عن أى نشاط لصالح تنظيم الضباط الأحرار، بدعوى أن رقابة وحصاراً قد ضرب على تحركاته من جهاز الإستخبارات العسكرية.

غير ان الذى يلفت النظر هو أن بعض الصحف المحلية كانت تشيد بين الفينة والأخرى بأدائه العسكرى وتعمل على تصعيد نجمه، أيام عمله كقائد فى الضفة الشرقية للإستوائية، فى العمليات العسكرية ضد حركة الأنانيا التى كان جوزيف لاقو قائداً لها. كان هذا حقاً ملفتاً للنظر، بكون أن ضباطاً أخرين قد عملوا فى الجنوب، ولم تكن قدراتهم العسكرية فى مستوى أقل من جعفر نميرى أن لم تكن تتفوق عليه.

جاء نميرى على رأس السلطة وكانت إحاطته بالقضايا السياسية على مستوى متدنى، إن لم تكن عدماً، أما بقية أعضاء مجلسه فقد كانوا متأثرين سطحياً بالفكر القومى العربى على أيام سطوع نجم الرئيس جمال عبدالناصر وتأثر أولئك بالتجربة الناصرية ولكن من زاوية التقليد الأعمى بكل ما هو سلبى لتلك التجربة، التى يعترف أصحابها بطابعها التجريبى القائم على الصواب والخطأ. ولعل حادثة تدلل على تدنى الوعى السياسى لنميرى، وهى إنه فى مناسبة رحيل عبدالناصر التى توجه فيها مجلس الثورة بأكمله إلى القاهرة للعزاء، حدثنى أحدهم أن جعفر نميرى قد فاجأهم بأن الوزير محمود حسيب قد أعد له لقاءاً مع أحد رموز ثورة يوليو من المحسوبين على اليمين المحافظ؛ فى الوقت الذى كان الصراع فيه علي أشده بين جناح على صبرى وبين أنور السادات. لقد تم إقناعه بالغاء ذلك الإجتماع، الذى قد يفسر بأنه تدخل فى شئون مصر، والحرج الذى قد يتسبب فيه فى علاقات البلدين. كان نميرى أيامها يتصرف وكأنه الوريث لزعامة عبدالناصر على مستوى العالم العربى، أنسياقاً وراء أوهام مرض الزعامة.

---

* إحتذاءاً او ربما نقلاً لتعيين اللواء محمد نجيب رئيساً لثورة ٢٣ يوليو المصرية. وفى كلا الحالتين كان الغرض وضع ضابط برتبة كبيرة كواجهة للإنقلاب.

هذا مثال من شواهد كثيرة تثبت إن الوعى السياسى لمجموعة ضباط مجلس الثورة من ذوى الفكر القومى العربى، كانت فى غاية الضعف، مما يفسر فيما بعد عمليات الأختراق الداخلية والخارجية لمجموعة سهلة القياد، ولقمة سائغة لقوى اليمين ومخططها الذى وصل ذروته فى الإنقلاب الذى قاموا به داخل المجلس تمخض عن إقصاء المقدم بابكر النور، والرائد هاشم العطا والرائد فاروق حمدالله؛ وتصعيد الهجوم على القوى الديمقراطية والحركة الجماهيرية ككل.

بالطبع لا يمكن إختزال مواقف اؤلئك فى حالة ضعف فكرى فقط، لأن العامل الأهم هو إلتقاء مصالح تلك المجموعة فى نقطة من الزمن مع الفئات الرأسمالية الجديدة وخاصة الرأسمالية الطفيلية، التى نشطت بعد قرارات السلطة بالتراجع عن الإجراءات الكارثية لسياسات التأميم والمصادرة العشوائية التى إتخذها النظام والتى أضرت كثيراً بكل أقسام الرأسمالية الوطنية، كما أضرت وإبتذلت شعار التأميم نفسه؛ الذى ما كان له أن يتم إلا عبر سلطات قضائية وتعويضات فى حالة المصادرة. والمفارقة هى أن الفئات الرأسمالية كانت مدعوة فى المساهمة فى خطة التنمية عبر القطاع الخاص بنسبة كبيرة.

ســـلطة مايــو والمؤسسة العسكرية

لقد وضعت السلطة الحاكمة التى كانت تعلن بأنها تحكم بإسم الجيش، هذه المؤسسة بين النطع وسيف الجلاد. أعملت فيه بالتطهير الجزافى الذى شمل كثيراً من الضباط من ذوى القدرات العسكرية من منطلق أن ولائهم غير موثوق به لثورة مايو. فى الوقت الذى تم فيه تقريب العناصر المتسلقة والإنتهازية عديمة الكفاءة التى إحتلت مواقع مركزية فى أسلحة الجيش.هكذا ولأول مرة تبدو البزة العسكرية الواحدة ورفقة السلاح أشياء بلا معنى فى أعقاب إنطلاق المجنزرات إلى الشارع لأن من يسيطر يقرر.

وتبع ذلك وأثناء ترقيات إستثنائية لذوى الخظوة مما أخل بالتراتبية (الأقدمية) العسكرية وتسلسل القيادة، وأضعف تقاليد الإنضباط العسكرى التى إشتهرت به القوات المسلحة السودانية.

وحظيت بعض الأسلحة مثل المظلات وسلاح الدبابات بالمعاملة الأكثر رعاية فى إمداداتها وتسليحها ورواتبها بإعتبارها أسلحة ذات كثافة نيران عالية وقوات ضاربة هامة لحماية النظام، مما أدى إلى حساسيات مع بقية الأسلحة التى لم تعرف من قبل سياسة المحسوبيات التى تضع فوارق بين إجنحة الجيش. أما أجهزة المخابرات العسكرية فقد إزدادت عدة وعدداً، ولم تكن مهمتها فى الأصل موجهة للخارج لرصد عدوان مفترض من قوة خارجية؛ ولكنها تحولت إلى أعمال تجسس ومراقبة للضباط الذى يظن أنهم معادون لثورة مايو؛ وتحسباً أو درءاً لمحاولات الإنقلاب التى قد تندلع ضد النظام.لهذا الغرض تم إرسال مجموعات من عناصر الإستخبارات العسكرية ليتلقى تدريبات فى الخارج فى عديد من البلدان من بينها إيران لتلقى التدريب على أيدى جهاز "السافاك" على أيام الشاه فى إيران.

ولقد تعددت أجهزة الأمن وتداخلت إختصاصاتها ومهمامها؛ فهناك جهاز الأمن القومى الذى أوكلت مهمته لعضو المجلس الرائد مامون عوض أبوزيد؛ وإلى جانبه نشأ جهاز الرقابة الإدارية وكان يرأسه الرائد زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر؛ بالإضافة إلى جهاز الأمن الخاص الذى يعمل لحساب نميرى. كل هذا عزز من طبيعة الدولة البوليسية، والإعتماد بشكل متزايد على أعمال القمع ضد المعارضين.

إن المتتبع لسياسات الأنظمة العسكرية تجاه الجيش، يلحظ تناقضاً ظاهراً فى

العلاقة بين الطرفين. ففيما يظن الكثير من الناس، إن طبيعة تلك الأنظمة العسكرية تدفعها إلى تقوية الجيش تدريباً وتسليحاً وعتاداً؛ إلا إننا نجدها تعمل على إضعاف المؤسسة العسكرية؛ بالإبعادات والطرد من الخدمة والإستيداع؛ أو بأشغال الجيش بأعمال لا تدخل فى صميم مهامه على حساب التدريب ورفع مستوى الإستعداد القتالى للقوات وتحسين التسليح. وظهر ذلك جلياً أيام سلطة مايو العسكرية، عندما توالت ما سميت بمهرجانات الولاء "للرئيس القائد" جعفر نميرى، وتقديم وثائق العهد الموقعة بدم المشاركين للرئيس فى طوابير الشرف التى تقام. كان أحمد ومحمد عبدالحليم هما من أدخلا وروجا لهذه البدعة على القوات المسلحة التى لم تعرف فى تاريخها مهرجانات النفاق.

مشهد لم يزل يسكن فى مخيلتى، وهو أنه فى واحدة من "بروفات" طوابير البيادة قبيل أحدى تلك المهرجانات التى كان يقيمها "أولاد حليم" تزلفاً لنميرى وإبتغاءاً لمرضاته؛ قد إختاروا اللواء محمد الباقر أحمد ليتقدم فيها بوثيقة الولاء الموقعة بدم المشاركين للقائد العام آنذاك اللواء خالد حسن عباس ليقدمها بدوره لنميرى.

وأقيم الطابور فى ساحة داخل القيادة العامة تتوسط مكاتب فرع الإدارة؛ وقد إحتشدت نوافذها بمختلف رتب الضباط وهم يشاهدون أمراً عجباً، كان اللواء الباقر ينصاع فيه لنداءات جاويشيه البيادة المشرفين علي الطابور بدءاً وإعادة "كما كنت " قبل أن يتقدم بالوثيقة لملازم ثانى يقف كبديل لخالد حسن عباس حتى لا يتكبد حر النهار الغائظ ومشاق الطابور.

ولكم أحسست مثل كثيرين بالأسى وأنا أشاهد ذلك الموقف من نافذة أحد المكاتب، لكونى أُكن للواء الباقر كثير الإحترام والتقدير. فهو الذى، من سنين خلت، كان المعلم الذى أشرف على تدريبنا مادة التكتيك الحربى بجانبيه النظرى والعملى، ونحن طلاب فى الكلية الحربية فى الدفعة العاشرة (١٩٥٦-١٩٥٨) وكان خالد حسن عباس أحد طلابها، ثم تدور عجلة الزمان ليصبح خالد قائداً عاماً للجيش بعد أن تم القفز به من رتبة الرائد إلى رتبة اللواء؛ ليأتى يوم يضّن به من أداء بروفات تحت وهج الشمس بينما يفرض أدائها على ضابط رفيع الرتبة كاللواء الباقر.

ولا يخالجنى شك الآن وأنا أعود بذاكرتى إلى ذلك المشهد من أن "أولاد حليم" قد خططوا لهذا وقصدوا الإنتقاص من قدر ضابط فى رتبة الجنرال له مكانته وإحترامه فى صفوف القوات المسلحة؛ كإشارة موجهة لكافة الضباط العاملين بأن سطوتهما تطالهم جميعاً بحكم موقعهما المَقرّب لنميرى.

والعجيب أن رياح مايو قد عصفت بالأخوين "أولاد حليم" فى أحد مراحل أطوارها

المتقلبة، وتبوأ اللواء الباقر منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية، بعد أن مر بمراحل متعددة منها الإحالة على المعاش فى أولى أيام إنقلاب مايو؛ ثم تعيينه وكيلاً لوزارة الدفاع الذى تمنّع فى قبوله لولا نصيحة اللواء أحمد عبدالوهاب الذى يمت له بصلة القرابة بقبول المنصب، لكى يظل قريباً من أروقة السلطة،تمت إعادته بعد حين إلى الجيش بدعوى ان التطهير الذى حدث قد أدى إلى أبعاد كثير من الرتب الكبيرة ذات الكفاءة، وتعيينه قائداً للقوات العاملة فى الجنوب قبل أن يتم نقله إلى القيادة العامة بالخرطوم.

عودة إلى أوضاع الجيش نواصل لنذكر أن قسم الولاء الذى كان يؤديه الضباط حين تخرجه من الكلية الحربية لدستور البلاد والتعهد بالدفاع عن السيادة الوطنية وأرض الوطن ضد أى عدوان خارجى قد يتهدده، نقول ان ذلك قد تحول فى عهد مايو لقسم ولاء للعهد المايوى ورئيسه ومؤسسات وهياكل الحكم القائمة.

تم إنشاء المؤسسة العسكرية الإقتصادية* ذات الأغراض التجارية والإستثمارية؛ وأوكلت إداراتها إلى السمسار الزبير رجب الذى منح رتبة فريق؛ وبدأت فى إستيراد السلع الإستهلاكية للضباط بالدرجة الأولى وكذلك الصف والجنود، من باب تقديم الخدمات والتسهيلات بدافع الترغيب الذى كان أقرب إلى الرشوة منه إلى التعاملات التجارية السوية.ولهذا الغرض إستجلبت مئات من عربات الهوندا وتم توزيعها على الضباط من رتبة عقيد وما فوق، على أساس أقساط متهاودة تستقطع من مرتباتهم؛ وكانت هذه أحدى صور مظاهر الرشوة والإفساد كمحاولة لتحويل الجيش إلى "طبقة جديدة".

حتى الرتب العسكرية العالية التى لم تكن تستحق فى الماضى إلا على أساس الأداء العسكرى المتميز، وإجتياز إمتحانات حاجز الكفاءة، وكلية الأركان، تم إمتهانها بحيث لم تصبح كما يجب أن تكون عليه كمعادل لتشكيلات عسكرية قتالية فى تراكيب الجيش. وهكذا تزايدت أعداد الرتب العليا من فرقاء أوائل وفرقاء ولواءآت بشكل ملفت للنظر، ولم يتخلف جعفر نميرى بالطبع عن الركب فصعّد رتبته من عقيد إلى مشير تماماً مثل عيدى أمين وبوكاسا وبقية الحكام العسكريين الأفارقة المزينيين بالرتب والنياشين بغير جدارة أو إستحقاق.

---

* تركيا كانت من أوائل البلدان التى اقامت مؤسسة إقتصادية عسكرية لضمان ولاء الجيش وإستمالته بما يقدم له من خدمات، وإسهم للمشاركة فى المؤسسة بعائد عالى من الارباح، ودور الجيش فى السياسة فى تركيا معروف للمراقبين.

أما بقية أعضاء المجلس الذين تمسكوا بالزى العسكرى فقد تم إلزام كل الرتب بأداء التحية لهم، مما كان يثير حفيظة كثير من ذوى الرتب العليا الذين لم يألفوا قبل ذلك أداء التحية للرتب الأقل، وكانت أغلبية أعضاء المجلس من هؤلاء.

إن ما أحدثته "ثورة مايو" من خراب شمل كافة أجهزة الدولة والممارسات والنهج الذى أرسته، قصة معروفة للجميع، لهذا لم يكن غريباً أن تمضى سلطة الجبهة الإسلامية القومية بذلك النهج إلى نهاية الطريق، بإبتداع أساليب تتسق وأيديولوجيتها المنغلقة وتطبيقاتها لأخضاع السودان بالقهر إلى سلطتها الظلامية المتسربلة بالدين زيفاً وتدجيلاً.

تقول الوثيقة، إن الحزب طرح خطاً سياسياً صحيحاً فى مجملة لتلك الفترة، من حيث التوجه العام. ومسار الصراع السياسى القائم آنذاك. ينادى هذا الخط بتوحيد أوسع جبهة خلف الشعارات الوطنية الديمقراطية؛ هذا فى ظروف كانت السلطة المايوية تعادى فيه كل توجه مستقل للحركة الجماهيرية، وتعادى الحزب وترفض إستقلاليته.

وفى تلك الأجواء طرحت اللجنة المركزية برنامج عمل تقول إنه يوضح خط التمايز الأيديولوجى بين الحزب والسلطة، وكذلك بين المجموعة التصفوية المنشقة.

من الواضح أن الظرف آنذاك قد تجاوز أية أطروحات أيديولوجية، مع سلطة عارية من تلك الصفة. لذلك فإن طرح برنامج مهما كانت صحته من الناحية السياسية، يفقد معناه إذ لم تتوفر له الأداة العملية لتنفيذه، وقد كان قيام تلك الجبهة الواسعة التى يطرحها البرنامج صعب المنال لأن شروط قيامها لم تكن متوفرة وبمنطوق الوثيقة نفسها.

ومهما كان حجم الصراع وما يستلزمه من مهام على صعيد الحركة الشعبية، فالواقع يشير إلى أنه لم تطرح أية مهام على العناصر الشيوعية والديمقراطية داخل الجيش لمواكبة التطورات على الساحة السياسية، خاصة وإن الصراع داخل المؤسسة العسكرية قد بلغ أشده فى تلك الظروف. وكان هذا صراعاً حول قضايا داخلية تتعلق بالمؤسسة العسكرية غير إنها إيضاً ذات صلة بالصراع السياسى والإجتماعى ككل، إذا لم نقل إنها وليدة لذلك الصراع.

وبما أن الجيش له خصوصياته التى تحول دون أن تعبر العناصر الديمقراطية بداخله عن أرائها علناً فى منعطفات النضال السياسي الجماهيرى؛ فقد كان من الضرورى مخاطبتها بما يتناسب وأوضاعها وقضاياها، لأشاعة الوعى بين طلائعها، وإستخلاص مهام لها على المستوى العملى، مما يمكنها من إدارة مناقشات داخل تنظيم الضباط الأحرار المتوحد حول ما تتمخض عنه الأوضاع السياسية، والخروج بتلك المناقشة إلى فضاء أرحب بين صفوف الجيش بالمنشور والبيانات أو على صفحات الإصدارة السرية "صوت القوات المسلحة".

تقول الوثيقة "كان هذا البرنامج فى جوهره وفى مقصده تصعيداً للصراع الفكرى والسياسى والعملى ضد توجهات السلطة لفرض وصايتها على الحركة الجماهيرية وسلبها إستقلالها. كما كان دعماً سياسياً وشعبياً للصراع الذى يخوضه العسكريون الديمقراطيون داخل القوات المسلحة؛ وما كان للحزب أن يتجاهل حجم هذا الصراع أو يقلل منه". (ص ١٠)

وبنظرة إلى الخطوط العريضة للبرنامج المطروح نراه يتمركز حول قضايا إقتصادية أهمها الدعوة إلى تنفيذ الخطة الخمسية، إدارة مؤسسات القطاع العام... الخ، ونسأل هل كان المطلوب كشف عجز النظام عوضاً عن التصدى لتلك القضايا، بعد أن تبدى أنحيازه الكامل لمواقع اليمين، أم أن المقصود تقديم وصفات له لإدارة الأزمة التى كان هو نفسه سبباً فيها وفى إعادة إنتاجها؟

وهل يمكن عقلاً لسلطة تصادر الديمقراطية وتستعين بعناصر تصفوية منشقة عن الحزب لضربه، وفى ظروف لم يكتمل فيها تلاحم الحركة الجماهيرية إلى مستوى تستطيع فيه الوقوف بصلابة ضد توجهات السلطة، أن تتجاوب مع برنامج يتمركز فى إجراءآت إقتصادية إيجابية لصالح الجماهي؟.

إن الحلقة المركزية فى تحقيق البرنامج المذكور هي توفر الديمقراطية والتى لا يمكن أن تنفصل عن مهام على الصعيد الإقتصادى والإجتماعى، إذ ان نسيج تلك القضايا متداخل. إذا كان هذا صحيحاً فكيف يمكن أن نفس ما طرحه الشفيع أحمد الشيخ على السلطة والذى مفاده ان الصراع قد تخطى الوضع ما بين الحزب ومايو وإن الواجب العاجل هو تنفيذ الخطة الخمسية وتطبيق إصلاحات إقتصادية، كمخرج لأزمة النظام، هكذا بإسقاط كل الإعتبارات الأخرى، التى كانت تتفاعل داخل جو سياسى متأزم.

الدفاع عن الديمقراطية كان الشعار الأوجب، لأنه من خلاله يمكن جذب أوسع قوى للمشاركة فيه، فى ظروف تميزت بتحريم نشاط الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية العمالية والفئوية وكافة مؤسسات المجتمع المدنى. هذه قوى كانت تتحفز لإسترداد حقها فى التعبير والإنتقال من مواقع الدفاع والتراجع الذى شمل كثيراً من أقسامها، إلى مواقع الهجوم.

إن واقعية شعار الدفاع عن الديمقراطية يكمن فى طبيعته العالية التركيز، بدلاً من تشتيت الجهد فى قضايا يتطلب تحقيقها مرحلة كاملة؛ ثم إنه شعار تسهل إلتقاط إشارته وسط أوسع الجماهير الشعبية، بما فيها قواعد الأحزاب التقليدية، وهو فوق كل ذلك مفتاح الحل لكافة القضايا الأخرى الذى يستحيل معالجتها فى غياب المشاركة الديمقراطية للجماهير الشعبية فى مواقع الإنتاج وعلى صعيد المجتمع بأكمله. وفى ضوء هذا يمكن لنا تفسير الإنقلاب الذى أحدثته السلطة بإبعاد المجموعة الديمقراطية من مجلس الثورة (هاشم العطا وبابكر النور وفاروق حمدالله) وما تبعه من تصاعد الهجوم على القوى الديمقراطية.

فالسهولة التى حدث بها الإنقلاب تعكس بجلاء أن مستوى الحركة الجماهيرية لم يكن

قد وصل إلى حد منازلة السلطة أو حتى منعها من المضى فى وجهتها المحسوبة الخطوات لتصفية حساباتها مع الحركة الديمقراطية والإنتقال كلياً إلى مواقع اليمين. ففى الحزب إنقسام وتخبط فى خطه السياسى. وفى الحركة النقابية تراجع بعد أن تمكنت العناصر الإنتهازية والإنقسامية من التسلق إلى مواقع القيادة فى النقابات العمالية، وفى غياب المنبر الموحد المعارض لسياسات النظام بدأ وكأن الأمر صراع بين الشيوعيين والسلطة الحاكمة.

لذلك كان من الطبيعى أن يبدأ المدخل لضرب مواقع الديمقراطية بالحزب الشيوعى، لأن شعار معاداة الشيوعية كان هو الطعم المناسب إبتلاعه لمجموعة ضباط مجلس الثورة، فى غياب أية مرتكزات فكرية ناضجة فى أوساطهم؛ وفى ظل هذا الفراغ والتأثيرات التى أحدثها التيار التصفوى بينهم، وكذلك ما لعبته أصابع أجهزة المخابرات الأجنبية، بالإضافة إلى ضغوط على الأحزاب التقليدية بدعاوى أنهم ضالعون مع الشيوعيين وكذلك دور العسكريين المحافظين، بتأثير كل هذا كان من المحتم على مجموعة مجلس الثورة المشبعة بالإتجاهات المعادية للشيوعية أن تنحاز فى النهاية إلى مواقع اليمين.

ومن الأمثلة لتصوراتهم المسطحة وسذاجتهم، إنهم كانوا غير راضين على تصنيفهم بأنهم ينتمون إلى فئات البرجوازية الصغيرة طبقياً؛ معتبرين أن هذا يشكل إهانة لهم، وكأنهم كانوا يتطلعون إلى تسميتهم بالبرجوازية الكبيرة، مرادفاً لما ظنوه يتناسب، ومستوياتهم الرفيعة بحكم جلوسهم على قمة السلطة!! ربما قال البعض أن المفردات السياسية، بل الخطاب السياسى للحزب كان أعلى من أن تتفهمه مجموعة مجلس الثورة؛ ولكن هذه حجة مردودة لأن المرجعية الطبقية للقوى السياسية وأثرها على توجهاتها فى الصراع السياسى والإجتماعى هو المنهج الذى يأخذ به الحزب فى تحليله للطبقات والفئات الإجتماعية ومواقعها من قضايا الثورة الإجتماعية.

لقد لعبت التأثيرات الخارجية دوراً خطيراً فى حرف مسار السلطة المايوية عبر تحالفاتها الخارجية من مواقع التبعية. فهم عندما وقعوا على ميثاق الإتحاد الثلاثى مع ليبيا والسادات من وراء ظهر الشعب كانوا ينهلون من أعكر ما فى حوض تجارب الفكر القومى العربى من سقاء.

لا أحد ينكر بالطبع دور العامل القومى فى نضال شعوب المنطقة العربية فى معارك التحرر الوطنى والنهضةالقومية، ولكن طرق تحقيقها، وإعلانها بقرارات فوقية وفى الغياب التام للمشاركة الشعبية؛ لم يكن يتوافق بل ويتصادم وأوليات مهام المرحلة التى تستوجب بناء الدولة السودانية الحديثة وتعزيز دورها كعامل موحد للأمة السودانية، فى ظروف بلد

يتميز بتعدد الكيانات العرقية والديانات والثقافات.

كما أن فكرة الحزب الواحد، فى بلد مارس التجربة الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والسياسية وتطبيقاتها على ظروف السودان، وفى تجاهل تام لعملية نشأة الأحزاب فى البلاد منذ مؤتمر الخريجين، ونشأة الحركة النقابية كواحدة من أقواها فى المنطقة، بالإضافة إلى المنظمات الفئوية الأخرى، وكل بقية العوامل التى طبعت مسار التطور السياسى للسودان وفق خصائص وموروثات تختلف عن تجارب الآخرين، وما تخلّق من ذلك من أدوات تتوسل بها الحركة الشعبية فى نضالها الممتد منذ الفترة الإستعمارية، حتى فترة ما بعد الإستقلال.

تشير الحقيقة إلى أن التناقض الكامن بين مصالح الطبقات والفئات الإجتماعية لا يمكن أن يزيله أو ينفيه حشد الأفكار فى تنظيم أوحد كالإتحاد الإشتراكى السودانى أو غيره لأن مصالح تلك القوى بطبيعتها مختلفة حتى لو كانت صيغة تحالف تلك القوى هى الجبهة الوطنية الديمقراطية كوعاء تنظيمى لتلبية المرحلة، التى ظلت القوى الوطنية والديمقراطية تعمل لإقامته عبر الحقب.

ولعل أبرز الفروق بين صيغة الجبهة الوطنية الديمقراطية؛ والحزب الواحد؛ أن الأولى تعترف بذلك التناقض الكامن بين مصالح الطبقات، وهى لهذا تطرح ضوابط للوحدة مع التنوع، وفى حق كل فئة أو طبقة إجتماعية داخل الحلف الوطنى الديمقراطى أن تبشّر بأفكارها بأساليب ديمقراطية، وإن تحافظ على كيانها وإستقلاليتها كحق مكفول، بشرط قبولها وقناعتها بالبرنامج الوطنى الديمقراطى لمعالجة قضايا المرحلة.

بالطبع لكل سلطة سياسية أو حزب الحق فى إقامة تحالفات خارجية، متى ما قامت على أسس الندية والمساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية؛ ولكن التحالفات التى تقوم على سياسة المحاور من مواقع التبعية العمياء أو الذيلية تضر كثيراً بمصالح البلاد، خاصة إذا كانت تلك التحالفات السلطوية هدفها الإستقواء على الآخرين لحسم الصراعات الداخلية لصالح تلك السلطة.

إن تضافر العوامل الخارجية وتحول سلطة مايو إلى مواقع اليمين كلياً بعد الإنقلاب الذى أحدثته فى ١٦ نوفمبر ١٩٧٠، ما كان له أن يتم إذا لم تتوفر له التربة الملائمة في التركيب الفكرى الضعيف وتدنى الوعى السياسى لمجموعة مجلس الثورة. تلك كانت حفنة من الضباط إلتقت على درب التآمر مع جهات خارجية، حققت إنقلاباً رافعة شعارات التقدم والإشتراكية وهى تجهل إبجدياتها.

فجـــــوة الثقـــــــة

كان العديد من العسكريين الديمقراطيين والشيوعيين قد بدأوا يتحفظون فى التعامل مع قيادات الحزب، بعد أن تكشفت لهم أن معلومات وأسرار حزبية كانت تنقل لنميرى وجهاز الأمن بواسطة المجموعة المنقسمة .إذ أنه منذ نشوء التنظيم الشيوعى للضباط داخل الجيش، ومن بعده تنظيم الضابط الأحرار؛ طبّقت على هذين التنظيمين معايير حديدية للضوابط والإحتياطات التأمينية العالية. حتى الشكل التنظيمى روعى فيه قيام شكلين متوازيين؛ واحد يضم الضباط والآخر لضباط الصف والجنود، وربما كان هذا توخياً للحفاظ على روح الإنضباط العسكرى .لهذا إتخذ الشكل التنظيمى طابع الثنائية، رغم أن تنسيقاً وتبادل معلومات كان يجرى بينهما. ولم يكن هذامؤشراً على إنعدام الثقة بين الطرفين، بقدر ما كان هدفه ضمان إجراءات تحوطيه تقى التنظيمين عمليات الإختراق أو الضربات التى قد تحدث من إجهزة الإستخبارات العسكرية؛ التى كانت تعرف إن هناك تنظيماً يسمى تنظيم الضباط الأحرار، يباشر نشاطاً سرياً داخل المؤسسة العسكرية، منذ فترة دكتاتورية الجنرال عبود، وإن ذلك التنظيم كان يصدر دورية بإسم "صوت القوات المسلحة"* توزع سراً على مكاتب "وميزات" الضباط والمعسكرات والثكنات، هذا بالإضافة إلى المنشورات والبيانات التى كانت تصدر تباعاً لكشف أخبار الفساد، وممارسات المجلس الأعلى للقوات المسلحة داخل الجيش وعلى الساحة السياسية.

كما إن الإستخبارات العسكرية كانت تلم بأسماء بعض الضباط من أعضاء التنظيم، خاصة أولئك الذين أظهروا تعاطفاً مع ثورة إكتوبر عام ١٩٦٤، وشكلوا قوة ضاغطة لحل المجلس الأعلى، ومن قبلها رفضهم لإطلاق النار على المواكب والمظاهرات الجماهيرية التى غطت البلاد من أقصاها إلى أقصاها فى تلك الأيام.

---

* فى الستينات لعب كل من الرائد فاروق حمدالله وكان وقتها مبعداً من صفوف القوات المسلحة، والطيار الحربى (م) سعيد مكى الكسباوى دوراً اساسياً فى تجميع موادها عبر إتصالاتهم بالضباط العاملين، ولم يكن احدهما عضواً فى الحزب الشيوعى بل كانا ديمقراطيين ثوريين تعاونا مع الحزب.

إن رفع درجات التأمين وتلافى الثغرات فى هذه الجبهة والإنضباط فى التحركات وسريتها ظلت صمام الأمان الذى ضمن الحماية للتنظيم لحقب من الزمان. ولعلنا نتذكر إلى جانب هذا جناح الحماية الذى بسطته الحركة الشعبية على مجموعة الضباط الذين إعتقلوا حتى بعد إنتصار ثورة إكتوبر وبقاء الفريق عبود لفترة قصيرة على رأس السلطة،والتى كان بعض كبار الضباط اليمينيين يخططون لتقديمهم إلى محكمة عسكرية بتهمة التخابر والإتصال مع دولة أجنبية إنتقاماً منهم على مواقفهم ضد الدكتاتورية العسكرية فى الأيام الحاسمة لثورة إكتوبر ١٩٦٤. نذكر من أسماء الضباط كل من الرائد الرشيد أبوشامة، والرائد فاروق حمدالله، والرائد الرشيد نورالدين والمقدم وقتها جعفر نميرى، بالإضافة إلى الرائد أنذاك محمد عبدالحليم، والرائد أحمد عبدالحليم بوصفهما عملاء لتلك الجهة الخارجية التى يلتف حولها الضباط المتهمين. كما أشارت دعوى الإتهام فى تلك القضية التى إنهزمت أمام التضامن الشعبى مع أولئك الضباط.إستوجب وقوع إنقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ إتخاذ مزيد من الإجراءات التأمينية لحماية التنظيم، هذا لأن أعضاء هذا التنظيم هم الذين قاموا بالإنقلاب، وهم الذين حملوا جعفر نميرى وطاقمه إلى السلطة، لهذا فهم معروفون حتى بالأسم للسلطة وإجهزة إستخباراتها. ولم يكن مستغرباً أن يصدر مجلس الثورة فى أيامه الأولى قراراً بحل تنظيم الضباط الأحرار لظنه أنه يشكل خطراً عليه، خاصة عندما بدأت وجهات النظر تتباين فى الإجتماعات المشتركة التى كانت تعقد لمناقشة أداء المجلس من الناحية السياسية العامة أو قراراته حول الجيش؛ والتى إعتبرها المجلس تدخلاً فى أعماله ورقابة غير مستحقة لتنظيم الضباط الأحرار، الذى رأى المجلس أن دوره قد إنتهى بعد أن توّج إنقلاب مايو إنتصاره، وسيطر على أعنة الحكم فى البلاد.

وبالقطع كانت العناصر الإنقسامية داخل الحزب تلعب دوراً فى تأليب السلطة على التنظيم، وهم الذين تطابقت طموحاتهم وأحلامهم مع نظام مايو بعد أن تحولوا كلياً إلى مواقعه ودخول بعض عناصرهم إلى إجهزة أمن النظام، وقيامهم بكشف كثير من أسرار الحزب للسلطة الحاكمة، وإيهامها قبيل الإنقسام بأن غالبية عضوية الحزب تؤيد مايو، وإن قلة من العناصر القيادية تأخذ موقفاً معادياً له، وأنه حال ما ينعقد مؤتمر الحزب التداولى، فإن الثقل الغالب سيتحول إلى مواقع التأييد لثورة مايو، دون أدنى موانع أو تحفظات.

فى رأيى أن الأمر لم يتقصر فقط علي العناصر الإنقسامية فى ذلك الموقف، فلقد كانت هناك عناصر تحتل مواقع قيادية فى الحزب، تحمل بعض أفكار الإنقساميين وتعلق

أملاً غير مؤسس على "ثورة مايو" حتى بعد تحولها نحو اليمين، حتى وصل ذروته فى الإنقلاب الذى أحدثته داخل تركيبة المجلس، وشكل قطيعة كاملة بينها وبين القوي الوطنية والديمقراطية فى الحركة الشعبية وداخل الجيش. وكان البعض من تلك الكوادر القيادية يرى إن ما يجرى داخل الحزب، لا يعدو أكثر من صراع على القيادة، ومن أن الخط المتشدد كما يزعمون الذى يقوده السكرتير العام للحزب وبعض أعضاء المكتب السياسى واللجنة المركزية خاطئ فى أساسه ولا يتسم بالمرونة تجاه السلطة الحاكمة.

ولا يخامرنى أدنى شك فى أن تلك العناصر قد نقلت وجهة نظرها تلك إلى بعض الأحزاب الشيوعية فى المنطقة العربية، وإلى أحزاب أخرى فى الحركة الشيوعية العالمية، وبالأخص الحزب الشيوعى فى الإتحاد السوفيتى.

ومن يطلع على وثيقة بعنوان "الخلافات داخل الحزب الشيوعى السورى" يمكنه إن يتحقق من هذا فى قول عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى آنذاك أندريه كيرلنكو لقيادة الحزب الشيوعى السورى يقول في الوثيقة* المسماة:-

"كان ذلك فى السودان أيضاً، ولكن الوضع الآن غير ذلك. موقف محجوب غير مفهوم؛ وهذا أدى إلى علاقات سيئة مع السلطة فى السودان. نحن نبذل جهداً لتحسين الجو بين الحزب والسلطة فى السودان.

- قابلنا النميرى "مع بودغورنى" وقلنا له: نريد علاقات ودية معكم، ولكن لسنا موافقين على إضطهاد الشيوعيين؛ قلنا ذلك بحزم.

- قلنا إيضاً: هناك مفهوم فى الوطن العربى، أن من الممكن صداقة مع السوفيت، وإضطهاد الشيوعيين فى الوقت نفسه؛ قلنا بتاتاً غير موافقين على ذلك.

- وقد قلنا ذلك للبعثيين هنا؛ جديد والأتاسى...الخ

- كان واجب الحزب الشيوعى السودانى، أن يساعد النميرى، لا مقصراً عنه ولا مسرعاً أو سابقاً له. النميرى قال لنا "أريد بناء الإشتراكية".

الذى لم يقال أو يكشف عنه النقاب حتى اليوم قصة تواطؤ بعض العناصر القيادية لإزاحة وإبعاد سكرتير الحزب لما ظنوه إنه العقبة الكأداء التى تقف دون التعاون مع نظام مايو. إن التاريخ سيقول كلمته حول تلك التيارات الخفية؛ وهذا ما كان يجدر بوثيقة ١٩ يوليو كشف الغطاء عنه، لا قدحاً أو ذماً لمن بقى أو ذهب فى ذمة التاريخ؛ ولكن كما يجدر بها من وثيقة تكتب لتشكل تسجيلاً لفترة عاصفة من تاريخ الحزب راعفة بالدم؛ وليست الدماء ماء.

---

* قضايا الخلاف داخل الحزب الشيوعى السورى: دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الأولى سبتمبر ١٩٧٢. صفحة ١٧٤/١٧٥.

ويلاحظ أن تلك العناصر على المستوى القيادى لم تظهر فى مواقفها أنها قطعت حبل الرجاء فى أن تصحح ثورة مايو مسارها، حتى قبيل حدوث الردة الدموية فى ٢٢ يوليو ١٩٧١. ولكن بماذا إذن يمكن أن يفسر قبول القيادة الإجتماع مع أعضاء مجلس الثورة ونميرى حتى بعد إجراءات ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ بما لها من دلالة على الحزب والحركة الجماهيرية، فقد ورد فى الوثيقة فى صفحة ٢٥ فى هذا الشأن:

"ما يهمنا أن موقف قيادة الحزب كان سليماً فى قبول وتلبية أى دعوة للتفاوض أو المناقشة مع السلطة أو غير السلطة". يستعصى على الإنسان فهم هذا الموقف مقارنة مع ما ورد فى نفس الوثيقة فى هذا الإطار بقولها "مع تقدير كامل لمراوغة السلطة منذ قيامها فى توجيه ضربة للحزب، ثم دعوة مندوبين تختارهم بالإسم "للحوار". السؤال كيف يتسنى للقيادة، وهى تدرك مرامى مجلس الثورة وأساليبه التى أختبرتها فى التعامل معه، المتسمة بالمراوغة كسباً للوقت ريثما تنزل بالحزب ضربة أخرى؛ أن تقبل على نفسها هذا الموقف، الذى فى أحسن حالات وصفه يمكن أن نطلق عليه "حسن النية المفرطة". ثم كيف يتسنى لنا قبول أن تختار السلطة حتى أسماء الحزبيين الذين تريدهم طرفاً فى الحوار.

مهما تكن الحقيقة فإن هذا وما كان يجرى فى الحزب، قد عمق من أزمة الثقة بين التنظيم الشيوعى والعسكرى وقيادة الحزب. فتلك الإجتماعات التى كانت تدور فى غرف مغلقة بإعتراف الوثيقة؛ كانت تنطلق من زاوية التفريق بين الإجراءات العسكرية التى صاحبت إنقلاب ١٦ نوفمبر ١٩٧٠، وتأثير تلك الإجراءات على المناخ السياسى العام من جانب آخر. ثم إن ذلك الحوار وما دار فيه كان بعيداً عن متناول الشارع السياسى مما جعله أقرب بمنتديات النوادى المغلقة. كان إيجابياً أن يصدر تنظيم الضباط الأحرار فى تلك الأجواء بياناً عبر فيه عن رأيه المعارض لإجراءات السلطة ومن قبلها تقدم الرائد فاروق حمدالله بمذكرته الشهيرة التى أرفقها بإستقالته من مجلس الثورة؛ والتى لخص فيها السياسات الخاطئة للسلطة، ولقيت تلك المذكرة وكذلك البيان إنتشاراً واسعاً داخل المؤسسة العسكرية والشارع السياسى.

فى هذا أرى من الظلم أنحاء اللوم على بابكر النور وهاشم العطا وفاروق، بأنهم لم يصدروا بياناً بعد إقصائهم عن السلطة لتوضيح لتوضيح حقيقة إنقلاب ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ للشعب كما ورد فى الوثيقة.

الإنقلاب لم ينقض كالصاعقة من سماء صاف، لأنه جاء تتويجاً لمجموعة من خطوات سياسية تميز بها نهج السلطة على الصعيد العملى وإنتهى بها إلى الإرتداد إلى مواقع اليمين والإنقلاب على كافة الشعارات التى رفعتها فى أيامها الأولى. وبعيداً عن تهريب

المواقف فإن الأمر لو تعلق بإلقاء اللائمة على طرف، فإن من الأجدر هنا إنتقاد موقف قيادة الحزب. فالإستجابة إلى لقاءآت مع السلطة للحوار وتكرار تلك اللقاءات قد أثّر سلبياً على مجمل الحركة الجماهيرية، وعلى مسيرة الصراع داخل المؤسسة العسكرية فهو:-

أ/ قد عرقل إنطلاق الحركة الجماهيرية، وجعلها تتعلق بأوهام أن نتائج إيجابية قد تتمخض عن تلك اللقاءات، وأعطى أحساساً وإنطباعاً خاطئاً وسطها وأقسام واسعة من عضوية الحزب أنه لا يزال هناك أفق تعاون مع سلطة مايو.

ب/ إتخذته السلطة تكتيكاً للمخاتلة والخداع لشق الحركة الجماهيرية، وإستجماع القوى لمعاودة الهجوم بشكل أشرس علي القوي الديمقراطية.

ج/ زيادة الهوة فى أى أمل للإلتحام مع الجماهير الوطنية من قواعد الأحزاب التقليدية، التى كانت تعارض النظام من مواقعها، بإعتقاد ان الحزب لم يزل يتعلق بأطراف سلطة مايو.

وتمضي الوثيقة لتذكر أن الحركة الجماهيرية رغم تحفزها وإستعداد قطاعات مؤثرة من بينها للوقوف أمام تراجعات السلطة، إفتقدت الوضوح السياسى، الذى كان على الحزب أن يستجليه بعد تقييمه لإنقلاب ١٦ نوفمبر ١٩٧٠، وتوازن القوى الذى نشأ عنه فى الوضع السياسى القائم آنذاك.

حتى حين حاولت اللجنة المركزية تلافى هذا القصور، أصدرت خطاباً داخلياً، موجه لأعضاء الحزب فقط، ليس هذا أيضاً أحد شعارات العزلة؟ هذا لأن الأمر هنا يعنى الحركة السياسية بكافة أطرافها، ولئن بدأ هذا صراعاً مع الحزب، فما ذلك إلا لأن الحزب كان الجهة الوحيدة التى ترفع شعارات الحركة الجماهيرية وتدافع عنها؛ غير أن ذلك لا يعطى الحزب أدنى حق لحجب المعلومات وحصرها داخل دائرته، لأنه ببساطة لا ينوب عن الشعب فى مثل تلك القضايا المصيرية.

تناول ذلك الخطاب، البيان الذى صدر عن المكتب السياسى فى ١٩٧١/٥/٣٠؛ والذى نادى بإسقاط السلطة بووصفه أنه شعار يسارى ومغامر. ليس المهم هنا تحديد المسئولية فى أن أعلى هيئة حزبية أصدرت البيان، ولكن لإعتبار هذا بأنه كمؤشر على إرتباك العمل القيادى فى تلك الفترة. والجوهرى هنا ما ورد فى الخطاب بأن ذلك الشعار يحمل محتوى عدائياً يعبر عن صراع تناحرى فى حين إن شعار الجبهة الوطنية الديمقراطية الذى ينادى به الحزب يقوم على التحالف مع البرجوازية الصغيرة.

ألا يمثل هذا تناقضاً فى الطرح بعد أن حدد نفس الخطاب طبيعة السلطة اليمينية وموقفها الثابت لتصفية الثورة؛ ليس فى هذا ظلال من الوهم بإمكانية تغيير الوجهة العامة لنظام مايو، أو إستمالة مجموعة بداخله لدفع النظام فى وجهته الأولى؟ ليس تجنياً هنا أن يقال أن ذيول أفكار الإنقساميين حول النظام المايوى كانت تسود وسط كادر على مستوى قيادة الحزب.

من بين ما إستخلص الخطاب الداخلى للحزب حول الأوضاع السياسية، هو أن الحركة الجماهيرية تأخذ مواقع متقدمة، وتتعاطف وتؤيد مواقف الحزب، ولكنها ما زالت غير موحدة وينقصها الوضوح حول البديل؛ ودون المطلوب أسهام الطبقة العاملة فيها". ويطرح الحزب أن البديل هو شعار سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية. ويبرز هنا السؤال كما ذكرنا فى السابق، حول الآليات العملية لتنفيذ ذلك الشعار الإستراتيجي الذى ظل يطرحه الحزب خلال مراحل تاريخية متكاملة، وهو بهذه الصفة ليس شعاراً يتحقق بضربة واحدة، أو كمفتاح سحرى لحل قضايا العمل السياسى المرحلى وتعقيداته فى ذلك الظرف بالذات، الذى كان يستدعى توحيد القوى الديمقراطية حول برنامج يخدم فى المدى القريب توحيد أكبر قوى حول شعارات آنية، تخدم فى المدى البعيد المستلزمات الضرورية لبناء الحلف الوطنى الديمقراطى.

فى شأن الجبهة الوطنية الديمقراطية تؤكد الوثيقة "أن طريق بنائها هو إستنهاض حركة الجماهير الوطنية الديمقراطية. فى كل مواقعها وتجميعها وتوحيدها خلال برنامج نضال جوهره توسيع حركة الجماهير، ومن خلال هذه العملية المتعددة الجوانب والمتشعبة يرتفع نشاط تلك الجماهير إلى مستوى تحقيق الجبهة الوطنية الديمقراطية وسلطتها."

لم يكن ذلك الطرح كشفاً نظرياً جديداً، فقد ظل هذا الشعار مطروحاً لفترة تاريخية على مستوى نضال الحزب؛ وبما أن كل فترة من فترات العمل السياسى تحمل معها قضايا جديدة، فإن ذلك الشعار ما كان ليلبى مستوجبات الصراع السياسى اليومى، لأنه شعار يتحقق على المدى البعيد، ولأنه فى ذلك الظرف كان فوق طاقات الحركة الجماهيرية التى كانت تشهد تراجعات، كما توضح الوثيقة، شملت أهم منظماتها الجماهيرية، وهى الحركة النقابية وبقية تنظيمات القوى الفئوية العاملة، التى لم تكن وحدتها على مستوى التماسك المطلوب.

وحتى الحزب وهو القلب المحرك فى عمليات بناء تلك الجبهة كمشروع إستراتيجى لفتح الطريق أمام تطور الثورة الوطنية الديمقراطية، كان يعانى من نواحى الضعف التنظيمى وإضطراب خطه السياسى، وبرنامج نشاطه، فى ذلك المنعطف الحرج من الصراع السياسى. فاذا كانت الجهة المناط بها لعب الدور الحاكم فى العملية، وهى الحزب تعانى من ضعف فى أكثر من جانب، فكيف الطريق إذن إلى بناء تلك الجبهة؟

إن من المسلم به أن شعار الجبهة الوطنية الديمقراطية يمر بمراحل قد تطول أو تقصر، لأنه كحلف طبقى لا يتوقع أن تدخله الطبقات والفئات الإجتماعية دفعة واحدة؛ وإن من أهم شروط بنائه، هو توفر القدرات اللازمة للقوى المحركة التى يقع على أكتافها عمليات تحقيقه، التى تخضع بدورها لجملة من العوامل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية للبلاد التى يتم على أساسها تبلور الفرز الطبقى فى هذه المرحلة أو تلك. ليس هذا بالطبع غائباً فى أدبيات الحزب فالتقرير السياسى للمؤتمر الرابع فى إكتوبر عام ١٩٦٧، قد طرح قضية بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية بشكل متقدم على أساس خصائص البلاد ومرحلة تطورها. ومن البديهى أن الإقتراب لتحقيق ذلك لا يتأتى إلا بإنتهاج تكتيكات ملائمة وبعيداً على الصنمية (Fetishim) لأن ما من شعار يمكن أن يشكل بحد ذاته حلاً جاهزاً وثابتاً لكل تقلبات الأزمنة السياسية.

ما أود أن أقوله هنا هو أن إستنهاض القوى الوطنية آنذاك كان من الممكن أن يتسم بالواقعية فيما لو قام على شعار الدفاع عن الديمقراطية. كرافعة على طريق تحقيق الشعار الإستراتيجى، في ظروف كانت فيها مصادرة الديمقراطية قد طالت كل أقسام القوى الحية فى المجتمع بأكمله.

إضاءآت حــــــول الإنتفاضـــــة العسكريـــــــة فى ١٩ يوليـــــــو

فى ضوء قرار سلطة مايو بإعادة الضباط المبعدين تعسفياً على أيام دكتاتورية الجنرال عبود، عدت للعمل من جديد للقوات المسلحة. لم يكن قبول عودتى بالطبع خالياً من إعتبارات سياسية؛ من ضمنها قناعاتى التى تكونت من تجربتى الشخصة بالدور الذى يلعبه الجيش منذ إنقلاب الفريق إبراهيم عبود فى عام ١٩٥٨، والذى شاركت فى إحدى التحركات العسكرية المعارضة له، وحوكمت من أجلها بالسجن مدى الحياة. قبلت العودة أيضاً للمناخ الذى صاحب إنقلاب مايو١٩٦٩، وشعاراته التى رفعها علي أيامه الأولى، التى توحى بأنه سيرد الإعتبار للدور الوطنى للجيش، وبأنه ما عاد قوة إنكشارية لضرب حركة الشعب، ومن أنه قد يلعب دوراً إيجابياً فى مجرى تطور الثورة السودانية. عدت للجيش أيضاً لموقف الحزب المؤيد لإنقلاب مايو فى أيامه الأولى، توافقاً مع إنتمائى الحزبى.

إنتظمت حال عودتى للمجموعة المكونة للمكتب القائد للتنظيم الشيوعى داخل القوات المسلحة، والذى عملت مع بعض أفراده فى نفس التنظيم قبل أبعادى من القوات المسلحة فى نوفمبر عام ١٩٥٩ .*

كان طابع إجتماعاتنا فى الفترة الأولى عادياً، نرصد ما يجرى داخل المؤسسة العسكرية والساحة السياسية، ونتابع عملاً تثقيفياً فى موضوعات إنتقائية ذات طابع نظرى فى الفكر والسياسة.ولم تستمر الأوضاع هكذا كثيراً، فقد بدأت الصراعات داخل مجلس الثورة، تتسارع بالقدر الذى كان يدور فى الساحة السياسية حول القضايا المطروحة، وموقف سلطة مايو، وسياستها ومناهج إقترابها المتصادمة مع تلك القضايا المصيرية.

---

* كان المكتب القائد للتنظيم يتكون من كل من:- المقدم بابكر النور -الرائد هاشم العطا -المقدم محجوب إبراهيم -المقدم محمد أحمد الريح -العقيد عبدالمنعم محمد احمد -المقدم عثمان حاج الحسين (إبوشيبة) وأثنين آخرين، بالإضافة لشخصى.

بدأت مايو فى التراجع عن الشعارات التى رفعتها فى بداية إعتلائها السلطة، وصاحب ذلك إجراءآت عدائية تجاه الحركة الشعبية والقوات المسلحة، وصلت ذروتها فى التآمر الذى تم داخل مجلس ونتج عنه إقصاء ممثلى القوى الديمقراطية داخل الجيش: بابكر النور، وهاشم العطا وفاروق حمدالله.، وكانت هذه أحدى حلقات تصعيد المواجهة السياسية، على مستوى الصراع الأشمل الذى أنتظم حركة المجتمع، وما نتج عنه من إستقطاب، وتوازنات سياسية لم تصل إلى مستوى الحسم فى نطاق قطبي الصراع. فمن ناحية لم تكن الحركة الشعبية قادرة علي دفع سلطة مايو فى إتجاه الإلتزام بشعاراتها القديمة، دعك عن تبديل السلطة، ولم تكن السلطة الإنقلابية من ناحيتها قادرة على فرض هيمنة مطلقة على الحركة السياسية.

وكان النظام يتجه نحو التحالف مع قوى اليمين التقليدية، وكبار العسكريين المحافظين داخل القوات المسلحة، لبناء سند إجتماعى يمكنه من حسم صراعه نهائياً مع القوى الديمقراطية. ولم يكن إنقلاب ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ الذى خطط له أعضاء المجلس لإقصاء ثلاثة من أعضائه سراً مغلقاً، لأن المبعدين كانوا يحيطون بما يدبر فى الخفاء، كما أن الحزب كان يعلم تمام العلم ما سيقع.

وكان ما يردده نميرى بطريقة ببغائية بأن أولئك المبعدين كانوا ينقلون أخبار المجلس لقيادة الحزب الشيوعى كان كذباً صراحاً، لأن الواقع أن تباين وجهات النظر مع أولئك المبعدين كانت قد وصلت مرحلة القطيعة.

حول هذا تتساءل وثيقة ١٩ يوليو: لماذا تم ذلك الإنقلاب بتلك السهولة؟ و هذا يفضى إلى سؤال: هل كان الشارع السياسى يمتلك كل حقائق الصراع داخل الجيش، حتى يبقى معبأ، لإسناد عملية تصحيحية عسكرية تستبق إجراءآت ١٦ نوفمبر، تدرأ ذلك الإنقلاب الرجعى؟

ثم السؤال الثانى: هل كان للحزب أن يوافق على خطوة مثل تلك؟

وسؤال أخير: ماذا لو أن حركة تصحيحية سابقةلإنقلاب ١٦ نوفمبر قد حدثت بالفعل، قادها أعضاء المجلس الثلاثة المبعدين وتوجت بإنصار؛ هل يتم تصنيفها أيضاً على أساس إنها إنقلاب عسكرى قام به جناح داخل المجلس؟ وهل يعد فرقاً أن ما لم يحدث قبل ١٦ نوفمبر ١٩٧٠، قد حدث فى ١٩ يوليو ١٩٧٠؟

أدرك إنه من الخطأ معالجة أحداث التاريخ بإفتراضات، ليس لها مكان فى الواقع؛ ولكن تساؤل الوثيقة حول السهولة التى تم بها إنقلاب ١٦ نوفمبر ١٩٧٠، تجيب عليه الوثيقة نفسها فى سياق ما طرحته عن الحالة المتردية للوضع السياسى وتراجع الحركة الجماهيرية، وعدم إكتمال وحدتها حتى على نطاق طلائعها المنظمة، وكذلك ضعف تأثير الحزب على صعيد العمل الشعبى، وغياب شعارات واضحة تتوحد حولها القوى الوطنية والديمقراطية لصد موجة السياسات الرجعية والمعادية لحركة الشعب، التى أصبحت نهجاً لسلطة مايو فى ميلها الثابت للتحول إلى مواقع اليمين.

ولقد عانى الحزب الشيوعى كثيراً فى تلك الفترة من ظاهرة تخبط مواقفه، وعدم وضوح خطه السياسى، لضعف مستوى العمل القيادى؛ والإرباك الذى حدث فى صفوفه جراء الإنقسام الذى وقع بعد المؤتمر التداولى فى أغسطس عام ١٩٧٠، والذى شمل أثنى عشر عضواً من أعضاء لجنته المركزية ومكتبه السياسى وبعض الكوادر الوسيطة، وما صاحب هذا من أنهاك لقوى الحزب لإحتواء آثار ذلك الإنقسام. وكان جلياً أن الموقف تجاه سلطة مايو لم يحسم من الناحية الفكرية على المستوى القيادى حتى بعد وقوع الإنقسام؛ إذ ساد وهم بين كادر قيادى بأن أملاً لم يزل لتراجع سلطة مايو عن نهجها الخاطئ، والسير وفق برنامج تقدمى يفتح الباب أما عمليات التغيير الإجتماعى التى كانت تدق الأبواب بعنف.

إن التاريخ ليسجل أن سيادة ذلك التفكير هى الثغرة التى أصابت العمل الثورى فى مقتل. فعندما يتوقف طموح بعض عناصر الحزب القيادية تحت سقف حسابات واهمة، وعلى النقيض من الإستنتاجات النظرية والسياسية التى توصل إليها الحزب وتبناها رسمياً فى وثائق معلنة، ودعى إلى الوقوف عندها؛ فماذا يتبقى أمام سلطة مايو، إلا أن تستشعر الوهن الذى أصاب الحزب فى جانب إرادته الموحدة؛ وما الذى يمكن أن يشكل رادعاً لها، من إرتكاب أبشع الجرائم فى حق الحزب وقادة الحزب وسفك دمائهم فى إستهانة تدعو إلى الأسى والحزن.

أستطيع القول أن ما أحاط ذلك الموقف من تداعيات كان سبباً فى إتساع فجوة الثقة بين التنظيم الشيوعى العسكرى وقيادة الحزب، ففى تلك الظروف التى اتسمت بحدة الصراع السياسى وتزايد إيقاعاته، بدأ يتنامى داخل التنظيم أحساس بالإحباط من تخبط خط الحزب. ومواصلة بعض قياديه الإلتقاء بأعضاء مجلس الثورة فى حوار مغلق لا يعلن عن مراميه، وكان طبيعياً أن يصحب هذا توجساً دخل التنظيم يلجأ معه إلى التشديد من الإجراءات الأمنية وضرب نطاق على ما يجرى بداخله. خاصة وإن أسرار الحزب بعد

الإنقسام صارت مبذولة لأجهزة السلطة الأمنية، كما لم يكن مستبعداً أن الحزب نفسه قد تعرض لعمليات أختراق. وبما إن السكرتير العام للحزب كان ضمن مسئولياته العمل مع التنظيم الشيوعى العسكرى؛ فإن فترات غيابه، وإنقطاع صلته بالتنظيم على فترات متلاحقة بسبب إعتقاله* أو نفيه خارج البلاد.

قد دفعت بقيادة التنظيم الشيوعى العسكرى إلى أحكام رتاج بابها على نفسها؛ وكان هذا فى حد ذاته تعبيراً عن عدم ثقتها فى الأوضاع الحزبية على المستوى القيادى، وعدم رضائها عن الإضطراب البادى فى خط الحزب السياسى.ولم تكن قيادة الحزب من جانبها مرتاحة لتلك العزلة، ولكنها لم تتخذ أية خطوات لملء الفراغ، ظلت المسافة التى تباعد بين الطرفين كما هى عليه.

ربما كان مرجع ذلك يعود أن الأولوية كانت تركز فى نواحٍ أخرى، أو لربما أن عناصر من القيادة باتت تقلل فى تقديرها من قدرات التنظيم من الناحية العسكرية لإعتقادها أن السهولة التى تم بها إبعاد المقدم بابكر النور، والرائد هاشم العطا والرائد فاروق حمدالله، دليل على ضعف مراكزهم داخل المؤسسة العسكرية؛ وإن الميزان قد مال لصالح مجموعة مجلس الثورة نهائياً بعد قرارات ١٦ نوفمبر ١٩٧٠؛ وأنه لم يعد للمبعدين من دور يذكر فى مجرى الصراع.

---

* بعد حوادث الجزيرة أبا أعتقل عبدالخالق محجوب وأبعد فى طائرة واحدة مع الصادق المهدى إلى مصر. هناك سأل عبدالخالق الرئيس جمال عبدالناصر، هل تحولت مصر إلى منفى للمناضلين. نفى عبدالناصرذ لك وقال له أنت لك مطلق الحرية فى البقاء أو العودة إلى وطنك. عاد عبدالخالق إلى السودان فأخذ من المطار حيث حددت إقامته فى مزرعة بالباقير. وفى يوم ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ إعتقل ووضع فى السجن الحربى بأم درمان، وتم تحويله إلى معسكر سلاح الذخيرة بالشجرة، بعد تدهور حالته الصحية، ظل هناك إلى حين قراره بكسر قيده للإلتحام بالحزب فى عملية إتسمت بالجرأة والتصميم.

محاولـــــة لقــــــــاء
إنتهـــــــى بالفجـــــاءة

ثمة حادثة تدلل وقتها على أن التنظيم العسكرى كان فى أمس الحاجة إلى الشورة وتبادل الرأى حول التطورات المتلاحقة والآخذة برقابة بعض على الصعيد السياسى فى تلك الفترة. ففى أحدى الليالى قررنا، الرائد هاشم العطا، والمقدم محجوب إبراهيم وأنا؛ الإتصال بسكرتير الحزب فى معتقله بسلاح الذخيرة بالشجرة، آملاً فى مناقشة الأوضاع وتبادل الرأى ولم يكن السكرتير على علم بقرارنا مسبقاً. وإعتمدنا على ترتيبات تأمين قام بها المقدم محجوب إبراهيم مع أفراد من أعضاء التنظيم من ضباط الصف والجنود العاملين فى سلاح الذخيرة، الذى عمل المقدم محجوب فيه لسنوات طويلة قبل إبعاده فى ١٦ نوفمبر ١٩٧٠. وتم الإتفاق مع المجموعة العاملة تلك الليلة على إنتقاء أفراد بوابة السلاح، وكذلك الجنود المكلفين بحراسة غرفة عبدالخالق، من بين أعضاء التنظيم. وتحددت ساعة حضورنا بعد منتصف الليل...الخ

وتحركنا للقاء واثقين من إجراءات التأمين التى إتخذناها، غير إننا فوجئنا بما لم يكن فى الحسبان، إذ تم إعتراضنا فى البوابة بطاقم لم يكن من جنود التنظيم، وكادوا أن يعتقلونا لولا أنهم تعرفوا على المقدم محجوب الذى كان قائداً لهم إلى ما قبل إبعاده؛ والذى أخبرهم بأننا جئنا من شاطئ النهر القريب، وإن وقوفنا أمام البوابة كان بمحض الصدفة. فتركونا نمضى إلى حال سبيلنا.

إذكر ان الرائد هاشم العطا علق بأن الأمر سينتهى لا محالة إلى عملية إعتقالنا، وإن علينا أن نوطن أنفسنا لما سيجئ، ولكن الموضوع إنتهى عند ذلك الحد. وأذكر أن المقدم بابكر النور قد غضب كثيراً وعاتبنا على هذا التصرف الذى لم يتم بعلمه، ولكن رد الفعل الغاضب بما لا يقاس جاء من قيادة الحزب، فى إجتماع دعينا إليه حضره محمد إبراهيم نقد والراحل المناضل عبدالمجيد شكاك. فى هذا الإجتماع أنساق نقد وراء الغضب للحد الذى صرح فيه بأن الحزب سيضطر إلى حل التنظيم العسكرى، إذا لم يكف عن التصرف من وراء ظهره؛ وما أخال أن قراراً كهذا كان من الممكن أن يصدر على أية حال. ولعل أبرز مدلولات تلك الحادثة هى حجم الفجوة التى كانت تفصل بين قيادة الحزب والتنظيم العسكرى، سواء أكان هذا على مستوى توفر الثقة، أو متانة الصلة التنظيمية بين الطرفين.

زاد من توتر العلاقة بين التنظيم العسكرى وقيادة الحزب توافر معلومات لدى الأول بأن خطراً حقيقياً كان يتهدد حياة السكرتير العام فى معتقلة، بما يعنى أن تخطيطاً كان يتم لنقله إلى جنوب السودان حيث يتم تصفيته جسدياً فى سرية تامة، أو لربما تحقينه بمواد سامة بطيئة المفعول وإطلاق سراحه ليسلم الروح فى منزله.ولقد ظل يتنامى وسط قيادة التنظيم العسكرى أحساس، بأنه على الرغم من وضع تلك المعلومات بين يدى قيادة الحزب، فأنها كانت تتعامل أزاءها بما لا يكفى من خطوات على المستوى العملى.

إن ما نشرته الوثيقة بعدم توفر ضمانات تأمين، مثل وجود منازل صالحة لإختفاء سكرتير الحزب، وهو الموقف الذى ظلت القيادة تتمسك به، منذ أن طرح العسكريون فكرة تهريبه من المعتقل، إلى وقت تنفيذ عملية تهريبه وفق خطة وضعها وقام بتنفيذها العسكريون بموافقة الحزب.

إن إستلام ثلاثة رسائل على مدى قرابة شهرين من سكرتير الحزب يقترح فيها على القيادة إتخاذ خطوات عملية لتحريره من المعتقل * والرد عليها بعدم توفر الإمكانيات لتأمين مكان لإختفائه لمواصلة نشاطه الحزبى؟ لمؤشر على الحالة المؤلمة التى وصلت إليها قدرات الحزب. ويستعصى هذا على الفهم لحزب عاش معظم فترات نضاله فى ظروف السرية، وما يفترضه هذا، من توفير أدوات العمل السرى، التى بدونها يستحيل عليه مواصلة نشاطه. معلوم أن ظروف السرية تفرض كثيراً من المحدودية، لكنها لا تشكل عذراً فى ميدان راكم فيه الحزب تجارب كثيرة بسبب الفترات الطويلة التى فرضت عليه للعمل تحت الأرض.

فى هذا الوضع لا يمكن أن نفسر تصدى التنظيم العسكرى ولإعطائه نفسه حق التصرف وفق خطته التى وضعها لتنفيذ عملية تحرير سكرتير الحزب من المعتقل؛ بإعتباره تعدياً على صلاحيات قيادة الحزب. ففى واقع الحال إن التنظيم العسكرى كان يملك خطة عملية لتنفيذ ما أراد بل ولإمكانيات لإخفاء سكرتير الحزب، ولم تكن تتوفر لقيادة الحزب تلك الإمكانيات بإعتراف الوثيقة.

الوثيقة تتكلم فى عدة مواضيع عن هروب عبدالخالق. ارى فى إستعمال كلمة هروب: مجافاة لواقع رجل كسر قيده ليكون فى موقعه الحزبى فى تلك الأوقات الحرجة من حياة الحزب. إستعمال لفظ هروب كريه.

وتجدر هنا الإشارة إلى أن المعلومات المتعلقة بالخطر الذى يتهدد حياة سكرتير الحزب فى المعتقل، عندما تم نقلها إلى قيادة الحزب والتى تمت مناقشتها فى المكتب السياسى، فإن كل المقترحات التى توصلت إليها تلك الهيئة هى أصدار بيان للرأى العام حول هذا الموضوع، وتوجيه إنذار لأعضاء مجلس الثورة من أى مساس بحياة عبدالخالق، وأيضاً البحث فى تهريبه خارج البلاد.

أتوقف عند الإقتراح الأخير لغرابته، وأتساءل: هل يعنى خروج عبدالخالق من البلاد، خروجاً من مأزق المواجهة المحتدمة بين السلطة والحزب، وإختزالها مبتدأ وخاتمة فى شخص سكرتير الحزب؟ هل أن محاولات سكرتير الحزب لكسر قيده تمركز فى بحثه عن سلامة شخصية؟ أم كان نضالاً من جانبه للإلتحام بالحزب، وهو المسئول الأول فى ظروف غاية الدقة والتعقيد تحتاج إلى إسهامه؟ ثم من أين للمكتب السياسى أن يعلم أن سكرتير الحزب سيوافق على إقتراح كهذا يقضى بإبعاده خارج البلاد بما ينطوى على هذا من إهانة؟ أيتفرق مصير ذلك الرجل بين قرارات إبعاد من السلطة تارة ومن قيادة الحزب تارة أخرى؟

أما القول بأن أحد دوافع العسكريين فى تحرير سكرتير الحزب من المعتقل، قد إنبنى على تقديراتهم بإنه إعتقل بسبب مساندته لصراعهم ضد الجناح الآخر فى مجلس الثورة ودعمه لمواقفهم، فلا أرى أن هذا يشكل مبرراً لإلقاء اللوم عليهم، ولا حتى القول بأن إحتمال نقله من معتقل مصنع الذخيرة سيجعل من فك وثاقه أمراً صعباً، يعد فى الحالة تقديراً ذاتياً خاطئاً يشار إليه بصورة سلبية فى وثيقة الحزب. فالوثيقة تثبت ان التنظيم الشيوعى العسكرى قد جند كل علاقاته داخل القوات المسلحة لتوفير اليقظة والحماية لعبدالخالق، بما فى ذلك علاقاتهم داخل مصنع الذخيرة، وتشير الوثيقة إلى أن عزوفهم عن إخطار الحزب ناشىء عن تجربتهم مع الإنقسام، ومعرفتهم بالمعلومات التى قدمها المنقسمون لجهاز الأمن ومجلس الثورة، لهذا ضعفت ثقتهم فى قيادة الحزب، خوفاً من وصول معلومات أخرى للسلطة. إذا كان هذا هو الوضع فأين يمكن الخطأ هنا؟

إن أصدق وصف لهذا هو إن فجوة شاسعة من عدم الثقة كانت قائمة بين التنظيم العسكرى وقيادة الحزب، بل إن الشك والريبة من جانب ذلك التنظيم لم تعد قاصرة على ما كان يفعله الإنقساميون من نقل المعلومات الحزبية إلى أجهزة السلطة، بل شملت مواقف بعض الأعضاء القياديين فى الحزب ممن لم يزل حتى ذلك يعتقد يرون بوجود إمكانيات للتعاون مع سلطة مايو، فى ظروف إتسم فيها خط الحزب بالإضطراب وعدم الوضوح الفكرى حول طبيعة السلطة حتى بعد عبورها نقطة اللاعودة فى العداء لمجمل القوى الوطنية والديمقراطية.

إرهاصات حدوث الحركة العسكرية
فى توقعـــات الحـــزب

تأخذ الوثيقة بالرأى بأن حرص الرائد هاشم العطا على ضرورة تحرير عبدالخالق من معسكر الشجرة، بأنه يمثل الخطوات النهائية فى تدبير هاشم للقيام بحركته، بإعتبار إن موقع المعسكر قد يكون فى خط نيران ما قد يحدث من تحركات عسكرية ذات طابع يمينى كما ذكر هاشم حدوثها كإحدى الإحتمالات التى كانت تعج بها الساحة السياسية تلك الآيام.

أرخت الوثيقة بهذا على أنه أثبات للعد التنازلى لتحرك هاشم الذى إبتدأ يدخل حيز التنفيذ منذ الأسبوع الثالث من يونيو، وصولاً لساعة الصفر. وتذكر الوثيقة فى هذا المجال أن ترتيبات نهائية قد وضعت للقيام بعملية عسكرية يقودها هاشم ورفاقه وإن إخطارهم للحزب بعزمهم هذا لم يكن إلا مجرد إخطار.

وعلى إفتراض أن هذا صحيح، فإن من المؤكد أن سكرتير الحزب كما تذكر الوثيقة قد نقل هذا الرأى إلى قيادة الحزب لأخذ رأيها، وان يحضر هاشم إجتماع اللجنة المركزية لنقل وجهة نظر العسكريين، وإنه لن يوافق على أى تحرك قبل مناقشته فى اللجنة المركزية. وأعتقد أن حدوث هذا هو أخطار ما بعده إخطار حتى لو أن هاشم لم يقم به. ومن الثابت أن إقتراح القيام بعمل عسكرى قد طرح على المكتب السياسى فى إجتماعه يوم١٣/٧/١٩٧١ لمناقشته كفكرة دون تحديد لموعد أو أى إلتزام آخر كما تشير الوثيقة.

إن تحديد موعد أو إلتزام من جانب الحزب هو إجراء شكلى لأن المطروح هو الموقف المبدئى لقيادة الحزب حول قبول أو رفض القيام بعمل عسكرى. ولقد طرحت وثيقة الحزب هذه القضية بطريقة صائبة وفى إلقائها باللائمة على المكتب السياسى بأنه لم يتخذ قراراً قاطعاً بقبول فكرة التحرك العسكرى أو رفضها، وإنه لم يقدم كذلك مشروع قرار حول الإقتراح لتقديمه لإجتماع اللجنة المركزية المزمع عقده.

نرى أن نورد هنا النقاط أو الملاحظات التى وردت فى مناقشات المكتب السياسى ومحاولة الرد عليها:-

أ:- الحكم العسكرى أصبح مكروها بين الجماهير، التى لن ترحب بإستبدال حكم عسكرى بآخر؛ وبالأخص بعد الأسلوب الذى تعامل بع الجيش مع أحداث الجزيرة أبا وود نوباوى. وأتساءل هنا لماذا تم إنتزاع هذه الجزئية من مجمل سياسات مجلس الثورة، الذى جاءت قطيعة الحزب معه إستناداً على منظومة سياسات متكاملة، ليس أقلها مصادرة الديمقراطية والإيغال فى العداء لمجمل الحركة الوطنية والديمقراطية.

ب:- إن الحزب لم يرفع شعار إسقاط السلطة أمام الحركة الجماهيرية، فكيف يطرح فكرة القيام بإنقلاب.

والسؤال: من إذن المسئول عن البيان الذى صدر عن المكتب السياسى بتاريخ ١٩٧١/٥/٣٠ الذى جاء فيه "إن الحزب الشيوعى يدعو الطبقة العاملة وكل القوى الوطنية لتوحيد صفوفها، وتقوية مواقع تحالفها وإبتكار الأدوات والأساليب الملائمة للنضال ضد الدكتاتورية العسكرية، وإقامة سلطة الجبهة الوطنية؛ الطريق الوحيد لشعبنا لإنجاز الديمقراطية ولتحقيق الإشتراكية".

ج:- من حيث المبدأ يمكن قبول فكرة حركة تصحيحية، لكن يجب أن يخضع تحرك الضباط الشيوعيين لتقديرات اللجنة المركزية.

السؤال: أليس هذا قبولاً ضمنياً لفكرة القيام بعمل عسكرى، أسموه "حركة تصحيح"؛ وهى نفس التسمية التى أطلقها الرائد هاشم العطا على حركته بعد نجاحها، والتى تناقشها الوثيقة فى صدارة صفحاتها من منطلق المفردات والمصطلحات اللغوية لإدراج حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ ضمن الإنقلابات الرجعية الأخرى التى وقعت فى السودان، بدأ من أنقلاب الفريق إبراهيم عبود وإنتهاءاً بإنقلاب مايو ١٩٦٩.

إن العبرة هى دائماً فى المضمون وليس فى تسميات الأشياء، فحركة هاشم العطا، طرحت برنامجاً متقدماً بوصفها جزءاً من قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية ونادت ديمقراطية المشاركة للقوى الشعبية فى تركيبة الحكم، وقامت بتصفية أجهزة التجسس والقمع... الخ ثم أمن العدل أن نساوى بين طليعة القوى الديمقراطية داخل المؤسسة العسكرية، وبين ذمرة عبود أو جعفر نميرى؟

وعودة إلى موضوع الحركة التصحيحية نسأل: ما هى تلك التقديرات التى يجب أن يخضع لها تحرك الضباط الشيوعيين، بناءاً على ما تراه اللجنة المركزية للموقف والقرار الذى تنوى إتخاذه؟ وكيف يتأتى قراءة هذا مع نفس فقرة من الوثيقة ص ٦٢ تقول "الحزب والحركة الجماهيرية فى حالة إرهاق وإنهاك، ويحتاج الحزب لفترة من الزمن لإعادة تنظيم صفوفه، وإستقرار كادره وأدوات عمله، ولهذا فإن طرح الإنقلاب الآن يعنى العودة مرة أخرى للتفكير الإنقلابى."

السؤال هنا: هل قرار المكتب السياسى أو اللجنة المركزية رهين بتوفر الشروط أعلاه لإعطاء الضوء الأخضر للقيام بالعملية العسكرية؟ وهل من المبدئية طرح موضوع هكذا؛ على طريقة الباب الموارب؟

فى هذا الإطار طرح المكتب السياسى على العسكريين عدداً من القضايا وطلب رأيهم حولها:-*

---

* الوثيقة صفحة ٦٣.

"إن أى برنامج للتصحيح يجب أن يكون برنامجاً للإصلاح الشامل: حريات الشعب، التحالف، الوضع الإقتصادى المتدهور، الأداء الحكومى المتدنى لمؤسسات القطاع العام وفى المشاريع غير المدروسة، التوسع فى جهاز الدولة، الإمتيازات، أجهزة الأمن والإستخبارات، قضية الجنوب... الخ"

- إحتمال تدخل ميثاق طرابلس-مصر وليبيا ولا يجوز إستبعاده.

- إحتمال التدخل الأجنبى عن طريق أثيوبيا.

- الوضع فى المدرعات والمظلات لا يمكن الإطمئنان إليه والوضع فى البوليس يحتاج لتقدير، وكذلك وضع الحرس الوطنى، والقوات الخاصة التى يقال أن مجلس الثورة قد شرع فى تنظيمها.

- تقدير الوضع وسط الجنوب، وتقدير حجم نيران القوات المتحركة للإنقلاب، والقوات المضادة.

- هل يبقى بابكر النور، وفاروق حمدالله فى الخارج أم يعودا للمشاركة؟

وتختتم الوثيقة هذا الجانب بقولها، طلب المكتب السياسى أن يقدم العسكريون الشوعيون وجهة نظرهم وتقديراتهم حول هذه القضايا لوضعها أمام إجتماع اللجنة المركزية لإتخاذ قرارها.

ماذا عسى أن يقال حول هذا؟ ألا يعنى أن القيادة الحزبية قد بدأت فى طرح تفاصيل لخطوات عملية قد تتخذ بالفعل للقيام بعملية عسكرية؟ أو بعد هذا هل يجوز إنسانياً أن تنفى قيادة أى دور لها فى حركة ١٩ يوليو ٧١، وتلقى بالتبعية كاملة على عاتق هاشم العطا ورفاقه بعد هزيمة الحركة العسكرية فى ٢٢ يوليو ١٩٧١؟ وهل يكفى هنا إختزال موقف قيادة الحزب تجاه حركة هاشم العطا العسكرية وموقفها منها فى مقولة "شرف لا ندعيه وتهمة لا نبررها". هكذا بضع كلمات حيادية وحمالة وجوه، كان من الأفضل أن لا تقال؟

ما بين ١٦ نوفمبر ١٩٧٠
و١٩ يوليو ١٩٧١

ثمة أحداث لا يمكن لصفحاتها أن تطوى أو لحساباتها أن تسقط رغم جريان السنين. ففى مفترق طرق الزمن السياسى، وفى سياق صراعاته تتخذ بعض الأحداث منحى أقرب إلى إستدارة كاملة، لتلقى بظلالها وتداعياتها وآثارها، لفترات قد تمتد إلى حقب من التاريخ السياسى للبلاد. ويدخل فى عداد تلك الأحداث إنقلاب السادس عشر من نوفمبر ١٩٧٠.

فى تناول موضوع بتلك الخطورة، على مسيرة الحياة السياسية، لا أدعى لنفسى مكاناً مركزياً فى ملتقى خطوط المعلومات، ولكنى أستطيع القول إننى كنت من هذا فى موضع القريب البعيد. ويزكينى فى تناول هذا الموضوع، إعتمادى على زاد قليل، هو عبارة عن فترات كانت لى فيها صلة بالمؤسسة العسكرية؛ التى أقصيت فيها على المدى الزمنى لثلاث مرات، بسبب نشاطى السياسى، وإنتمائى، وكان آخرها هو نفس التاريخ الذى أنا بصدده الآن، ألا وهو ١٦ نوفمبر ١٩٧٠.

إننى لا أدعى هنا، إننى أكتب الفصل الأخير لتلك الحقبة أو ذلك الحدث، فأبواب الأدب السياسى مشرعة أمام الجميع، ولكن بإفتراض توفر الأمانة التاريخية، والتناول الموضوعى للباحثين، حتى لو إختلفت المشارب والأهواء. وبما أن الحدث لا يمكن تناوله بمعزل عن الظروف التي نشأ فيها، إلا إننى أجد نفسى فى وضع لا يمكن فيه الإفاضة فى التفاصيل، فهذا موضوع يتطلب معالجة سياسية عسكرية متكاملة وقائمة بذاتها.

كل قصدى أذن، أن ألقى بعض الإضاءات على إنقلاب ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ لإرتباطه بما حدث فى ١٩ يوليو ١٩٧١. ففى أحد جوانبه تمخض ذلك الإنقلاب عن إبعاد المقدم بابكر النور، والرائد هاشم العطا، والرائد فاروق حمدالله عن "مجلس الثورة" وعن صفوف القوات المسلحة بالإضافة إلى إبعاد قائمة من الضباط ذوى الميول الديمقراطية كذلك.

يمثل إقصاء أولئك الضباط إزاحة لممثلى التيار الوطنى الديمقراطى داخل المؤسسة العسكرية، فالمبعدون كانوا يمثلون قطاعاً واسعاً لضباط وصف وجنود، لم يكونوا يرون عيناً بعين مع "مجلس الثورة" فى سياساته المتصادمة بشكل تصاعدى مع تطلعات الحركة الشعبية وأمانيها فى الديمقراطية والتقدم الإجتماعى. بمعنى آخر مثل ذلك الإنقلاب إنتصاراً لشريحة الضباط المتأثرين بفكر القوميين العرب داخل "مجلس الثورة"، والذين كانوا قد إتخذوا قبلها قراراً بحل تنظيم الضباط الأحرار الذى حملهم إلى السلطة، بدعوى أن الثورة قد توجت إنتصارها، وإنها لا تسمح بوجود تنظيمات سياسية عسكرية داخل الجيش، لأن هذا يتنافى ومقتضيات الإنضباط العسكرى وتقاليد المؤسسة العسكرية.

ولكن تنظيماً آخراً كما ذكرنا فى السابق قد أقيم بمباركة وإشراف "مجلس الثورة" بإسم "أحرار مايو" وإسندت رئاسته للواء خالد حسن عباس الذى نصّب قائداً عاماً للجيش بعد تصعيد رتبته من رائد إلى لواء. وفى هذا التنظيم إحتل كل من الشقيقين محمد وأحمد عبدالحليم مواقع مؤثرة فى القيادة. ولقد كان ذلك التنظيم القدح المعلى فى الإخلال بنظم الجيش الذى شهد لأول مرة الترقيات الإستثنائية والمحسوبية وقوائم التطهير الجزافية، التى عصفت بكفاءات عسكرية ذات إقتدار، مما أثر على القدرات القتالية وأداء الجيش بشكل عام.

لقد فتح ذلك الإنقلاب طريقاً معبداً لجعفر نميرى للإنفراد بالسلطة فيما بعد، مستغلاً ضعف شريحة الضباط الذين حوله فى المجلس، وضعف قاعدتهم ونفوذهم داخل الجيش لإزاحتهم بكل بساطة وتنصيب نفسه رئيساً للجمهورية؛ إستناداً على تأييد بدأ يتلقاه من القوى السياسية التقليدية ومن العسكريين المحافظين من ذوى الرتب الكبيرة.

فوق ذلك، فقد أرخ ذلك الحدث لفتح الطريق أمام الفئات الرأسمالية الطفيلية كقوى إجتماعية جديدة تشكلت من باطن إئتلاف مصالح فئات مدنية وعسكرية فى إطار تداخل العلاقات بين جهاز الدولة وآلية السوق فى مجالى الإقتصاد والتجارة محليا ودولياً، وعلى إرتباط بالمؤسسات المالية والإستثمارات الأجنبية على المستوى الإقليمى والعالمى. نشأ عن هذا الوضع توازن قوى جديد، كسب فيه اليمين أراض مؤثرة على القمم الإقتصادية وبالتالى فى إطار التأثير على القرار السياسى للسلطة الحاكمة.

تحضرنى فى تسلق نميرى إلى رئاسة الجمهورية وحل "مجلس الثورة" هنا واقعة غائبة؛ وهى أن مجموعة ضباط المجلس أنفسهم كانوا يتربصون لإقصاء نميرى عن

السلطة، بعد أن بدأ يتعملق ويراكم نفوذه بحكم موقعه كرئيس للمجلس. ولقد شرعت تلك المجموعة بالفعل فى إتصالات مع ضباط ذوى مواقع مؤثرة، منهم على سبيل المثال المقدم عثمان حاج الحسين (أبو شيبة) قائد الحرس الجمهورى آنذاك؛ الذى إتصل به الرائد فتحى أبوزيد (أبن عم الرائد مامون عوض أبوزيد رئيس جهاز الأمن القومى وقتها) وأفضى إليه بعزم المجموعة للقيام بحركة إنقلابية لإبعاد نميرى عن السلطة، وطلبوا منه الإنضمام إليهم فى ذلك المخطط. وحتى الآن لست أدرى، لماذا أحجمت تلك المجموعة عن تنفيذ مخططها، وظل الموضوع يراوح مكانه بين خط الأقدام وخط النكوص، حتى تبدد فى شعار، الأيام، بعد تسريحهم وتفرقهم أيدى سبأ.

المهم لقد تميزت الفترة التى أعقبت ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ بعمق، وسرعة إيقاع الصراع السياسى والإجتماعى مما أنعكس بحدة على المؤسسة العسكرية التى أصبحت إحدى أهم وأخطر مراكز الصراع بحكم موقعها المركزى من السلطة التى كانت تعلن بأنها تحكم بأسم الجيش مما كان سبباً فى تسريع عملية الإستقطاب داخل المؤسسة العسكرية، وتبلوره فى تيارات متناوئه تتسابق للإستيلاء على السلطة بإحداث إنقلاب.

فى هذا السياق وقعت الإنتفاضة العسكرية التى قادها الرائد هاشم العطا فى ١٩ يوليو ١٩٧١، فالظروف الموضوعية حتمت أن تنفجر بؤرة الصراع داخل الجيش وما كان لمثل تلك التناقضات المتولدة عن الصراع السياسى أن تظل معلقة فى الفراغ، لأن مآل الصراع كان إلى منتهى، وقد عبرت قوانينه عن نفسها بتلك الصورة.

إفادات متفرقة
حول بعض وقائع
حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ المسلحة

فى ٢ يونيو عام ١٩٧١ غادرت البلاد فى رحلة إلى الخارج مصطحباً واحداً من أفراد الأسرة يبحث عن علاج... فى ليلة ١٩ يوليو وأنا فى برلين وصلتنى أنباء وقوع الحركة العسكرية بقيادة هاشم العطا فى السودان. وبكل الصدق لم يكن الخبر مصدر دهشة لى أو مفاجأة جاءت عرضاً وبغير حسبان، إلا إذا إستثنينا التوقيت الذى فوجئت به حقاً. ففى تاريخ ما بين الربع الأول من عام ١٩٧١، طرحت داخل قيادة التنظيم العسكرى، فكرة كيفية التحسب من وقوع إنقلاب يمينى، لا يطيح بنظام نميرى فقط، بل يدخل البلاد فى نفق جديد مظلم يطال التنظيم الشيوعى داخل الجيش، وتنظيم الضباط الأحرار، ويلحق بهما وبالحركة الديمقراطية ضربات لا يستطيع أحد التكهن بآثارها المدمرة فوق ما هو عليه الوضع.

هكذا تم الإتفاق على وضع خطوط عريضة لخطة عسكرية يتم إستكمال عناصرها تبعاً لمستجدات الوضع، يكون هدفها إجهاض أية حركة إنقلابية يمينية، ولم يكن ذلك مستبعداً لأن نذره كانت تخيم على سماء البلاد بصورة لا تخطئها العين. وأذكر إن قيادة التنظيم الشيوعى، قد كلفت المقدم بابكر النور بوضع مشروع للهيكل العام لتلك الخطة، وقد فعل، وناقشتها حلقة القيادة ووافقت عليها لتظل مشروعاً تحقيقه مرتهناً بالظروف.

لقد كانت تتجمع لدى التنظيم معلومات دقيقة تمكنه من رصد تحركات كل التيارات الخفية المتصارعة، بحكم تملكه لقنوات مباشرة ومؤثرة للمعلومات حتى تلك التى يتم ضخها للسلطة بواسطة أجهزة إستخباراتها .وحدث هذا لأن أثنين من قيادة التنظيم العسكرى الشيوعى بحكم ظروف سابقة، كانا قد تمكنا من إختراق تنظيم "أحرار مايو" وتبوءا أماكن بارزة فى تشكيلته القيادية، هما العقيد عبدالمنعم محمد أحمد قائد اللواء الأول مدرعات، والمقدم حاج الحسين (أبوشيبة) قائد الحرس الجمهورى. وتعود أسباب تمكنهما من عملية الإختراق، ما كان لكليهما من تقدير وسط أعضاء "مجلس الثورة". فالضابط الجسور المقدم أبوشيبة لعب دوراً حاسماً ليلة ٢٥ مايو ١٩٦٩، فهو أول من أقتحم القيادة العامة ووضعها تحت سيطرته وقام بتأمينها لصالح الإنقلاب، وهو الذى عاد

إلى الخرطوم قبل ليلة واحدة من الوحدة العسكرية التى كان يعمل فيها خارج العاصمة، مدفوعاً بمعلومات مغلوطة بأن القوى الحقيقية المحركة للإنقلاب هى التنظيم العسكري الشيوعى الذى ينتمى إليه. وكان هذا أيضاً هو وضع العقيد عبدالمنعم محمد أحمد (الهاموش) الذى برز دوره كضابط لامع ومقدام فى تلك الأيام، مما حمل الإنقلابيين المايويين على الثقة به وتعيينه قائداً للواء الأول مدرعات، إحدى الركائز الأساسية التى كان النظام يعتمد عليها فى حمايته وتأمين بقائه.

وعوداً إلى ما كنا فيه، أقول أن فكرة القيام بعمل عسكرى لإستلام السلطة لم يكن مطروحاً على حيز التنفيذ، حتى وقت مغادرتى أرض الوطن إلى الخارج. وهنا تحضرنى واقعتان. فى آخر إجتماع حضره المقدم بابكر النور قبيل أيام من سفره إلى إنجلترا للعلاج، توجه بسؤال إلى زميله الرائد هاشم العطا عن تقديراته حول أى إحتمالات قد تطرأ على الموقف جراء تسارع الأحداث، بما قد يفرض على التنظيم القيام بعمل عسكرى؛ مما يستوجب على المقدم بابكر إلغاء سفره.

وأذكر أن تقدير الرائد هاشم وبقية أعضاء مكتب التنظيم إستبعد حدوث تطور متسارع فى الأحداث على المدى الزمنى القريب.

الواقعة الثانية: كنت طرفاً فيها. فى آخر إجتماع للمكتب القائد للتنظيم وكان قبيل ليلة واحدة من ميعاد سفرى إلى الخارج، أوصلنى الرائد هاشم وبرفقته المقدم محجوب، بالسيارة لشارع جانبى فى الملازمين بالقرب من منزلنا. لفت نظرى قول هاشم فى آخر حديثه وهو يودعنى، أرجو أن لا تضطرنا الظروف للتحرك فى غيابكم... ثم إنطلق بسيارته فى جوف الليل. ولم يدر بخلدى أن ذلك هو آخر وداع مع ذلك الرجل الباسل النبيل.

فى الخارج كنت على إتصال شبه يومى بالمقدم بابكر النور، والرائد حمدالله، المتواجدين فى لندن. وفى ليلة ١٩ يوليو التى إنتصرت فيها الحركة المسلحة، إتصلا بى يقترحان اللحاق بهما فى لندن للتحرك سوياً إلى الخرطوم على طائرة الخطوط الجوية البريطانية وإتفقنا على ذلك، كان كلاهما مهموماً بسير العملية العسكرية اللاحقة، وموقف الوحدات العسكرية فى أنحاء القطر تجاه الحركة وما إلى ذلك من تساؤلات. وفى تلك الليلة وبعد سماعى ما جرى من تحول فى السلطة، عدت إلى الفندق، وصعدت إلى غرفتى ليتبين لى أن المفتاح الذى تسلمته من الإستقبال مغاير، وبسؤالى قيل لى أن السفير السيد حسان محمد الأمين جاء يبحث عنى، وهو الذى أمر بتغيير سكنى فى الفندق . لم أقبل تلك اللفتة رغم كرمها وتمسكت بمكانى القديم.

جاء السفير تلك الليلة للمرة الثانية، وبدأنا فى ترتيبات إجراءات سفرى إلى لندن كما تم الإتفاق عليه، ولكننا واجهنا صعوبة أن نجد طائرة مغادرة من برلين الشرقية يتناسب توقيتها للحاق بالآخرين فى لندن وجدول إقلاعهم. وكان الحل الثانى السفر على طائرة أخرى تغادر من برلين الغربية، غير أن المسئولين فى ألمانيا الشرقية لم يتحمسوا لفكرة سفرى من القطاع الغربى لبرلين، وإقترحوا أن أسافر فى اليوم التالى على متن طائرة بولندية من برلين الشرقية إلى لندن. وبما إن رحلتى إلى لندن ستكون متأخرة عن مواعيد إقلاع الطائرة البريطانية، فقد إقترحاً (بابكر وفاروق) أن ألحق بهما فى أول طائرة إلى الخرطوم، وسيعملان على السماح لها بأذن للهبوط هناك، تماماً كما تم ترتيبه فى حالتهما.

إذكر أن زارنى فى تلك الليلة برفقة السفير أعضاء قياديين من حزب العمال الإشتراكى الألمانى الموحد (الحزب الشيوعى الحاكم) وناقشونى أن أنصح الرائد هاشم العطا فور وصولى بأن لا يتسرع، ويصدر حكماً بإعدام جعفر نميرى، الذى قالوا فيما قالوه إنه لم يزل حتى ذلك الوقت يتمتع بسند من الشعب والجيش، حسب رأيهم، وإن إجراءاً مثل هذا، قد يؤدى إلى ردود فعل ليست فى صالح السلطة الجديدة. ومن الواضح أن الموقف الرسمى لألمانيا الشرقية إتسم ذلك الوقت بتعاطف كبير مع النظام المايوى لأنه فى رأيهم كان أول نظام يقوم بالإعتراف بألمانيا الشرقية عام ١٩٦٩؛ وليس سراً أن الأفواج الأولى من طواقم جهاز الأمن القومى كان يتم تدريبها على أيدى جهاز الأمن فى ألمانيا الشرقية دعماً للنظام المايوى الذى كافأهم بعد سنوات بإعترافه بألمانيا الغربية وهى قضية حساسة فى وقتها بين النظاميين الألمانيين، وكانت تلك حلقة فى مسلسل الإنقلاب الكلى للنظام المايوى على شعاراته الأولى وتحالفاته مع المعسكر الإشتراكى.

وعودة إلى موضوع السفر فإن القرصنة الجوية الليبية لطائرة الخطوط الجوية البريطانية التى كان على متنها المقدم بابكر النور، والرائد فاروق حمدالله، قد غيرت تماماً من وجهة سفرى بعد أن أسقطت فكرة الذهاب عن طريق لندن نهائياً، وإقتراح المسئولين الألمان أن أغادر من برلين الشرقية رأساً إلى الخرطوم بعد تدبير الأمر، وإنجلاء موقف إختطاف الطائرة البريطانية فى أجواء بنغازى. ومع تداعى التطورات فى تلك الأيام الثلاثة العاصفة وهزيمة حركة ١٩ يوليو ١٩٧١؛ لم أستطع العودة إلى أرض الوطن وبقيت منفياً فى الخارج لقرابة أربعة عشر عاماً.

ورغم ما لهذا من جانب شخصى، فأنا أذكره لدحض الروايات التى أشارت إننى كنت ضمن ركاب الطائرة المخطوفة، وإن السلطات الليبية لم تتعرف على هويتى، وما إلى ذلك من القصص التى ظهرت على الصحف تلك الأيام.

الذى يرقى إلى دائرة الإتهام هنا أن حادث إختطاف الطائرة كان جزءاً من شبكة تآمر ضد حركة ١٩ يوليو ١٩٧١، وينطوى على جانب خطير من الإنتهاك للقوانين التى تنظم العلاقات الدولية، ومن إنتهاك للسيادة الوطنية فى حق كل بلد أن يقرر نظام حكمه كما يشاء.

كلما ذكرت حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ فى التاريخ سيطفو على السطح بشاعة الجرم الذى إرتكبه النظام الليبى فى حق الثورة السودانية، والتى قام قائدها بتسليم أثنين من قادتها إلى الموت، واطئاً بنعله على ما ظل يدعيه بأنه التجسيد الحى للتقاليد العربية الأصيلة. ورغم تصريحاته بعد سنوات بأنه أخطأ التصرف فى تسليم رهائنه للسلطة الحاقدة فى السودان، فإن التاريخ لن يغفر له ما فعله وإختال وإزدهى به وسط العالم على أيامها .وفى رأيي أن متابعة خيوط حلقة التآمر وتوثيقها تنبع أهميتها من أنها تشكل جزءاً من التاريخ السياسى المعاصر لإرتباطها بحدث كبير جرى فى السودان، ولتحديد مواقع الأنظمة فى خريطة المنطقة العربية فيما قد يستجد من تحولات فى مسار التطور السياسى اللاحق فى السودان.

هذا أيضاً يذكرنى بما قيل بعد هزيمة ١٩ يوليو حول الطائرة المصرية التى أقلت الإستاذ أحمد حمروش الذى إبتعثه الرئيس أنورالسادات للتخاطب مع قادة حركة هاشم العطا، وما قيل من أن الطائرة حملت أيضاً عناصر من أجهزة الأمن، أمدّوا دبابات اللواء الثانى التى تم تعطيلها بما ينقصها من قطع للتحرك لإجهاض حركة ١٩ يوليو. هذه وتلك خيوط لم تتم متابعتها وفض مغاليق أسرارها، رغم إرتباطها بأخطر المنعرجات فى تاريخ البلاد. ولا يقل أهمية بل يزيد التقصى عن الحقائق حول مجزرة قصر الضيافة.

والآن وبعد كل تلك السنين، وأنا إستحضر تداعى الأحداث، والدائرة التى كان يفكر فيها ومن خلالها المناضل الرائد هاشم العطا، لا يعترينى أدنى شك بأن الظروف التى إكتنفت تحركه كانت القوة الدافعة لكل ما جرى ولم يكن غير ذلك من مناص. ولعل أبرز ما يتحتم وضعه فى الإعتبار إن شرارة الحركة قد إنطلقت فى ظروف تميزت بخلل فى العلاقة بين القيادة السياسية للحزب من جهة وبين التنظيم الشيوعى العسكرى من جهة أخرى، ويبدو واضحاً أن القدرة التعبوية للحزب على مستوى الشارع لم تكن فى المستوى التى تفرضه الأوضاع، رغم ما توحى به ضخامة المواكب التى سيرتها الجماهير تأييداً للحركة.

المأخذ هو أن الحزب على المستوى الداخلى لم يكن معبأ لحماية الحركة، بعمل عسكرى شعبى، يعزز ويرمز للحمة العمل الجماهيرى بالعمل المسلح، يطبع الحركة منذ إنطلاقها بالطابع الشعبي المدافع عن شعاراتها وبرنامجها ليبرزها كتيار جماهيرى عريض وليس تحركاً عسكرياً معزولاً أو صراعاً على السلطة؛ لأن الحركة العسكرية كانت فى واقع أمرها جزءاً من حركة التغيير الإجتماعى وعلى إتصال بالنضال الذى خاضته الحركة الشعبية ضد الدكتاتورية المايوية فى كثير من الجبهات.

إن الإستنتاج الذى يقفز هنا إلى المقدمة، هو أن بناء الأدوات الحزبية فما سمى بالفرق الشعبية المسلحة التى طرحها الحزب منذ ثورة إكتوبر ١٩٦٤، لم يكن بالمستوى المطلوب، ليقوم بدور الحماية للحركة العسكرية وهى تخطو أيامها الحرجة الأولى. إن كل الدلائل تشير إلى أن الحزب كان يتعامل مع الحدث من الزاوية السياسية فقط، فى وضع يستلزم التعامل معه المزج بين التدابير العسكرية والسياسية. وليس فى هذا دعوة لعسكرة الحزب، أو ان تتحول قيادته إلى هيئة أركانحرب، لكننا نود أن نشير هنا إلى حضور الفكرى النظرى حول العمل الثورى والأزمة الثورية كجزء فى منظومة الأفكار التى يهتدى بها الحزب والتى ليس مستبعداً فيها إمكانيات التحول من النضال السلمى للنضال المسلح فى مسار الصراع السياسى.

لقد قدمت وثيقة ١٩ يوليو ٧١ تصوراً لقيادة الحزب حول الجوانب السياسية والعسكرية التى إكتنفت وقوع حركة هاشم العطا المسلحة وهذا فى جانب منه نداء مفتوح لكل أطراف الحركة السياسية لإبراز وجهة نظرها فى ذلك الحدث.فى هذا الإطار تندرج محاولتى المتواضعة وقد إرتبط أسمى بتلك الإنتفاضة المسلحة. وستظل الحاجة إلى تفسير ما حدث بعيداً عن التحليل الشكلى الذى يستخدم الوصف العام منهجاً للوصول إلى الحقيقة لأنه لا يفى بالغرض، إذ لابد من المزيد من المحاولات التى تتسم بالتحليل الموضوعى للظروف التى حدثت فيها حركة ١٩ يوليو المسلحة نشأة ونهاية.

التنظيم الشيوعى العسكرى
الأوضاع السياسية ومواقفه

لو إستعرضنا كثيراً من أسماء أعضاء المكتب القائد للتنظيم الشيوعى داخل الجيش، لتبين لنا أن صلتهم بالحزب ترجع إلى عهد الدراسة الثانوية العليا أى فى الخمسينات.

ورغم أن العمل السياسى داخل الجيش عادة ما يكون محفوفاً بالسرية المطلقة، نسبة لنظم المؤسسة العسكرية التقليدية الصارمة، دعك من العمل داخل تنظيم عسكرى شيوعى، إلا أن التاريخ يسجل لتلك الكوكبة من حملة المشاعل من أولئك الضباط، المأثرة التى إجترحوها بجهدهم المضنى الذى بذلوه، سواء بتوسيع صفوف التنظيم عاماً بعد عام، أو بناء تنظيم الضباط الأحرار، الذى يضمهم سوياً مع مجموعات الضباط الوطنيين والديمقراطيين، والذى كان لهم فضل صياغة برنامجه ذى الطابع التقدمى، الذى يضع طلائع القوات المسلحة بين فئات التحالف الوطنى الديمقراطى.

ولا ينكر إلا مكابر الدور التنويرى الذى لعبه التنظيم العسكرى الشيوعى داخل القوات المسلحة على مدى سنوات طويلة، سواء أكان هذا بالكلمة المكتوبة، أو الإتصالات المباشرة مع أفراد الجيش ومخاطبتهم فى المنعرجات الحرجة من تطور الأوضاع السياسية فى البلاد. ولعل مواقف أولئك الضباط فى ثورة إكتوبر ٦٤، التى أطاحت بالدكتاتورية العسكرية الأولى بقيادة الفريق إبراهيم عبود، تقف شاهداً على الحس الوطنى، والتوجه الديمقراطى الذى نشروه داخل المؤسسة العسكرية، والذى ظل نبض حياته يخفق خلال إنتفاضة مارس/إبريل ١٩٨٥، ولم يزل.

وخلال فترات تاريخية مختلفة، تراكمت لدى ذلك التنظيم وبين أوساط قياديه على الأخص تجربة سياسة لا يستهان بها، وأُستوعبت الدروس الصعبة للإنقلابات العسكرية التقليدية التى قامت بها مجموعات من الضباط الوطنيين فى مقاومة الدكتاتوريات العسكرية الأولى والثانية: وما لها للفشل لعدم إمتلاكها لبرنامج فى المجرى العام لحركة التغيير الإجتماعى، مما جعلها معزولة كصراعات بين عسكريين من أجل السلطة.وكضباط شيوعيين تقوم شواهد على ما يتصفون به من إنضباط حزبى والتقيد بموقف الحزب عبر السنين، نشير إلى أحدها، وهو موقفهم داخل تنظيم الضباط الأحرار، عندما طرحت مجموعة القوميين العرب من أعضائه فكرة القيام بإنقلاب فى مارس ١٩٦٩، وتقيدهم بموقف الحزب الرافض للفكرة، ودفاعهم عن هذا إلى ساعة أن أصبح الإنقلاب أمراً واقعاً،

إستند التحرك لتنفيذه على تنظيم الضباط الأحرار، إعتماداً على ظروف حاكمة ما كان لوقفها من سبيل.

كان رفض فكرة الإنقلاب من جانب الضباط الشيوعيين منسجماً مع موقف قيادة الحزب حيث إجتمع إثنان منها، هما سكرتير الحزب، والشفيع أحمد الشيخ عضو المكتب السياسى، قبل يوم من وقوع الإنقلاب بالعقيد جعفر نميرى لإقناعه بفكرة التخلى عن الإنقلاب، لأنه سيقطع الطريق على وضع الحركة الجماهيرية الذى كان يشهد تنامياً ملحوظاً يجعل بإمكانها إحداث تحولات عميقة فى الوضع السياسى.وربما لا يعلم البعض أن نميرى -ولسبب غير معروف- قد أظهر إقتناعاً بالفكرة وتوجه إلى خور عمر لإقناع القوات المتواجدة هناك بإرجاء التحرك. غير أن ضابطاً مغامراً ذى إرتباطات غامضة تصدى بالقول بأن التحرك أصبح ضرورة لا محالة بعد أن ذكر أنه قد سبق له أن خاطب جنود سلاح الدبابات والمظليين المعسكرين فى خور عمر حول أمر الإنقلاب، وهكذا فإن الأمر قد خرج إلى العلن، وليس هناك أدنى ضمان للسرية أو الكتمان، وبعدها سيدفع كل مشارك الثمن أمام المحاكم العسكرية حسب ما تقدم به من حديث مضلل، لأن هذا كان هو الطعم الذى إبتلعه إنقلابيو خور عمر، بعد أن تكشف لهم فيما بعد أن ذلك الضباط لم يقم أصلاً بتنوير الجنود حول فكرة الإنقلاب.

عود إلى بدء أقول أن الجو المشحون بالأزمات والفوضى المربكة، الذى سبق منها ١٩ يوليو ٧١ أو الذى تلاه سيظل فى حاجة إلى مراجعة لفترة قد تمتد لتحقيق الموازنة لعناصر حدث هام، جرى فى إطار معادلة معقدة، لتركيز جوهرها كإحدى أهم الأحداث فى تاريخ السودان المعاصر.فعلى صعيد الوضع السياسى كانت تداعيات الأحداث تتسارع، والأزمة تعيد إنتاج نفسها بأشكال متعددة، وتطرق أبواب الشارع السياسى والمؤسسة العسكرية بأعنف ما يكون.

فى تلك الأيام العاصفة ذكر العسكريون الشيوعيون أن الوضع داخل الجيش سينفجر، تحركوا هم أم لم يتحركوا، وهذا التقدير لم ينشأ من فراغ، لأن أكثر من تنظيم داخل القوات المسلحة كان يسعى لإحداث إنقلاب، بما ينطوى على هذا من مخاطر على مجمل الحركة الديمقراطية فى البلاد. وبحدوث ١٩ يوليو ١٩٧١، قد يقال أن هذا الحديث كان ينطوى على حمل الحزب على فكرة القيام بإنقلاب: غير أن الدوافع الحقيقية لتحرك هاشم العطا العسكرى يمكن أن نستخلصها فى تساؤلاتهم التى طرحوها على سكرتير الحزب، فهم سألوا* عن "جدوى تنظيمهم العسكرى إذا لم يتحرك لمساعدة

---

* صفحة ٢٥ من الوثيقة.

المقدم ابوشيبة قال فى هذا الشأن: هل نحن ريشة وجاهة على الخوذة الإجتماعية للحزب، ولا أكثر من هذا؟

الحركة الشعبية التى ظلت تتراجع أمام هجوم السلطة منذ ١٦ نوفمبر ١٩٧٠، وأصبح نميرى ومجلس الثورة مطلق اليدين، وبدأ فى حل النقابات. وأعلن خطة الحزب الواحد، وإن الخطوة التالية ستكون تسريحهم من الجيش؛ فهل يستسلمون دون مقاومة؟، كما إن علاقتهم بالحزب ليس فقط من أجل الماركسية، لأن الكتب الماركسية متوفرة فى السودان، ويمكن الإطلاع عليها ودراستها خارج الحزب، وإنما علاقتهم بالحزب كعسكريين ومقاتلين ثوريين، وتحتم عليهم هذه العلاقة أن لا يسمحوا إن تمر الدكتاتورية العسكرية تحت حمايتهم."

إن إسقاط كافة الإعتبارات السياسية الناجمة عن حدة الصراع، والدلائل الملموسة لتسابق أكثر من تنظيم عسكرى داخل الجيش للقيام بعملية إنقلابية، وبداية عملية الإستدعاءات والتحقيقات التى قام بها جهاز الأمن مع الرائد هاشم العطا والمقدم محجوب إبراهيم حول تحركاتهم تلك الأيام ؛ أقول أن إسقاط كافة تلك الإعتبارات من الحساب، تبدو كمقدمة لتحميل التنظيم العسكرى كامل المسئولية للقيام بالحركة، وإن قيادة الحزب كانت تجهل كل تلك التطورات، ولم تصل إلى علمها بتاتاً أى معلومات عن ما سيقدم عليه التنظيم، وهى بهذا ضحية لقرار إتخذ من وراء ظهرها؛ ولا أظن إن هذه هى الحقيقة بأية حال من الأحوال.

ويتحتم هنا التوقف عندما ورد فى الوثيقة فى صفحة ٥٥ فى هذا السياق ، وإذا لمسنا ضعفاً فكرياً فى تقديرات العسكريين، فتلك مسئوليتنا فى قيادة الحزب، حيال واجبنا الدائم برفع المستوى السياسى والفكرى لأعضاء حزبنا فى كل المواقع". وإن القول بتدنى القدرات السياسية والفكرية لمجموعة الشيوعيين العسكريين الذين قادوا حركة ١٩ يوليو، ينطوى على التصغير من شأن شيوعيين عاشوا حياة الحزب صعوداً وهبوطاً على فترات تاريخية طويلة، فالقياس بتدنى القدرات هنا . والربط بينه وبين البزة العسكرية دون تفريق ممعن فى الخطأ.

فى هذا فنحن حتي إذا أخذنا القطاع القيادى للحزب، فإننا لا نستطيع الإدعاء بأنه قد إرتقى بمستوياته الفكرية إلى مصاف الكمال، وكم من مشاريع فى الحياة الحزبية قد كرست لتلافى هذا النقص على المستوى القيادى.

ولقد تزايدت أهمية العمل الفكرى فى المراحل الجديدة من تطور الثورة السودانية التى ما عادت قضاياها تعالج بالإثارة والضجيج؛ لهذا تبرز قضية رفع القدرات الفكرية والنظرية لحلقة الكادر القيادى للحزب حتى الآن قضية مركزية يعتمد على حلها الكثير، ولا أحسب أنها بهذا الوصف يمكن أن تستخدم للإنتقاض من أعضاء الحزب الآخرين.

إن أى مراقب يستطيع اليوم أن يلحظ أن الألق الفكرى للحزب وإشعاعاته فى سنوات مراحل تطوره السابق والذى شكل قوة جذب وتنوير دفعت بأعداد للإنخراط فى صفوفه؛ قد خبا، فى الوقت الذى أصبحت فيه جبهة العمل الفكرى من أهم جبهات النضال السياسى فى ما تطرحه الحياة السياسية من قضايا مستجدة ومعقدة نمس الكثير من جوانب المعرفة الإنسانية.

تقول الوثيقة فى صفحة ٥٥ "إن العسكريين بحكم إنتمائهم للمؤسسة العسكرية -الجيش- هى حقيقة تفرض طابعها على تقديراتهم، رغم إنتمائهم الحزبى، فهم فى نهاية الأمر، ليسوا أول مجموعة عسكرية حزبية تغلّب تقديراتهم العسكرية على التقديرات السياسية لحزبها" وتمضى الوثيقة فى نفس الصفحة للقول "إن التنظيم العسكرى الذى يؤسسة أى حزب أو حركة سياسية، إما أن تستخدمه القيادة السياسية فى اللحظة المناسبة، أو يستخدم نفسه رغماً عنها." وتطرح الوثيقة هاتين المقولتين الإفتراضيتين وكأنهما حقيقة يدور فى إطارها صراع فكرى وسياسى بين العسكريين بإنتماءتهم المختلفة والقيادات السياسية بشكل فيه كثير من الأحكام الإطلاقية.

غير أن الأمر فى حالة حركة ١٩ يوليو العسكرية لم يكن صراع إرادات متصادمة بمعزل عن الوضع السياسى السائد آنذاك، والذى كانت إيقاعاته تجرى بمتواليات حسابية. إن فى إعادة طرح سؤال العسكريين على قيادة الحزب تلك الأيام؛ إن كانوا مجرد أدوات تنفيذ ومعارضته بالرد، إن من حق القوى السياسية المدنية أن تتساءل أيضاً إن كانت هى مجرد قوى للمساعدة والتأييد، لا تعطى إجابة على السؤال الأشمل:-

ألم يكن لذلك التعارض صلة بالقضية القديمة التى تطرقنا إليها من قبل، والتى تعود أسبابها إلى الثغرات الفاغرة فى إستراتيجية الحزب حول دور المؤسسة العسكرية، والتى كانت تستوجب إستكمالاً ومتابعة من الجوانب النظرية والفكرية؛ إذ لم يكن الموضوع بأية حال هو تصادم أرادت كما تصوره الوثيقة.

تجـــديد البنيـــــة
العامـــة للإســتراتيجية

ذكرنا فيما سبق، أن الجهد النظرى حول دور الجيش قد أحتل حيزاً ملموساً في أدب الحزب. كان هذا نتاجاً لتطورات طرأت على الحياة السياسية السودانية. كان من الضرورى والحال كذلك، إنتهاج معالجات تتسم بالديناميكية والتجدد لما ظل يجرى داخل المؤسسة العسكرية، بحكم المؤثرات التى تخللتها، أثناء تدخلها المتعاقب فى الحياة السياسية. والتركيز علي دور الجيش كنهج آحادى الجانب، ليس هو المفتاح لتحقيق التوازن فى إجتهادات الحزب النظرية، وتثبيت جوهرها، لإستكمال البنية العامة لإستراتيجية الحزب، وتجديد بنائها ليواكب المستجدات التى تطرأ فى السياق العام لمجرى النضال السياسى؛ وصولاً إلى إقتراب أفضل، لسد الثغرات فى النظرة إلى العمل المسلح بصورة أشمل. فالحقيقة الماثلة للعيان، فى أوضاع السودان، فى السنوات الماضية، تؤكد ان العمل المسلح لم يعد وقفاً على الحركات الإنقلابية التى تجرى بواسطة الجيش. فلو أخذنا التطورات الناجمة عن الحرب الأهلية، التى يدور رحاها فى جنوب البلاد؛ نجد أن تلك الحرب قد أفرزت ذراعاً عسكرياً هو الجيش الشعبى لتحرير السودان، وجناحاً سياسياً هى الحركة الشعبية لتحرير السودان، وكان ولا يزال لهما حضور دائم ومؤثر وفاعل فى الحياة السياسية فى البلاد. هذا طرح الوضع قضية ذات جانبين:-

أ- الأول: أن الحركة كتنظيم معبر عن الإرادة السياسية لقوى ذات وزن فى الجنوب، قد طرحت برنامجاً سياسياً يحمل نظرتها، بما يجب أن يكون عليه نظام الحكم فى السودان، الهوية، الدين والدولة، تقسيم الثورة، الديمقراطية التعددية... الخ،

ب- الثانى:تتوسل الحركة لتحقيق ذلك البرنامج بالعمل المسلح، مما يعنى أننا أمام موقف تتداخل فيه عناصر سياسية وعسكرية، يفترض حين الإقتراب منه أو تحليله، الأخذ بعين الإعتبار، المستجدات التى واكبت العمل المسلح، وإنعكاساتها على الوضع السياسى فى المراحل المختلفة من مراحل النضال.

لقد أضاعت الحركة السياسية فى الشمال كثيراً من الوقت، كان من الممكن تكريسه لتقويم الحركة المسلحة فى الجنوب، وصولاً إلى مد جسور التحالف معها فى قضايا مصيرية، ترتبط بآفاق التطور السياسى اللاحق للسودان. ولابد أن نشير هنا إلى أن

الحزب الشيوعى وقوى ديمقراطية أخرى، قد أكدوا منذ البداية ان الحركة الشعبية لتحرير السودان، قد طرحت، لأول مرة قضية الوحدة بين الشمال والجنوب فى مستوى جديد، وخاضت فى هذا معارك ضد أجنحتها الداعية للإنفصال. وكانت الدعوة للوحدة تمثل ولا تزال أبرز بنود برنامجها السياسى مما أضفى عليها طابعاً مميزاً عن الحركات المسلحة التى سبقتها فى الجنوب، والتى كانت تدعو إلى فصل الجنوب عن الشمال. هذا إلى جانب أن تلك الحركة قد شكلت جزءاً من قوى المعارضة، ولعبت دوراً هاماً فى عملية الإطاحة بدكتاتورية نميرى.

كان هذا الإستقراء الإيجابى للمواقف المعلنة للحركة الشعبية لتحرير السودان، هو الحافز الذى دفع الحزب إلى مد جسور التواصل مع الحركة منذ سنينها الأولى، وليس سراً الآن القول، بأن الحزب كان أول من عمل على تقديمها لقوى عالمية وتعريفهم بها.ولابد أن أذكر هنا أنه بعد إنتفاضة مارس/إبريل ٨٥ وبعد خروج سكرتير الحزب الشيوعى، من أجواء الأختفاء التى كان يعمل منها تحت الأرض لمدة قاربت الستة عشر عاماً؛ جعل من أولى إهتماماته فى الجولة التى قام بها خارج البلاد، الإلتقاء بجون قرنق، وإجراء مناقشات معه تتسم بالصراحة حول بعض بنود المانفستو (برنامج الحركة الصادر فى ١٩٨٣/٧/٣١) والتى لا تنسجم ومقتضيات المرحلة، أو الثوابت التاريخية التى حكمت نشأة مؤسسات الدولة وإجهزتها كالجيش السودانى.

فقد كان المانفستو يدعو لتحطيم الجيش السودانى، بإعتبار إنه مؤسسة رجعية إنكشارية تم بناءها بواسطة الإدارة البريطانية الإستعمارية فى السابق، ويواصل عمليات بنائها الإستعمار الحديث فى الظروف الجديدة. لهذا لابد من تحطيم الجهاز، ليقوم على أنقاضه جيش ثورى جديد، تتشكل نواته فى مستوياته المختلفة من الجيش الشعبى لتحرير السودان. وواضح أن هذه النظرة لا تتسم بواقعية لأنها من ناحية تلغى تماماً جذوة الروح الوطنية للجيش بكامله، وتضعه عملياً فى الخندق المقابل؛ أسيراً للنزعة القومية الضيقة، التى كثيراً ما تستخدمها القوى الرجعية لتأجيج المشاعر الوطنية بطريقة زائفة، تحت شعارات الدفاع عن الوطن والتى أصبحت على أيامنا هذه دفاعاً عن "العقيدة والأرض والعرض" كأقبح صوّر ديماجوجية شعارات الجبهة الإسلامية القومية.

ثم إن هناك الدعوة الزاعقة للإشتراكية كما وردت فى المانفستو التى تناولها سكرتير الحزب الشيوعى فى مناقشاته مع جون قرنق، وتقديم الرأى بأن الإعلان عن هذا لا يتوافق مع أوضاع الحركة قيادة وقاعدة، والتى هى فى الأساس جبهة مؤتلفة من المقاتلين؛ وأن الأولوية هنا هى عملية إقناعهم بأهداف الحركة السياسية الآنية، بعيداً عن الأيديولوجيات،

التى قد لا تتفق والبناء الفكرى للمقاتلين، أو قد تتسبب فى خلافات، أو متاهات جدل نظرى لا طائل من ورائه، على حساب الأولويات الأهم. هذا فضلاً عن أن الإشتراكية أفق لم يزل يستشرفه النضال الوطنى الديمقراطى على المدى البعيد.

الجانب الآخر فى الدعوة إلى الإشتراكية، فى تلك المرحلة، إنها قد تشكل سلاحاً تستند عليه، القوى المعادية للإشتراكية عالمياً لتحريك آلة عملها الدعائى والتآمرى، ونظرياتها حول المد الشيوعى فى القارة الأفريقية، فى محاولاتها لضرب الحصار على حركة التحرير الوطنى الأفريقية، وتأليب الحلف الإمبريالى ضدها، إما لتدجينها أو الإجهاز عليها فى نهاية المطاف.

أتطرق هنا لهذا، بإعتباره لمحة، لما قد تمثله لقاءآت قادة العمل الوطنى، فى إطار التبادل الحى للآراء، ليس من باب الوصاية، ولكن أخذاً وعطاءاً فى حقل العمل السياسى، الذى لا يستطيع حزب أياً كان أن يدعى أن توجهاته هى خطوات مستمرة من الصواب بشكل مطلق. وإن الجهد الذى تم بذله بأسم الحزب، يعتبر مأثرة على المستوى الوطنى فى إطار العلاقات بين أطراف القوى السياسية المختلفة وهى تطرح برامجها ورؤاها فى عمليات التغيير الإجتماعى، بما لذلك الجهد من دور فى تقريب المواقف ومد جسور الثقة بين الأطراف، وكمساهمة متجردة لإثراء الفكر السياسى السودانى، وتجديد بنائه بعيداً عن المسلمات والمدركات التى تتسم بالجمود والتى ظلت تعوق عمليات بعث الأمة السودانية على أساس من المساواة والعدل والتكافؤ، فى بلد متعدد الأعراق والثقافات والأديان.

هكذا يحافظ الحزب على دوره كأحدى رافعات الإستنارة النهضوية، وموقفه التاريخى كأول قوى سياسية فى البلاد تقوم بصياغة مشروع سياسى لمعالجة قضية الوحدة الوطنية بين الشمال والجنوب، يطرحه منذ عام ١٩٥٦ برنامجة الذى يدعو إلى منح الحكم الذاتى الإقليمى للجنوب، كخطوة على طريق بناء دولة النهضة الوطنية القائمة على توافر الثقة والتآخى القومى فى وطن يتميز بتعدد الكيانات العرقية.

كان كل ما قيل نموذجاً للجهد النظرى للحزب الذى تعاد قراءته الآن على ضوء التطورات التى لازمت مسألة لم تعد تخص الإقليم الجنوبى وحده بل كل السودان الذى يمر بأزمة حكم، وما إنبثق عن هذا من إجماع وطنى يتمثل فى مشروع التجمع الوطنى الديمقراطى للخروج النهائي من تلك الأزمة.

ورغم أن موقف الحزب قد إستقر فى وعى الحركة الجماهيرية فيما يتعلق بالمسألة الوطنية؛ تبقى الحقيقة أن كثيراً من العثرات قد إعترضت طريق ذلك الجهد الصاعد، نراها فى بعض المنطلقات السياسية والقرآءات الخاطئة لمواقف الحركة الشعبية لتحرير

السودان. ففى أعقاب إنتفاضة مارس/إبريل ١٩٨٥ تم التركيز على عزوف الحركة عن خلق منبر سياسى لها فى الشمال، بإعتقاد ما قد يعينه هذا، من إضافة جديدة للقوى الديمقراطية والحركة الجماهيرية فى الشمال، وبالتالى من تغيير فى الموازين لصالح تلك القوى.

نذكر ان الحركة الشعبية لتحرير السودان قد أطلقت على مجموعة الجنرالات الذين شكلوا ما سمى بالمجلس العسكرى الإنتقالى إسم (مايو أثنين)، ولم تظهر حماساً لبناء منبر سياسى لها فى الشمال إنطلاقاً من محاذير كانت تراها ماثلة فى هشاشة الوضع الذى تمخضت عنه الإنتفاضة الشعبية. والمركزى فى تلك المحاذير كان رؤية الحركة لأولئك الجنرالات الذين كانوا قبيل أيام، يشكلون أركان القيادة العسكرية لدكتاتورية مايو، وقد إستأثروا لأنفسهم بسلطات تنفيذية واسعة، إلى جانب سلطات سيادية رئاسية، والأهم من ذلك إنهم يتخذون من الخطوات ما يدل على تمسكهم بالنهج القديم فى الأخذ بالخيار العسكرى فى الحرب الأهلية.

لقد جادل الحزب كثيراً في مواقف الحركة، وأخذت برأيه اقسام كثيرة من القوي السياسية الد يمقراطية، غير ان اقساماً من القوي المحافظة التقليدية، اتخذت ذلك ايضاً ذريعة للتشكيك في مواقف الحركة، مما أدي الي تعتيم أجواء الانفراج السياسي وما تبعه من زخم لتركيز الضغوط علي المجلس العسكري واجباره علي تغير نهجه تجاه مسألة الجنوب.

بيد أن السؤال يظل يطرح نفسه بعد كل تلك السنين، عما اذا كان الفضاء السياسي الذي دُعيت فيه الحركة لمد جسورها السياسية شمالاً، كان مؤاتياً ليسمح بذلك؟ مع وجود المجلس العسكري، الذي جاء اصلاً لاجهاض النهوض الجماهيري الذي صاحب الانتفاضة واحتوائه وتجميده. وكلنا يذكر الآن الدور التخريبي الذي لعبه ذلك المجلس، بتواطؤ عناصره المتعاطفة أو ذات الصلة بالجبهة الاسلامية القومية، لتمكينها من التسلل من جديد الي الحياة السياسية، وتوفير سبل الحماية لها من غضبة الشعب والتمهيد لها في نهاية المطاف من اختراق القوات المسلحة، والانقضاض علي السلطة في ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

جادلت الحركة الديمقراطية في الشمال كثيراً ومن بينها الحزب، ان الجيش الشعبي لتحرير السودان، لا يمثل الذراع العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي، وهذا ما لم يدعيه الجيش الشعبي، وقيل أن نهجه المسلح وبرنامجه السياسي، لا يعني حتمية الأخذ به أو تطبيقه علي الحركة الشعبية في الشمال، لأن موروثها النضالي قد أضفي عليها تاريخياً،

خصائص مميزة في مناحي الفكر والتنظيم ومناهج العمل السياسي، تختلف في مسارها وتطورها عن الحركة السياسية في الجنوب، وتقاليدها في النضال المسلح كمنهج ملازم لنضالها السياسي.

قياس هذا الرأي من زاوية أن العمل المسلح تحكمه علاقة ظرفية بالعمل الجماهيري صحيح، ولكن الأيام قد دللت أيضاً، أن تلك العلاقة لا تحمل نفياً لإحدى طرفى المعادلة؛ هذا لأن الإتجاهات التى تبدو قطعية الدلالة فى ظرف ما، قد تتغير وتتشكل بصورة مختلفة فى ظرف آخر. يقف شاهداً على ذلك القرارات التى إتخذتها قوى المعارضة فى مؤتمر القضايا المصيرية الذى إنعقد بأسمرا فى يونيو ١٩٩٥، ومن بينها القرار الذى يمتّ بصلة مباشرة لهذا الرأى، وهو الأخذ بالنضال المسلح، كإحدى الأدوات النضالية الأخرى للإطاحة بنظام الجبهة الإسلامية القومية. والحزب من الموقعين على قرارات أسمرا، وهو من ضمن قوى التجمع وأحد أجنحته التى تحمل السلاح مع الآخرين فماذا يمكن أن يكون مردود هذا منعكساً على إستراتيجة الحزب؟ هذا يقودنا الي قضية أخري اثارت كثيراً من الجدل بين اطراف الحركة السياسية، لارتباطها بالمؤسسة العسكرية وهي قضية ترتبط في جوانب منها باستراتيجية وتكتيكات الحزب كما أسلفنا.

مذكرة الجيش

أتناول هنا الجدل الذي إشتجر بين أطراف الحركة السياسية حول مذكرة الجيش (٢١ فبراير ١٩٨٩)، كل وفق تصوراته حول المؤسسة العسكرية ووضعها بين اجهزة الدولة. هذه قضية لا يزال تأطيرها وحلها علي أسس مؤسسية منهجية يمثل أحدي الركائز التي يتوقف عليها خروج البلاد من الدائرة الشريرة من تعاقب انظمة الديمقراطية البرلمانية والانقلابات العسكرية في حقب ما بعد الاستقلال.

بادئ ذي بدء لا بد من التأكيد هنا، ان مذكرة الجيش تلك، لم تكن الأولي من نوعها في تاريخ السودان المعاصر، فخلال ثورة اكتوبر عام ١٩٦٤، تقدم لفيف من الضباط بمذكرة الي رئيس الوزراء ووزير الدفاع آنذاك السيد سر الختم الخليفة، في الاجتماع الشهير الذي عقد بنادي الضباط، والتي قدمها نيابة عن الضباط الحاضرين وجّلهم من العاملين بافرع الاسلحة المتواجدة بالخرطوم –المقدم –وقتها– مبارك عثمان رحمة.

ولقد نادت تلك المذكرة بعدة مطالب، كان علي رأسها تطهير القوات المسلحة من كافة العناصر التي عملت علي تأييد ودعم النظام الدكتاتوري للفريق عبود، واعادة جميع الضباط المبعدين تعسفياً للخدمة، ومطالب أخري تتعلق بالتسليح والمعدات وتحسين اوضاع الجنود والصف... الخ

غني عن القول ان تلك المذكرة لم تثر ضجة تذكر، ولعل هذا ما ساقها الي زوايا النسيان، رغم الرضا الذي حازته ايامها من بعض اطراف الحركة السياسية التي كانت تنادي ايضاً بتطهير الجيش.

بالنظر الي مذكرة الجيش في فبراير عام ٨٩، نجد انها قد حملت طابعاً مزدوجاً عسكرياً وسياسياً في آن. ورغم ما قلناه آنفاً من ان تلك الظاهرة لم تكن جديدة علي الحياة السياسية في البلاد، إلا ان التعامل كان مختلفاً. فالمذكرة تناولت بالتحليل سياسات السلطة الحاكمة آنذاك (ائتلاف حزب الأمة والجبهة الاسلامية القومية) وركزت الاضواء علي اخفاقاتها، وفشلها في معالجة القضايا الملّحة، التي كانت تنتظر الحل بعد انتفاضة مارس / ابريل ١٩٨٥، بما انعكس سلباً علي المؤسسة العسكرية في جوانب تمس كيانها ووظائفها وادائها.

ومن ابرز تلك القضايا هي الحرب الاهلية في الجنوب والتي زاد اشتعال أوارها في

تلك الفترة، وادي الي سقوط مدن كثيرة في يد الجيش الشعبي لتحرير السودان. و في تلك الظروف التي كان النقص فيها بادياً علي مستوي العتاد والتجهيزات الضرورية للحفاظ علي القدرات القتالية للجيش، تزايد رجحان الرأي داخل صفوف المؤسسة العسكرية، بوجوب وقف الحرب المدمرة عن طريق حل سياسي، خلافاً للنهج العسكري الذي واصلته السلطة الحاكمة وافضي الي طريق مسدود.

كانت روح المذكرة، ومحتوياتها السياسية مطابقة للخطاب السياسي للحركة الجماهيرية التي كانت تناضل من اجل تحقيقها في تلك الايام، وتحسباً من الظن بأنها مشروع انقلاب عسكري أو تآمر علي السلطة السياسية، فقد قدمت علنياً الي رأس الدولة، ورئيس الوزراء، وأكد الموقعون عليها صراحة انهم ملتزمون بالدستور والنظام الديمقراطي القائم. ولكن الحكومة ورئيسها السيد الصادق المهدي، وصفت المذكرة بانها انقلاب وخروج عن الدستور، وخرقاً للإنضباط العسكري الذي يقضي بإبتعاد الجيش عن السياسة. كان رئيس الوزراء يتصرف تحت سيطرة هاجس أوحد، وهو ان الجيش باكمله وكمؤسسة هو الذي يمثل الخطر الحقيقي علي التجربة الديمقراطية.

إن التمسك بالأحكام الدستورية يكون مفهوماً، لو أن حكومة السيد الصادق المهدي، كانت قد حاولت ان تنتهج سياسات جديدة حيال المؤسسة العسكرية بعد انتفاضة مارس / ابريل ٨٥ وقد كانت حقاً تحتاج الي عمليات اصلاح ومراجعة نظم، بعد الخراب الذي أحدثته سلطة مايو بين صفوفها. وكان هذا يقضي بالنظر في وضعها بين هياكل الدولة، والمراجعة المتخصصة لقوانينها وتطويرها وتنقيتها، وابتداع أدوات للموازنة والرقابة يشارك فيها الجيش وكذلك لجان برلمانية يكون لها حق الإشراف والمتابعة بالتنسيق مع القيادة العامة، ومجلس الأمن القومي.

ولكن بدلاً من ذلك، فإن سياسات الحكومة إتجهت إلى فكرة الإحتواء، عن طريق حشد رتب عسكرية عليا كرموز ترتبط حزبيا بالإئتلاف الحاكم ، على ظن أن هذا هو صمام الأمان لدرء الإنقلاب العسكرى علي السلطة المدنية. لقد تركت الحكومة الحبل على الغارب، للحد الذى وجد فيه أحد قيادات الجبهة الإسلامية القومية الجرأة على تفقد القوات فى إحدى زياراته للجنوب، ولم يكن له أى وضع أو حق يزكيه للتدخل فى قضايا القوات المسلحة.

حاشـــــــية:-

النقطة الثالثة التى أقولها عن الفريق فتحى أحمد على، إنه أثناء مذكرة القوات المسلحة وهى مذكرة لها ظروفها، ولكن لابد أن نشهد بأن بالفريق فتحى وقف موقفاً بتاً ولم ينصع لرأي المتآمرين الذين كانوا يريدون إستغلال الفرصة للإطاحة بالديمقراطية، وإنما كان حريصاً على طول الخلاف والإختلاف والنقاش الذى دار، أن يحافظ على الشرعية الدستورية، حتى نجتاز تلك الظروف العصيبة، دون أن نعطى فرصة لمتآمرين، ولكنهم فكروا وقدروا وفعلوا ما فعلوا بعد ذلك، ولكن على كل حال فإن الفريق فتحى وكثير من زملائه إلتزم بأن تحل الأزمة فى إطار الشرعية الدستورية.

"من كلمة الصادق المهدى ف مناسبة تأبين الفريق فتحى الذى أقامه التجمع الوطنى الديمقراطى بمصر. عن الإتحاد الدولية الأثنين ٢٨ ذو الحجة الموافق ٥ مايو ١٩٩٧."

السؤال: لو هذا تقييم الصادق المهدى لموقف البطل الوطنى الراحل الفريق أول فتحى أحمد على وهو يعلم إنه كان القوة الدافعة للمذكرة ومن أنه وكثير من زملائه من كبار الرتب فى القيادة العامة كانوا حريصون على الشرعية الدستورية، فلماذا تصرف مع المذكرة بتلك الصورة؟

ثم من هم أولئك الذين آثر الصادق المهدى أن يرمز إليهم بالفعل المبنى للمجهول..................؟

يقيناً أن الخطر على الديمقراطية تمثل فى غياب الأخذ بتدابير بنيوية مؤسسية لإقامة نظام حكم ديمقراطى يتسم بالثبات والإستمرارية، وقادر على التصدى لأزمة البلاد المركبة، وهذا بالطبع لا يتم بإجراءآت فوقية كالتى صاحبت نقل السلطة من أيدى عسكرية إلى أيدى مدنية تجمدت عند تلك النقطة بعد إنتفاضة مارس/إبريل ١٩٨٥ وإلى ما بعد تولى الحكومة المنتخبة مقاليد الحكم فى البلاد.

لم يكن خط التمايز واضحاً فى ما أثارته مذكرة الجيش من جدل؟ بين القوى الديمقراطية ومن بينها الحزب والحكومة التى تمسكت بشجب مذكرة الجيش وتعاملت معها بإستهانة لا تليق. وكان لابد من الأخذ بعين الإعتبار إن القوات المسلحة كانت ضمن القوى الموقعة على ميثاق الدفاع عن الديمقراطية وهذا بحد ذاته يعتبر إعترافاً ضمنياً بأن لها الحق فى الخوض فى القضايا الوطنية المصيرية؛ ولم تكن المذكرة إلا تجلياً عملياً لممارسة ذلك الدور. ويقيناً أن وثيقة الدفاع عن الديمقراطية ذاتها فى هذا الوضع، أصبحت ورقة لا قيمة لها، لأنها إفتقرت إلى أداة الحماية؛ فإذا كان الخطر على الديمقراطية هو الإنقلاب عليها بواسطة الجيش، فكيف يمكن حمايتها بميثاق أعزل يفتقر إلى ذراع مسلح، بعد أن جردنا المؤسسة العسكرية من أخص مهامها وهى الدفاع عن دستور البلاد، بإلقاء التهم بإنها قد خرقته أو داست عليه بنعال الجند؟

ومن سخرية الأيام أن وثيقة الدفاع عن الديمقراطية، فى هذا الوضع، قد لعبت دوراً فى تغبيش وعى الشارع، مما جعل الحركة الشعبية فى غليانها ضد سياسات حكومةالصادق والجبهة تنتظر إنقلاب القيادة العامة الذى روجت له الحكومة إيحاءاً وصراحة، لينقض إنقلاباً أخراً على البلاد كالصاعقة، ساق البلاد إلى نفق مظلم لحكم ظلامى.

إن تعليق الهزيمة التى تعيشها الحركة الشعبية السودانية بعد الأنقلاب الفاشى للجبهة فى يونيو ١٩٨٩، على مشجب مذكرة الجيش، تهرباً للمواقف، ولا يعطى إجابة شافية لعديد من الأسئلة:-

أين كانت الحركة الشعبية والأحزاب الموقعة على وثيقة الدفاع عن الديمقراطية، وماذا فعلت لتفادى الإنقلاب؟ كيف إستطاعت زمرة من الجبهة الإسلامية القومية إستلام السلطة، بتلك السهولة، وبقوة عسكرية هزيلة، ولم تواجه مقاومة تذكر مسلحة أو غير مسلحة رغم أن بعض الأحزاب كانت تشير إلى إمتلاكها إجنحة مسلحة؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة من كل القوي السياسية ستساعد على فتح الطريق أمام تطور نضال الحركة الشعبية لأنها تضع تجربة تلك الأيام نصب الأعين بعد إستعادة الديمقراطية.

يخص هذا الطرح على المستوى العام كافة أطراف الحركة السياسية. أما إذا تحدثنا عن دور الحزب فإن أسئلة تطل من جديد:-

هل واصل الحزب خلال تلك التطورات وما بعدها معالجاته النظرية لإستكمال البنية العامة لإستراتيجيته تجاه المؤسسة العسكرية؟ والعمل المسلح بشكل عام؟ ثم ما هو الجهد الذى بذله الحزب لبناء أدوات حماية العمل الجماهيرى، فى إرتباطه الجدلى بالعمل المسلح وفقاً للظروف الجديدة؛ وماذا تم في تكوين الفرق الشعبية المسلحة التى نادى الحزب بتكوينها من مدة تجاوزت الأربعين عاماً.

خاتمة

فى إطار التحولات المرتقبة للوضع السياسى فى السودان، تطرح قضية المؤسسة العسكرية نفسها بُدأً وضرورة أمام كافة الأحزاب السياسية منفردة أو فى إطار التجمع الوطنى الديمقراطى، كإحدى القضايا الرئيسية التى يتوجب على الفكر السياسى السودانى صياغة إستراتيجية تؤطر لوضعها بعد إستعادة الديمقراطية. ولقد برزت مستجدات ليس أقلها أن العمل المسلح ما عاد وقفاً على القوات المسلحة فى نطاق تدخلها فى الحياة السياسية والقيام بإنقلاب، فقد برزت قوى أخرى تتخذ من إستخدام السلاح نهجاً وممارسة طريقاً إلى تحقيق برنامجها السياسى فى حركة التغيير الإجتماعى.

وكان إيجابياً أن تتجمع الحركات السياسية العسكرية تحت لواء التجمع الوطنى الديمقراطى بعد إتفاق كافة أطرافه بأن العمل المسلح بات ضرورة فى عملية أسقاط نظام الجبهة الإسلامية القومية وإستعادة الديمقراطية فى السودان. وفى هذا فأن كثيراً من المسائل المستجدة، سواء تلك التى أخضعت أجندتها للبحث داخل التجمع الوطنى الديمقراطى أو تلك التى تنتظر تفرض حضورها لتأخذ مكانها فى ميثاق التجمع كورقة عمل لأزمة توضع على طاولة المؤتمر الدستورى، وأحسب أن المؤسسة العسكرية هى أحد أهم ما سيتصدى له ذلك المؤتمر من قضايا.

ومن المؤمل أن جيشاً جديداً سوف يتشكل، بعيداً عن النمط التقليدى، ومحدد الموقع والعلاقة مع أجهزة الدولة الأخرى، والسلطة التنفيذية والتشريعية القائمة على أسس مضمنة فى صلب الدستور الديمقراطى فى البلاد؛ تلعب فيه المؤسسة العسكرية دور الحماية للنظام الديمقراطى، وتجدد فيه عبر التحولات الديمقراطية جسدها فى ظل النظام القادم المرتقب.

لا أحد بالطبع يستطيع أن يتكهن بالمستقبل، لأن تاريخ العمل السياسى عادة ما يتخذ طريقاً متعرجاً ولكن دراسة التجارب الأساسية ستظل مهمة مقدمة. والمهم هو الحضور الدائم للإرادة المنشئة وتعزيز آليات المتابعة والتنفيذ فى عمليات الإصلاح

الشامل التى يتطلب حلها جهداً قومياً، وسلطة ملتزمة بقضايا الشعب. إن الإنطلاق من المفاهيم التقليدية للجيش ما عاد يتناسب مع متطلبات التوقعات المستقبلية، مما يستدعى إستنباط الجديد من الأفكار لصياغة عقيدة عسكرية جديدة لتلك المؤسسة تقوم على إحترام الشرعية الدستورية على أساس من الخضوع الواعى للخيار الديمقراطى بما يساعد على إعادة تأهيلها ضمن المشاريع النهضوية الأخرى لقضايا الوطن. عليه فإن إنتقال الوضع من مستوى المعالجات المبتسرة إلى مستوى التجربة وصياغتها وتكريسها فى إستراتيجية مرنة مواكبة لتطورات السودان فى حاضره ومستقبل أيامه يعد شرطاً ضرورياً للسير بنجاح على هذا الطريق. وهذا لا يتأتى إلا برفع مستويات الإهتمام بالعمل الفكرى بين قيادات العمل الوطنى، وشحذ الطاقة فى التوجه نحو العمل المؤسس لتأطير وترسيخ مؤسسات الحكم، وتحمل أعباء الحكم بعيداً عن السياسات الترفيعيه غير المدروسة، والتقديرات الذاتية الحزبية الضيقة فى إدارة شئون البلاد والبعيدة عن الإلتزام بقضايا الشعب والمسئولية الإجتماعية.

إن التدمير الذى أصاب المؤسسة العسكرية على أيامنا الراهنة على أيدى سلطة الجبهة الإسلامية القومية يحتاج إلى الكثير من الجهد، ومن المؤمل أن تجد الديمقراطية الرابعة حلولاً ناجعة بما هو متوفر لنا فى عالم اليوم من نطاق متسع للعلوم العسكرية النظرية والتطبيقية، ومن واقع التجربة السودانية التى راكمت فى سنواتها المنصرمة رصيداً لا يستهان به من الخبرات فى العمل العسكرى فكراً وممارسة.

رقم الايداع ٨٦٧٨ / ١٩٩٨
الترقيم الدولي
I . S . B . N 977-5508-21-6